

الثورة الدائمة

جريدة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

٢
حزيران
٢٠١٢

المشكلة الطائفية في مصر والبديل العلماني الثوري؛ الصراع الطبقي والثورة المصرية؛ الانتخابات الرئاسية المصرية

...

«ما ينبغي قوله»، بعد عشرين سنة على اتفاق أوسلو؛ غزة تحت الحصار

...

ملاحظات نقدية حول المعارضة السورية

...

العراق ومخاض تشكيل دولة تقدمية حديثة

...

الابعاد الطبقية والتاريخية لصعود الحركات الاسلامية في لبنان

...

لا تحرر للمغرب، من دون الانعتاق من التبعية للامبريالية

...

المديونية الخارجية والثورة التونسية



صورة الغلاف بعدسة محمد جمال الدين، ٣٠ اذار/مارس ٢٠١٢
«ناشطون/ات يحاولون اسقاط حائط وضعته السلطات في القاهرة، مصر»





جريدة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

الثورة الدائمة

جريدة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

الناشرون: المنتدى الاشتراكي (لبنان)، منظمة الاشتراكيين الثوريين (مصر)، تيار المناضل-ة (المغرب)، رابطة اليسار العمالي (تونس)

للاتصال: prj@socialist-forum.org

www.prjournal.socialist-forum.org

«الثورة الدائمة» العدد ٢، ربيع ٢٠١٢

بيروت، ٤ حزيران ٢٠١٢

المحتويات

افتتاحية العدد

«الثورة الدائمة»، في عددها الثاني: هل ربحنا التحدي؟

هيئة التحرير

العدد الثاني من «الثورة الدائمة»، في متناول القراء، بين المشرق والمغرب، ومن بيروت إلى الدار البيضاء، مروراً بالقاهرة. فهل ربحنا التحدي؟

السؤال، هنا، يتطلب، بالضرورة، جواباً، وجواباً على درجة معقولة من اليقين، في حال جرى تقديمه. وهو ما ليس باستطاعتنا الجزم بصدده، منذ الآن. كل ما نستطيعه إنما هو إعلان نوايا، وإن نكن تمكنّا، إلى هذه اللحظة، من تسجيل نقطة في المرمى. بَيْدَ أنها تتطلّب المُضيّ في التسجيل. وهو ما نتطلّع إليه، ونبدي استعدادنا لبذل ما يستدعيه من بَذلٍ و... تضحيات!

ذاك أن «منفاخ الحدادة»، الذي تحدث عنه لينين، في كتابه، «ما العمل؟»، قبل مئة وعشرة أعوام، لا بد من أن يلعب دوره في إذكاء نار ثورة تشتعل في أماكن شتى من منطقتنا، ولا بد من أن يندفع، صاخباً، من رمادها، طائر الفينيقٍ، تعبيراً عن ولادة عالم جديد طالما حلم به معذبو الأرض، بحسب عبارة فرانز فانون، الذين سيبقون يرفعون رايةً دامية، تضيء كشمس، يمتزج، في حمرتها القانية، الشقاءُ والألم بالوعد الرائع بمجتمع مختلف، هو مجتمع السعادة الإنسانية، والحرية، والتوازن، والانسجام، والعقلانية، والعدل. وذلك إلى اليوم الذي يتحقق فيه، كاملاً، هذا الوعد.

ومن الآن حتى يكون ذلك، سوف يتمكن كثيرون من أن يشعروا، وهم يقرأون «الثورة الدائمة»، بكل ما في العالم الراهن من ظلم، وانعدام للمنطق، ووحشية، وبشاعة، ويسمعوا، في الوقت عينه، النشيج العميق لكل المظلومين، وبينهم أطفال الحولة، المذبوحون بخناجر آل الأسد،

وشاليش، ومخلوف، وبعضُهم، وهم كُثُر، لم تفطمهم أمهاتهم بعد! أكثر من ذلك، سيرون بأمّ أعينهم دهشة هؤلاء الأطفال، وهم يغادرون الحياة، بألمٍ هائل، وفي أنفسهم سؤالٌ ذاهلٌ، ومريع: «لماذا؟ وبأيِّ ذنب؟!»

كما أنهم سيعثرون على مسعىً حقيقي – في هذه المجلة التي أردناها لسان حال الثوريين، في الوطن العربي الكبير، من شتى القوميات والأجناس والمعتقدات، ومن كل المشارب الفكرية والثقافية – لاستكشاف تناقضات السيرورة الثورية المعقّدة، والعظيمة، في آنٍ، التي تندفع، هنا وهناك، ولشد أزر الأمواج البشرية، المتدفقة إلى الساحات والميادين، أوَ الواقفة أمام مراكز الاقتراع، أو المعتصمة، في الورش والمعامل والمزارع، والمدارس والجامعات، ناهيكم عن الإدلاء بدلوها، بخصوص آراء النشطاء، والمناضلين الحزبيين، المربكين، أوالمترددين، أو المتورطين في أخطاء تتفاوت خطورة، إزاء ملابسات السيرورة الثورية الراهنة، وما تطرحه عليهم من مهام.

إنه العدد الثاني من «الثورة الدائمة». وعسى نحظى بعونٍ حقيقي من لَدُن كل المهتمين بانتصار شيء كنا ولا نزال نسميه الثورة العربية، مَدخلاً للثورة العالمية. وعسى نتمكن بذلك من كسب التحدي، عبر مواصلة تحريك منفاخ الحدادة المتواضع هذا، بحيث ينجح، لاحقاً، في أن يفعل فعله، «في كل شرارات النضال الطبقي، والسخط الشعبي، ويجعل منها حريقاً عاماً».



مصر والثورة

المشكلة الطائفية في مصر والبديل العلماني الثوري

عاطف شحات سعيد – اشتراكي ثوري مصري

منذ فبراير/شباط عام ٢٠١١، وبعد الثورة المصرية، تشير بعض الاحصاءات الى انه تم حرق وهدم حوالى ١٢ كنيسة في مصر. وهذه فقط بعض الأمثلة: منها كنيسة بأطفيح على حدود القاهرة في مارس/آذار ٢٠١١، وبأمبابة بمحافظة الجيزة، في شهر مايو/أيار ٢٠١١، وكنيسة مار مينا بسوهاج، في مايو ٢٠١١ أيضاً، وكنيسة مار جرجس، بالمريناب بأسوان، في سبتمبر/أيلول ٢٠١١، وأيضاً كنيسة العذراء بالشرقية، في فبراير/شباط ٢٠١٢. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، قامت قوات الأمن والجيش المصريين، بمساعدة بلطجية، بالاعتداء على متظاهرين كانوا يتظاهرون سلمياً امام مبني ماسبيرو - الاذاعة والتليفزيون - في وسط القاهرة، ووصل الأمر الى دهس المتظاهرين بمدرعات الجيش.

كان المتظاهرون بمعظمهم من الاقباط، وكان هناك عدد كبير من المصريين المسلمين المتضامنين معهم. وكان سبب تظاهرهم الاعتراض على حرق كنيسة أسوان. قام التليفزيون المصري بالكذب وبالتحريض الصريح والسافر ضد المتظاهرين، وقال انهم يحملون اسلحة للاعتداء على الجيش، ودعا المصريين لأن يهبوا لنجدة الجيش المصري ضد المتظاهرين الاقباط المسلحين. وفي فبراير/شباط ٢٠١٢، قررت جلسة عرفية بقيادة شيوخ سلفيين، وبحضور قيادات أمنية، تهجير ٨ أسر مسيحية من قرية شربات، التابعة لمركز العامرية، بمحافظة الاسكندرية، بعدما أشيع أن هناك شاباً مسيحياً ينشر صوراً له تجمعه بسيدة مسلمة من القرية ذاتها. وكان رد فعل العديد من الأهالي حرق بعض المنازل والمحلات القبطية، ونهبها. وانتهى الأمر بقرار المجلس العرفي (الديني – الأمني) بأن من مصلحة الأسر القبطية أن تبيع منازلها وتهجر القرية، درءاً للفتنة، وقال الأهالي إنه لا يمكن ضمان سلامة هذه الأسر، اذا

بقيت في القرية. بعد ذلك بفترة، سمعنا ان بعض هذه الأسر عادت الى القرية، بعد تدخل لجنة برلمانية. لكن لم يتدخل أحد لتعويض الأهالي من الخسائر المالية التي لحقت بها. وفي ظل التصاعد غير المسبوق للإعلام السلفي، شهد الاعلام المصري أصواتاً تدعو صراحة لعدم تهنئة الاقباط بأعيادهم. وبعد الثورة ايضاً تباطأت الحكومة والمجلس العسكري، في إصدار قانون بناء دور العبادة الموحد، بعد كل هذه الحوادث التي ارتبطت بتعطيل بناء كنائس جديدة، أو ترميم كنائس قائمة! واقترح مستشارو المجلس العسكري والحكومة إصدار قانون مؤقت لتنظيم بناء الكنائس المخالفة، وترميمها، بدلاً من اصدار قانون العبادة الموحد! ويضاف الي ذلك العديد من الأمور الأخرى، التي استمرت من فترة ما قبل الثورة، والتي تشير الى وجود تمييزٍ فاضح، ضد الاقباط، مثل استبعادهم من تولي الكثير من الوظائف الهامة.

المفارقة أن هذه الأمور حدثت بعد الثورة. والمفارقة أن الـ١٨ يوماً للثورة، التي انتهت بخلع الديكتاتور مبارك، لم تشهد أي اعتداء على أي كنيسة. والمفارقة ايضاً انه بالرغم من اتفاق القيادات الكنسية وقيادات الأزهر ودار الافتاء على ادانة المظاهرات في بداية الثورة، وتحذير شبابهم من الانضمام للثورة، فإن ذلك لم يمنع شباب الأقباط من المشاركة فيها. وشاهدنا صوراً، اصبحت مملة من كثرة ما نشرت، فيها شباب أقباط يحمون رفاقهم المسلمين بأجسادهم، أثناء صلاة الأخيرين، خوفاً من اعتداء بلطجية مبارك ورجال أمنه.

هل انتهت هذه الثورة، هذا الحلم الرائع، حيث تعانق المصريون، وقدموا حياتهم معاً ضد الطغيان، بلا تمييز، كما قتلتهم قوات الغدر بلا تمييز؟ وهل أصبحت الثورة نقمة في ما بعد، بتصاعد الطائفية في مصر؟ وما هو دور الثوريين تجاه هذا الأمر: هل ينضمون الى جوقة علمانيين ليبراليين لا همّ لهم سوى شتيمة الإسلاميين، ويطالبون معهم بإقامة دولة «مدنية» علمانية؟ وهل هذا أفضل طريق لنضال الثوريين ضد الطائفية: أن ينضموا للعلمانيين التقليديين - الذين لا هم لهم سوى قضية هوية الدولة - ويتخلوا عن الغاية الأساسية لدى الثوريين، ألا وهي إقامة دولة العدالة الاجتماعية، بلا طبقات، تقوم على الحرية، وتكافؤ الفرص، والتضامن الإنساني، والمساواة؟ والآن، وبعد أن اصبح الاسلاميون يتحكمون بالأغلبية البرلمانية في مصر (كما انهم يديرون الحكومة في تونس)، كيف يتعامل معهم الثوريون؟ وهل يكون الثوريون من ضيق الأفق، بحيث يتركون مجلس مبارك العسكري– وهو المعبِّر الحقيقي عن المصالح الرأسمالية، والممعن في قتل المصريين واستهداف الثورة، وفي الدفاع عن المصالح الامبريالية في مصر– ويركزون على المعركة مع الاسلاميين؟ وهل تختزل الثورة في هذه المعركة؟ هذه السطور هي اجتهاد شخصي، وهي مجرد محاولة للتفكير بصوت عال في بعض هذه الأسئلة، وتصب معظمها بصفة عامة في المسألة الطائفية اليوم. اتمنى فقط ان تكون

بداية لحوار مع الرفاق في مصر والعالم العربي حول هذه المسألة. وسأبدأ هذا المقال ببعض الخلفيات الضرورية.

ثلاث خلفيات ضروية:

قبل البدء في مناقشة ماآلت الأمور اليه بعد الثورة من المفيد تناول أمور ثلاثة هامة: أولها نظري والثاني تاريخي والثالث يتعلق ببعض التعقيدات العملية الحالية حول الطائفية والعلمانية، في منطقتنا، في القرن الحادي والعشرين. تتعلق الخلفية الأولى بعلاقة الماركسية بقضية الدين والعلمانية. وتنطلق معظم الكتابات حول هذا الأمر من النص الشهير الذي ورد في سياق كتاب ماركس في نقد فلسفة الحق لهيجل، وهو النص الخاص بأن الدين افيون الشعوب. وفي هذا الكتاب ورد النص الوارد أدناه، وتعريبه:

> «الشقاء الديني هو تعبير عن الشقاء الواقعي، وهو احتجاج عليه، من جهة اخرى. الدين تنهُّدة الكائن المضطهد، قلبُ عالم لا قلب له، وروحُ شروط (اجتماعية) لا روح لها. إنه أفيون الشعب».
>
> «Religious suffering is, at one and the same time, the expression of real suffering and a protest against real suffering. Religion is the sigh of the oppressed creature, the heart of a heartless world, and the soul of soulless conditions. It is the opium of the people.»

وهذا النص قد أُشبع قراءات. وليس هنا محل البحث التفصيلي فيه. وربما لا يمكن اختزال الماركسية في علاقتها بالدين في هذا النص. ولكنّ هناك ملاحظتين اساسيتين حوله. الملاحظة الأولى انه لا يمكن ان ننزع فهم النص من السياق التاريخي (historical context) المكتوب فيه. وأعتقد ان اهم شيء في هذا السياق ليس فقط وضعه في اطار ماعرف بكتابات ماركس الشاب ولكن ايضاً جوهر كتاباته التي وجه فيها نقداً شديداً لما يسمّى بالجدلية المثالية، او المثاليين الالمان، ومنهم هيجل وفويرباخ. ويعد أهم أسس نقد ماركس لهيجل – رغم اعجابه الشديد به، وبرغم ان ماركس نفسه كان من ضمن مجموعة الهيجليين الشباب، الذين كان عملهم قراءة هيجل – أن الجدلية عند هيجل هي مثالية وتحدث في العقل لا في الواقع. لكن الجدلية الحقيقية التي يجب ان ينتبه اليها الناس هي الجدلية المادية. فأهم شيء يغير الواقع هو تناقضات الواقع نفسه. وهذا ملخص مبسط، وربما مبتذل لهذا الكتاب، ولنقد ماركس لهيجل. ولكن جوهر الفكرة هنا هو أن أي نقد يوجهه ماركس للدين أو المثالية يجب ان يفهم علىٍ أساس انه يقول ان كل هذه الافكار لا أهمية لها إلا في ضوء وضعها في الواقع المادي، أولاً.

اما الملاحظة الثانية فهي اننا يجب ان نضع النص في سياقه النصي نفسه (textual context). وفي هذا السياق فإنه يمكن القول ان هناك قراءتين للنص، بالأخذ في الاعتبار سياق العبارات الأخرى المكملة للعبارة. المعني الأول هو ان الدين افيون، والمعاناة الدينية هي معاناة شكلية، لكنها تشوه المعاناة الحقيقية، في العالم، وتختزلها. ولذلك فانه يجب التخلص من الدين كلية، باعتباره عائقاً يحول بين الناس وأن يروا اسباب معاناتهم الحقيقية. اما القراءة الثانية فهي ترى ان مكمن المشكلة في الدين هو انه يمثل عائقاً بين الناس ورؤية معاناتهم الحقيقية. الدين يمثل قلباً في عالم لا قلب له وروحاً في عالم بلا روح. والدين هنا باختصار هو عَرَض المرض وليس المرض نفسه. وهو كما يقول البعض العلاج الخطأ للمشكلة «الصح»، ألا وهي قهر الانسان للانسان. نعم ماركس يقول ان الانسان خلق الدين وليس العكس. ونعم ربما يمكن ان نقرأ هذا النص على أساس ضرورة التخلص من الوهم، بداية، لكشف المرض الحقيقي. لكن اختزال النص في ان ماركس كان كل همه الالحاد والعداء للدين، بدون الانتباه الى ان أصل المشكلة لديه هو تناقضات الواقع المادي، ومعاناة البشرية، بسبب الرأسمالية، يمثل اختزالاً مبتذلاً. وبالطبع لست في حاجة هنا لترديد بعض العبارات التي ربما يراها البعض عبارات طنانة، ألا وهي أن قضية الماركسية الأساسية هي التحرر الانساني، وليس تحقيق العلمانية والالحاد، في حد ذاتهما، بشكل مجرد.

وهناك بعض الكتاب اليساريين الذين نبهوا الى ان الفهم الدوغمائي لماركس، وخصوصاً في كتاباته المتعلقة بالمادية التاريخية، يؤدي الى افتراض ان الرأسمالية هي دائماً قوة تدفع الى العلمانية. وأن طريق الرأسمالية في أوروبا الى العلمانية هو طريق حتمي يقود الى العلمانية (اي فصل الدين عن الدولة). ومن هذا كتابات استاذ الانثروبولوجيا الشهير، طلال أسد. كما تقول، مثلاً، استاذة الفلسفة اليسارية، ويندي براون، في ورقة مقدمة منها بعنوان «نقد للدين ونقد للرأسمالية»، في مؤتمر المادية التاريخية السادس بلندن، عام ٢٠٠٩، الآتي:

> «capital itself will be seen to entail and generate a certain religiosity, and even to require a religious supplement, a formulation which may shed light on the convergence of global neoliberalization and a global resurgence of religion.»

> اي أنه «سوف تتم رؤية رأس المال، بحد ذاته، يستتبع نوعاً من التدين، ويوَلّده، لا بل يتطلب ملحقاً دينياً، صياغة يمكن أن تلقي الضوء على تلاقي نيوليبرالية شاملة مع صعود شامل للدين.»

ويقول استاذ ماركسي أخر هو البرتو توسكانو ان كتابات ماركس حول الدين يمكن فهمها على أساس انها تقوم بعدة اشياء في وقت واحد. الأول هو انها موجهة بالأساس لنقد حركات

التنوير، وحركات العلمانية، التي تفهم الدين فهماً مجرداً وسطحياً. فهذه الحركات تقوم على نقد روحانية الدين بشكل مجرد، بعيداً عن فهم طبيعة العلاقات الاكليريكية والكنسية بالواقع المادي الطبقي. ومنها أيضاً ضرورة ان ينطلق نقد الدين بشكل أساسي من الواقع المادي. والجدير بالذكر ان هناك بعض الكتاب الذين يصفون العلمانية بأنها طريقة حياة وليس مجرد افكار مجردة (مثل استاذ الفلسفة الأمريكي تشارلز تيلور، في كتابه عصر العلمانية). ولكن في واقع الأمر لا يقدم هؤلاء أي دليل على وجود مفهوم مادي وملموس للعلمانية، غير انها فكرة مجردة ترتبط بالعقل، وليس بالواقع الاجتماعي والطبقي. وباختصار شديد، فإنه يجب فهم نقد الماركسية للدين، على أساس انه نقد للعلمانية، ايضاً. الماركسية تريد تحرير الانسان من كل الدوغمات المجردة، وليس الدين فقط.

وهذه القراءة تستقيم مع قراءة نصوص اخرى لماركس، منها مثلاً كتابه في المسألة اليهودية. وفي هذا الكتاب ينتقد ماركس الفهم الاحادي الضيق لمسألة تحرر اليهود، ويقول ان فكرة الانعتاق السياسي لليهود وغيرهم، بالفصل المجرد بين الدين والدولة، هي فكرة شكلية لا تحقق الانعتاق الحقيقي، بالقضاء على الدولة الظالمة نفسها. فالفصل بين الدين والدولة وحقوق المواطن كلها مفردات طنانة لا تغني ولا تسمن من جوع. وهي تُختزَل في نهاية الأمر بحقوق دستورية لا تضمن أي شيء. وهناك أمور اخرى تتعلق بمسألة العلمانية والماركسية، منها مثلاً قضية فرض الالحاد بالقوة في الاتحاد السوفييتي، بعد الثورة. وهناك كتابات تاريخية كثيرة تشرح ان حقوق الاقليات، ومنها المسلمة، كانت مصونة بعد الثورة مباشرة. ولكن كان الموقف الحاد والعنيف في مواجهة الكنيسة الارثوذكسية رد فعل على موقف قيادات الكنيسة في دعمها للقيصر. وهذا في اعتقادي الشخصي لا يبرر أن يتم تحقيق العلمانية أو الالحاد، عن طريق القمع، وخاصة في سياق مشروع ثوري يقوم على التحرر.

والعلمانية نفسها هي منتج تاريخي (مثلها مثل الدين). ولا يعقل ان نستبدل ديناً بدين. فهناك من العلمانيين المتطرفين مَن يدافعون عن الرأسمالية والقمع بضراوة، وهؤلاء لا يقلون، ان لم يكونوا أكثر، سوءاً من رجال الدين، اتباع الجلادين. وفي مصر في ما بعد الثورة، كما سأتناول ذلك في ما يلي، نرى هؤلاء الذين لا يبالون بأن يقوم الجيش بانقلاب صريح على الثورة، وبالانقضاض على الاسلاميين. هل هذه علمانية؟ وهل هكذا تنتهي الطائفية؟ والمطلوب هنا ان نفهم العلمانية كوسيلة، وليس كغاية، بوصفها روحاً للتحرر من سطوة الدين، وليس كدوغما جديدة مجردة. وهذا ما اقصده بضرورة تحقيق علمانية ثورية، سوف أحاول أن أتناول ملامحها في نهاية هذا المقال.

أما الخلفية الثانية فتتعلق بتاريخ قضية الاقباط والطائفية في مصر. ومن المستحيل هنا عمل بحث تفصيلي لهذا الأمر. ويمكن القول باختصار إن كثيراً من الكتابات التاريخية حول قضايا الطائفية والمسألة القبطية لم تتناول هذه المسألة في سياقها الاجتماعي والطبقي، وانما ركزت على مسألة نشأة الوطنية المصرية الحديثة، وقصة ثورة ١٩١٩، «وعاش الهلال مع الصليب.» ومن الاستثناءات القليلة لهذا ـ على حد علمي المتواضع ـ مقال كتبته الرفيقة غادة طنطاوي، في مجلة اوراق اشتراكية، نشر في نوفمبر/تشرين الثاني، عام ٢٠٠٩. وأيضاً بعض الكتابات للباحث والمؤرخ الجامعي، بول سدرة، ومنها مقال هام نشر عام ١٩٩٩، ويركز على تاريخ المسألة القبطية في سياقها الطبقي في مصر.

وباختصار شديد فإن تناقضات الدولة المصرية ـ بوصفها دولة رأسمالية متخلفة ـ تطلبت الابقاء على الطائفية. ارتفعت حقوق الاقباط فقط عندما صعدوا طبقياً، وضغطوا في سبيل حقوقهم. فدولة محمد علي «الحديثة» لم ترسل الاقباط للخارج للتعليم، كما لم تجند الاقباط. وكان أول تجنيد للأقباط عام، ١٨٨٠ في عهد اسماعيل. ومن جهة اولى كانت الدولة تمنح الاقباط حقوقاً دستورية، وكانت حقوق الاقباط الواقعية تتغير تميزاً وتدهوراً، بحسب ظروف الواقع. وعلى سبيل المثال شهد القرن ١٩ ـ على حد تعبير الرفيقة غادة في مقالها المذكور ـ تطوراً كبيراً في حصول الاقباط على حقوقهم الدستورية، وفي التعليم وغيره، بسبب نفوذ الاقباط من الاعيان وكبار التجار. وتقول مثلاً:

> «وتشير إحصاءات العقد الأول من القرن العشرين، إلى أن الأقباط كانوا يمثلون ٧٪ من المصريين، ويسيطرون على ٢٠٪ من الثروة، و٤٥٪ من الوظائف الحكومية، و٤٠٪ من الرواتب الحكومية».

وليس كلامي السابق على الحركة الوطنية معناه انكار اهميتها. لكن فقط كان مكمن انتقادي لاختزال تاريخ الطائفية والمسألة القبطية بمسألة الحركة الوطنية. وواقع الأمر يقول ان تصاعد هذه الحركة شهد تقلصاً للتمييز ضد الاقباط. وهذا بالطبع لا ينكر ان الاقباط الفقراء كانوا يعانون كغيرهم من المصريين. وعندما انقلب أعيان الوفد واحتكروا الوطنية لأنفسهم، وعادوا العمال، فإن ذلك كان ضد الاقباط والمسلمين من العمال، في آن معاً. وفي يوليو/تموز ١٩٥٢ لم يكن هنالك سوى لواء قبطي واحد في الجيش المصري. وفي عهد عبد الناصر كانت هناك صيغة علمانية مرنة، ولكنها مفروضة بالقوة. لكن كانت اغلبية الاقباط في البرلمان من المعينين، وهو أمر تواصل حتى اليوم، وبعد ثورة يناير ٢٠١١. وقد استمر الأمر، ليتدهور ايام السادات ومبارك وحتى ثورة يناير. ويقدم الباحث بول سدرة شرحاً

مفيداً للتطور الطبقي للاقباط وتجمعاتهم، وخاصة مثلاً دور المجلس الملي، الذي كان دائماً من الاغنياء وأصحاب النفوذ، وأيضاً شبكات العمل الاجتماعي والخيري التي تطورت حول الكنيسة منذ السبعينيات، وهذا تفسير هام صاحب انعزال الكنيسة والكثير من ابنائها عن السياسة.

وليس هدف هذه السطور على الاطلاق الادعاء بأن هناك تجانساً طبقياً في ما بين الاقباط. فالاقباط، كما المسلمون، مختلفون طبقياً. على العكس، فالهدف فقط من ذلك هو أن تُفهم تطورات الأمر، في سياقها الاجتماعي، وأن نفهم لماذا استمرت الطائفية في مصر، طوال هذه السنوات. وهناك تفسيرات عديدة لهذا، من اهمها فشل مشروع الحداثة، ومنها ايضاً فشل الدولة الوطنية في تحقيق الوحدة. فالدولة الوطنية الحديثة ليست نموذجاً واحداً، فقد نجحت شكلياً في الغرب في «إنهاء» الطائفية في عصور التنوير والحداثة، بينما الدولة الرأسمالية المتخلفة في عالمنا لم تنجح في ذلك. لكن بالاضافة الى ذلك يمكن القول بأن الرأسمالية، طوال الوقت، استدعت الطائفية وحافظت عليها. وعلاقتها بالعلمانية علاقة ملتبسة، ولم تكن يوماً سوية ومبدئية. وبالرغم من التركيز في هذه السطور على المسألة القبطية فقط، لكن هذا الكلام يسري على الكثير من الاقليات الدينية، مثل اليهود والشيعة والبهائيين (وأيضاً الاقليات الجنسية، وهم أكثر عرضة للاضطهاد في اعتقادي الشخصي).

وفي مصر ما قبل الثورة، كانت هناك ثلاثة آراء سائدة، حول وجود التوتر الطائفي في مصر. أولها هو الرأي القبطي المتطرف، الذي يقول إن مصر هي بلد قبطي، والمسلمين غزاة، ولا حل للمسألة القبطية الا بالاعتراف بذلك. وهناك رأي معتدل يقول يجب على الاقل الاعتراف بعلمانية الدولة، وحق المواطنة المصرية للجميع، بناء على ذلك. وهناك رأي بعض المسلمين المتطرفين الذين يقولون إن مصر دولة اسلامية، وان الاقباط يعاملون معاملة متميزة، والدليل اننا لا نأخذ منهم الجزية، كما انهم احرار في كل شيء في مصر. وهناك رأي الدولة الرسمي والنخبة الحكومية، التي تردد بشكل أعمى الكلام على النسيج الواحد، وانه لا توجد مشاكل طائفية، وانما حوادث فردية. هذا الرأي الأخير لا يأخذ في الاعتبار تاريخ العنف الطويل الطائفي، الذي لا يمكن تناوله بالتفصيل في هذه السطور؛ ذلك العنف الذي لم يتوقف منذ احداث الخانكة عام ١٩٧٢.

وفي مقالة بعنوان التحول من الصراع الى الوفاق المجتمعي (منشورة في كتاب «عبقرية الثورة المصرية»، ٢٠١١، ص ٤٦٣)، يقول استاذ الطب النفسي محمد المهدي ان الحالة الطائفية تمر بعدة مراحل وهي: الأفكار الطائفية، ومن ثم المزاج الطائفي (المشاعر الطائفية)، ثم المناخ

الطائفي، ثم الصراع الطائفي، ثم المواجهات الطائفية، وأخيراً الحرب الأهلية الطائفية. ويقول الكاتب انه للأسف الشديد، فالوضع في مصر قد وصل الى مرحلة المواجهات الطائفية. وكتب الكاتب هذا المقال، بعد بعض الحوادث الطائفية التي وقعت بعد الثورة.

أما الخلفية الثالثة فتتعلق ببعض التعقيدات العملية الحالية حول الطائفية والعلمانية، في منطقتنا، في القرن الحادي والعشرين. والفهم السليم للنقطتين السابقتين يقودنا للقول بأن فهم الماركسيين الثوريين لمسائل الطائفية والعلمانية ينبغي ان يكون مبنياً على فهم تعقيدات الواقع والتاريخ. فبعض الماركسيين الدوغمائيين ربما ينتظر تحقيق الدولة العلمانية في واقعنا العربي المعاصر، بنفس الصورة التي حدثت في أوروبا، بغض النظر عن فارق السياق التاريخي، وفارق التطور الرأسمالي في دولنا. وبعض الدوغمائيين ربما يعادون الدين بصورة مجردة، وهذا بغض النظر عن أن بعض المتدينين في عالمنا المعاصر يقعون في صفوف المُضطهِدين وبعضهم يقع في صفوف المُضطهَدين. هذا ناهيك عن ان ماركس نفسه انتقد العلمانية والتنويريين أصحاب الفكر المجرد.

وهذه مجرد امثلة بسيطة لبعض التعقيدات الواقعية التي ينبغي على الثوريين فهمهما ومراعاتها، عند تبني استراتيجيات ومواقف ضد الطائفية. أول هذه التعقيدات ان منطقتنا بالذات تشهد استخداماً مكثفاً للدين، بحيث أصبحنا نرى بعض مستخدمي الدين في مواقع القائمين بالاضطهاد، وآخرين متدينين ضحية لذلك. وفي منطقتنا مثلاً نرى حركات ذات صبغة دينية تقاوم الاستعمار - بغض النظر اذا اتفقنا او اختلفنا معها، مثلاً، في أداءاتها الداخلية أو الطائفية، مثل حركتي حماس وحزب الله. وفي ذات المنطقة نجد الكيان الصهيوني نفسه يتسم بصبغة دينية. ومؤخراً وبعد الثورات العربية، نجد ان حزب النهضة يقود الحكومة في تونس، وحزب الحرية والعدالة، التابع لجماعة الأخوان المسلمين في مصر، يسيطر على البرلمان حتى الآن.

فهل يستقيم مع كل هذا التعقيد ان يقول بعض الثوريين ان الحل هو العلمانية بشكل مجرد؟ وفي عالمنا اليوم، وخاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، التي لا زالت لها تبعات، بالرغم من توقف ادارة اوباما رسمياً عن استخدام مصطلح الحرب على الإرهاب، فان اوروبا تشهد تصاعداً غير مسبوق للإسلاموفوبيا (رهاب الاسلام). ويستهدف ساركوزي، «العلماني»، الاسلام والمسلمين، لا لسبب سوى لكونهم مسلمين، ويتعرض المسلمون في الولايات المتحدة لاضطهاد وتمييز منظمَيْن. ولذلك يجب ان يتبنى الثوريون استراتيجية تفرق بين القائم بالاضطهاد والمتعرضين للاضطهاد، بسبب استخدام الدين، أو حتى بسبب العلمانية، كما هي

مطبّقة بالفعل، وكل هذه الأمور تخفي وحشية رأس المال.

أما التعقيد الثاني فهو الانقسام الطبقي بين بعض المنتمين لذات الفكر الديني، أو نفس المجموعة التي تقوم بالاضطهاد، أو التي تتعرض له. فهناك من بين الاقباط في مصر من هم اقرب للطبقة الحاكمة من فقراء الاقباط، الذين يتعرضون للاضطهاد والتمييز، لا لشيء سوى بسبب تمتعهم بميزات موقعهم الطبقي. ويختلف السلفيون في مصر، طبقياً، ليس فقط بسبب تنوع انتماءاتهم لجماعات سلفية مختلفة. ويروي لنا كثير من رفاقنا في مصر قصصاً كثيرة عن عمال سلفيين كان لهم دور بارز في اضرابات العمال، في السنوات الاخيرة، قبل اسقاط مبارك، وحتى الآن. هؤلاء لهم افكار رجعية كسلفيين، وهم متقدمون، نسبياً، كعمال. وذات الكلام يقال على التعميم أن كل الاقباط في مصر جماعة واحدة متجانسة، مثلاً، بدون فهم الاوضاع والتحالفات الطبقية للكثيرين منهم، فهذا أيضاً خطأ كبير.

أما التعقيد الثالث فهو التنوع الكبير لتيارات الاسلام السياسي، كما سلفت الاشارة. وحتى لو اتسمت كلها بالرجعية، لكنها ليست كلها وهابية مثلاً، وهناك منها من ولد في رحم مقاومة الاستعمار، وهناك من له أكثر من نصف قرن من خبرة العمل السري والمناورات والمفاوضات مع الانظمة المختلفة. أما التعقيد الأخير، كما سلفت الاشارة ايضاً، فهو وصول تيار الاسلام السياسي للحكم في بعض الدول في المنطقة، وهذه مسألة تغير الظروف بشكل كبير في التعامل مع هذا التيار. وهذا يضع اليسار الثوري أمام تحدٍّ جديد لا يقتصر على كشف الرأسمالية القديمة، التي اعتاد عليها، ولكن تلك المتشحة بعباءة الدين. وبالطبع لا يجب أن يخضع الثوار لابتزاز هذا التيار، بعد الوصول للحكم، وخاصة عندما يستخدم الأخير سلاح التكفير. لكن ليس النقيض من ذلك هو الانصراف إلى الشتيمة والسب المجردين، بدون النضال امام وحشية رأس المال «الذي يمسك سبحة» (على حد تعبير الرفيق سامح نجيب في مصر، والذي لا يختلف عن الرأسمالي الذي يمسك سيجاراً). وعلى اليسار ان يخوض النضال ضد هؤلاء، ليس بوصفهم مسلمين، ولكن بوصفهم رأسماليين ورجال أعمال وتجار دين. فهناك فارق جوهري كبير بين وجود الاسلام السياسي في صفوف الحكم، ووجوده في صفوف المعارضة. فالأول لم يعد ايديولوجية غيبية فقط، بل بات يحتمي بالأجهزة السياسية للدولة. بينما الآخر قد يكون عرضة للاضطهاد.

ليس من اي مبدئية ثورية التخلي عن أي مُضطَهد، فمعارك المضطهدين تتشابك. فحتى لو اختلفنا وناضلنا من أجل فضح التيار الاسلامي في مواقع الحكم يجب ان نناضل بكل مبدئية، وحتى المنتهى، اذا كان هناك مُضطهَدون من التيار الاسلامي. وهذه الأمور من بديهيات ما

يمكن تسميته بالعلمانية الثورية. وبالمناسبة انا لا ادافع عن هذا المسمى على اطلاقه. فلنسمِّه ما شئنا. ولكن الهدف هو تحقيق التحرر والمواطنة الحقيقية، من خلال نضال اشتراكي، وليس نضال عقلاني مجرد، بدون انتظار تطبيق العلمانية المجردة في مفهومها التاريخي الأوروبي، في عالمنا، بذات الطريقة التي حدثت في أوروبا. وبعد هذه الخلفية المطولة، فلنقم الآن بإلقاء نظرة سريعة على ما حدث بعد الثورة في المسألة الطائفية؟

نعمة الثورة أم «نقمتها»:

إحدى أهم النتائج التي يأملها المجلس العسكري في مصر، وحلفاؤه المتمثلون في الأنظمة الرجعية في المنطقة، وفي الامبريالية العالمية، هي ان يكره الشعب المصري، والأقباط من ضمنه، الثورة؛ أن يصل الناس للترحم على أيامِ مبارك. فهل فعلاً كانت الثورة نقمة على المسألة القبطية؟ ربما يكون هذا التساؤل صادماً للكثير من الثوريين، فأي ثورة لا يمكن ان تكون نقمة. لكن بعيداً عن الصدمات، ربما يجب ان نبحث في الموضوع، بهدوء. وللإجابة عن هذا التساؤل، يجب ان نبحث في ثلاث نقاط. الأولى هي الثورة نفسها، ليس فقط باعتبارها فعلاً جماهيرياً عظيماً يثبت قدرتهم على التغيير، ولكن أيضاً باعتبارها تمثل رمزاً وخلقاً لإمكانيات وفرص نضالية عظيمة. اما النقطة الثانية فهي مقارنة منهج المجلس العسكري بمنهج مبارك، في ما يتعلق بالمسألة الطائفية. أما النقطة الثالثة فهي قضية صعود الاسلاميين، في السياسة وفي الحكم، بكل ما يحمله ذلك من معنى. سأناقش هذه النقاط ببعض الاختصار، في ما يلي.

أما عن النقطة الأولى فهي الفعل الثوري ذاته، الذي شارك فيه ملايين المصريين، مسلمين وأقباطاً: كثير من الاغنياء وابناء الطبقة الوسطى، ولكن ايضاً كثير من العمال، الذين كان لهم دور حاسم في الثورة. بعض الجهلاء ينظرون الى الثورة باعتبارها فقط هذا الحدث الرائع الذي استمر لمدة ١٨ يوماً، وانتهي بإسقاط الديكتاتور مبارك. وبالمناسبة فإن كثيراً من محللي العلوم الاجتماعية لا يقومون بذلك الخطأ وحسب، ولكن معظمهم يدرسون ويقومون بالبحث في مسألة الثورات السياسية والاجتماعية، مع تجاهل دور صناعها الأساسيين، أي الجماهير نفسها. صحيح أن هناك أهمية لأحداث الثمانية عشر يوماً في عام ٢٠١١، ولكن الثورة ايضاً لا تتمثل في مطالبها التي لا تموت طالما لم يتم تحقيقها، ولكنها ايضاً تمثل ذاكرة ورمزاً يعيش عليهما من شاركوا فيها، ويقوم الشباب والمستضعفون باستدعائهما باستمرار. وببعض التبسيط المخل يمكن القول إن نتائج الثورة تتمثل في الكثير من الأمور، أهمها: ١) نزع حالة الخوف بين كثير من المواطنين وتولد شعور قوي بالثقة بالفعل الجماعي، الذي نجح من قبل في إسقاط ديكتاتور؛ ٢) خلق امكانية نضالية مستمرة طالما لم تتحقق أهداف

الثورة؛ ٣) فتح كل احشاء المجتمع، حيث تصبح مطالب كل الفئات والمجموعات المضطهدة معلنة، ويصبح هؤلاء أكثر جرأة في طرحها. وهذا ما يصفه البعض بخلق مسألة ثورة التوقعات في التغيير للأفضل، بعد الثورة. ولكن الامكانية النضالية تختلف عن مسألة ثورة التوقعات، بالرغم من التقاطع بين الإثنتين. والمقصود بالامكانية النضالية هو وجود مظالم حقيقية، في كل وقت، تحتاج لمن يتشابك معها. وبينما كان يتندر الثوريون قبل الثورة بأنه لا يوجد كوادر ثورية للاشتباك والتضامن مع مظالم العمال والكادحين، فانهم يشتكون الآن من كثرة المظالم التي ظهرت فجأة على السطح. اصحاب المظالم أصبحوا في كل مكان في كل مصر، مع مظالمهم، ولا ينتظرون ثوريين لاقناعهم بضرورة الاحتجاج. وبالمناسبة فإن فتح احشاء المجتمع يعني ايضاً كل ما في هذا المجتمع من جهل وتطرف وطائفية. فليس معنى قولي إن المجتمع مليء بالامكانيات النضالية أن هذا الجهل يذهب، بطريقة سحرية وبلا رجعة. ولكن هذا الجهل والتطرف لا يمكن التعامل معه بطريقة الخطب العقلانية المجردة العصماء، ولكن بالتعامل النضالي، والتضامن ضد المظالم. وفي هذا السياق مثلاً خرج الكثير من الشباب القبطي من القمقم، في الثورة. وبعد الثورة تأسس مثلاً اتحاد شباب ماسبيرو، الذي تبلور بقوة بعد مذبحة ماسبيرو. ومن هذا ايضاً خرجت حركتان باسم شهيدين من شهداء ماسبيرو، هما مينا دانيال ومايكل مسعد. ولذلك فمن الغباء الشديد إنكار اهمية فعل الثورة وآثار الثورة في نفسية كل المصريين، وخاصة كل المستضعفين. اما بعض «الثوريين» الذين لا همّ لهم سوى الاستسلام لنار الاحباط، والتحسر على «سرقة» العسكر للثورة، فهؤلاء لا يستحقون هذا الاسم، ولا سيما اذا انكروا الامكانيات النضالية والآثار النفسية للثورة في كل المظلومين.

أما عن النقطة الثانية فهي المقارنة بين مبارك والمجلس العسكري، في ما يتعلق بالمسألة الطائفية. لا ينبع هذا السؤال من خطأ ساذج مبني على افتراض أن فترة حكم المجلس العسكري، وما يسمى بالمرحلة الانتقالية في مصر، هي مقطوعة الصلة بنظام مبارك. ولكن المقارنة هنا مفيدة، وخاصة انها تأتي في أعقاب ثورة. يمكن القول باختصار إن نظام مبارك كان يقوم على لعب دور مزدوج، في ما يتعلق بالطائفية، فمن ناحية هو الراعي الأول لها، عن طريق عدم وجود سيادة قانون حقيقية، وعن طريق رعايته للتمييز الطائفي، ومن ناحية ثانية، فالنظام كان يدعي ايضاً انه حامي الاقباط والاقليات، عن طريق ادعائه الحياد بين الجميع. وبالطبع يعد من السذاجة المفرطة القول إن نظام مبارك كان نظاماً علمانياً. فقد ورث مبارك دولة السادات بكل عبثها الدستوري ولعبها بالورقة الطائفية. لا يمكن وصف نظام مبارك بأقل من انه نظام منافق ومجرم، فهو ديني ومسلم وقت الحاجة، وهو راعي سيادة القانون والأقليات وقت الحاجة. وكما كان للأقباط قسم بجهاز مباحث امن الدولة لمتابعتهم، وكان لمبارك علاقة خاصة بالبابا الراحل شنودة، فقد شهد عصر مبارك عشرات

من الحوادث الطائفية. ويعد من الكذب الصريح إلصاق هذه الحوادث فقط بالجماعات الاسلامية والمتطرفين الدينيين، ولكن الدولة كانت ترعى رسمياً، بطريقة صريحة أو ضمنية، هذه الملفات، وملفات تغيير الديانة او بناء او ترميم الكنائس كان يديرها، بطريقة مباشرة، جهاز مباحث أمن الدولة. كانت كل هذه الأمور تدار بطريقة عرفية وأمنية. اي انها كانت بعيدة كل البعد عن الحلول القانونية، التي ليس بها تمييز. ووصل الأمر لمستوى غير مسبوق من الاجرام، في نهاية عصر مبارك، بمذبحة نجع حمادي، في عيد الميلاد ٢٠١٠، وتفجير كنيسة القديسين، بالاسكندرية، عشية قداس نهاية العام في دسيمبر/كانون الأول ٢٠١٠. فبالاضافة الى انتهازية الدولة ورعايتها الطائفية، اشارت بعض الدلائل الى تورط رموز الحزب الوطني والاجهزة الأمنية نفسها في هذه المذابح. الدولة نفسها هنا أصبحت قاتلة للاقباط، ولا يمكن بعد ذلك تصديق انها راعية للأقليات ولسيادة القانون.

فهل تحول المجلس العسكري عن هذه الممارسات؟ يمكن القول باختصار انه اذا كان مبارك هو نظام منافق ومجرم، فإن المجلس العسكري كان دموياً بامتياز. أي أن الطائفية استمرت، ولكن بصورة إجرامية دموية. ويمكن القول ان هناك ملامح اساسية، في ما يتعلق بفترة المجلس العسكري. الأول منها هو استخدام التسامح مع الطائفيين، بل واستخدامهم سياسياً، ليس ضد الاقباط فقط، ولكن لخلق نعرة طائفية، وجرائم تبرر استمرار المجلس العسكري، بحجة أنه هو الذي سيجلب الأمان للشعب. ورأينا المجلس العسكري يتواطأ، في مسألة دخول ملايين بل بلايين الدولارات، التي جاءت لتمويل السلفيين، من قطر ومن السعودية. ورأينا تسامح المجلس العسكري مع الخطاب المنهجي المليء بالكراهية، في الإعلام الرسمي والاعلام السلفي، الموجه للأقباط والشيعة والعلمانيين، على حد سواء. اما الملمح الثاني فهو تزايد عمل الاجهزة الاستخباراتية واستخدام المجرمين، الذين يسميهم الاعلام المصري بالبلطجية، في الفترة الانتقالية. واذا كانت لمبارك - بكل ما كان يتصف به من غباء واحتقار للجماهير- حنكة سياسيةٌ ما، فهي تفوق بمراحل حنكة خلفائه العسكر. هؤلاء كان همهم الأساسي فض الثورة والانقضاض عليها. وكان الملف الطائفي أحد أهم وسائلهم. فبلغ عدد الكنائس التي أحرقت نسبة غير مسبوقة لم تصل إليها أيام مبارك نفسه. واستمرت الجلسات العرفية بدلا من القانون. ووصل الأمر حد اقتراف مجزرة ماسبيرو. وذهب قادة المجلس العسكري، بكل بجاحة وصفاقة، لتهنئة الأقباط بعيدهم، بعد أن قتلوا أبناءهم في ماسبيرو.

لهذا يمكن القول إن نزعتهم الدموية، واحتقارهم لكل ما هو مدني، يُعتبران فرقاً أساسياً في ما بينهم وبين مبارك. ولهذا أيضاً يمكن القول إن الملمح الثالث الأساسي لفترة المجلس العسكري هو أن الطائفية اصبحت ملفاً هاماً وحيوياً، وضرورة اساسية للقضاء على الثورة. والغريب في

الأمر أن هؤلاء القتلة لم يعد لديهم أي قدرة على المناورة، فهم قتلة، وهذا أمر لا لبس فيه، ومن ثم لم تعد لديهم مساحة كبيرة للمخادعة، بادعاء أنهم حماة الاقليات وسيادة القانون. اذا كانت الدولة ايام مبارك قاتلاً مبتدئاً، فهي تحولت ايام العسكري لقاتل اكثر احترافاً، والسبب تزايد عمل الاجهزة الاستخباراتية، في ظل المجلس العسكري، وخاصة لتعويض هزيمة جهاز الشرطة، وربما لعدم ثقة العسكريين بأي أحد سوى بأنفسهم وبأجهزتهم الاستخباراتية. وبينما يمنع الاعلان الدستوري تأسيس احزاب دينية، وجدنا المجلس العسكري يتسامح، ويترك المجال لعمل هؤلاء. والمجلس العسكري، بالتضافر مع الاسلاميين، غذوا الاستقطاب الديني العلماني، بطريقة لا يمكن ان نصفها بأي شيء سوى انها مقصودة ـ سواء بتنسيق أو بغير تنسيق ـ وخاصة منذ استفتاء مارس/آذار ٢٠١١. وهكذا كانت الطائفية والتكفير مقصودين لتقسيم قوى الثورة، وبدلاً من ان يكون التقسيم الحقيقي هو بين القوى الثورية وتلك المنتمية للثورة المضادة، كان التقسيم هو ذلك الضبابي، بين القوى المدنية العلمانية وتلك المؤمنة بالشريعة والدين. كانت الطائفية احد أهم اسلحة المجلس العسكري. هو مجلس طائفي بامتياز. ووصل بأعضائه الاجرام الى حد أنهم لا يمانعون فعلاً في نشأة حرب اهلية طائفية في مصر، وما القتل المنظم، وما التسامح مع الحرق والقتل، سوى دليل على ذلك.

أما النقطة الثالثة فهي تصاعد دور الاسلاميين في مصر ما بعد الثورة، الذي وصل الى تحكمهم في نسبة لا تقل عن ٦٥ ٪ من مقاعد البرلمان المصري. تصاعد صوت الاسلاميين في السياسة أمر لا لبس فيه. وهناك خطآن أساسيان يرتكبهما أي قارىء لمشهد تصاعد دور الاسلاميين، في السياسة في مصر. الخطأ الأول هو وضع كل الاسلاميين في سلة واحدة. فبالطبع هناك فارق كبير بين جماعة الأخوان المسلمين والجماعات السلفية، وتلك التي كانت لها خلفية جهادية، مثل الجهاد، أو الجماعة الاسلامية. وكل جماعة من هؤلاء، في نقطة تاريخية من عمرها التنظيمي وخبرتها السياسية، تختلف عن الأخرى. ربما يجتمع الجميع في انهم يناورون باسم الدين، ويدغدغون مشاعر الجماهير الفقيرة، باسم الدين. ولكن الفارق الكبير بينهم هو ان اكبرهم، أي جماعة الإخوان المسلمين، لديها حنكة سياسية كبيرة، وقدرة كبيرة على المناورة السياسية، بسبب طول عمرها السياسي، وتاريخها مع المناورات مع الأنظمة المختلفة. أيضاً هناك فوارق طبقية وعمرية بين قيادات هذه الجماعات وشبابها. وهذا أمر هام لا يمكن تجاهله. كما ان الفريق الواحد كثيراً ما توجد فيه اتجاهات عديدة، ومنهم من كان اقرب للثورة، ومنهم من هو أقرب للرجعية وشيوخ وفتاوى الوهابية. ويكفي ان نعلم ان هناك حوالى ٥ احزاب خرجت من رحم جماعة الأخوان المسلمين، مع الفارق، بالطبع، في ما بينها، فهي: ١) حزب الحرية والعدالة، وهو اهم الأحزاب، وهو المرتبط تنظيمياً بالجماعة؛ ٢) حزب الوسط، وهو حزب قديم حاول التأسيس ايام مبارك، ولكنه يختلف مع الجماعة في

الكثير من الأمور، ٣) حزب النهضة، وهو حزب يقوده القياديان السابقان في الأخوان محمد حبيب وابراهيم الزعفراني، ٤) حزب التيار المصري، ويمثل تيار شباب الأخوان الذين شاركوا في الثورة واختلفوا مع قياداتها، ٥) حزب الريادة، وهو حزب منشق من حزب النهضة. وهناك ٦ احزاب سلفية في مصر تأسست بعد الثورة. وهناك اربعة احزاب خرجت من جماعات جهادية. وهناك ٣ احزاب تنتمي الى جماعات صوفية. وقد تناولت هذه النقطة في ما سبق، ولا داعي للتكرار. لكن باختصار لا يمكن على الاطلاق وضع كل هذه الاحزاب في سلة واحدة. فمثلاً بينما يمثل حزب النور اقرب الاحزاب السلفية للوهابية، هو وحزب الاصالة التابع له محمد حسان، فان هناك مجموعات سلفية رفضت انشاء احزاب، منها مثلاً الجبهة السلفية لدعم ثورة يناير، وهم من أكثر السلفيين انتقاداً للعسكر والإخوان معاً. وهناك ايضاً مجموعة سلفيي كوستا، نسبة الى المقهى المعروف، بالقرب من ميدان التحرير. وهي مجموعة اكثر استنارة، وهم ايضاً متمسكون بعدم انشاء احزاب، ويرون ان الاحزاب السلفية والإخوان من أكبر المُسيئين للاسلام.

اما الخطأ الثاني، الذي يرتبكه بعض الثوريين، فهو النظر للإسلاميين بديماغوجية لا ترى تحولاتهم وانكشافهم امام الجماهير. فهذا الخطأ ببساطة معناه النظر للاسلاميين كجسم جامد غير تاريخي ثابت على يمينيته (وهي بالمناسبة غير مبدئية) وتجاهل كيف ينظر الناس لهذا الجسم ومواقفه وتحولاته. ومن نتائج هذا الخطأ الوقوع في فخ التشاؤم والسذاجة المفرطة، في القول إن الاسلاميين سرقوا الثورة، أو تحالفوا مع العسكر، بدون رؤية تطورات الصراع بين الفريقين مثلاً. فلا الاسلاميون، ولا العسكر، في حالة اتفاق دائم، ولا الاسلاميون ولا العسكر نزهاء من ازماتهم الداخلية وصراعاتهم مع الجميع، بما في ذلك ابناؤهم في الداخل (نعم العسكر نفسه في حالة رعب دائم من غضب الجنود والرتب الصغيرة داخل الجيش، بسبب جرائم المجلس المستمرة). واذا كان صعود الاسلاميين تحدياً للثورة المصرية (وربما الثورات العربية)، فهو أيضاً فرصتها العظيمة لكشف زيفهم امام الجماهير. وهل يعتقد أي عاقل أن الجماهير تنظر لتقارب الإخوان مع واشنطن بعين غافلة؟ إن انكشاف الإخوان، في المستقبل، في الاقتصاد، وانكشافهم في علاقتهم بواشنطن، سيكونان عاملين أساسيين لفضحهم أمام الناس؛ هذا ناهيك عن مناوراتهم وغموضهم، بشأن المواطنة، وقضايا الأقليات.

الخلاصة ان الثورة فجرت أحشاء المجتمع، وفجرت امكانياته النضالية اكثر. ولا يمكن ان تكون نقمة. لقد جاءت بكل ما جاءت به، اي بفرص نضالية غير مسبوقة، وتصل أهمها الى استمرار الثورة نفسها، وأيضاً بتفجير خطاب الجهل والتطرف. وعلى الثوريين التعامل مع

كل هذه الأمور، اذا كانوا ثوريين حقاً. كل ما في الأمر انهم يجب ان يكونوا على دراية وفهم للتحولات الكبيرة التي حدثت بعد الثورة، بما في ذلك صعود الاسلاميين، ووحشية النظام الحاكم الذي لا يختصر جهداً لإجهاض الثورة وقتل ابنائها، فعلاً لا قولاً. أكتب هذه السطور ولايمكنني توقع خريطة القوى بعد انتهاء ما يسمى بالمرحلة الانتقالية في مصر. ولكن واقع الأمر يشير الى ان القادة العسكريين سوف يستمرون في المسك بأمور البلاد، لفترة ما، وخاصة لتحكمهم في أجهزة القمع والاستخبارات، وتمتعهم بغطاء دولي، حتى ولو كان هناك رئيس مدني منتخب وبرلمان. ولا يمكن ان نعلم طول هذه الفترة. أي ان جرائم العسكر ربما لن تنتهي، بما في ذلك الجرائم الطائفية. ولا يمكن على وجه الاطلاق ان توصف الثورة بالنقمة، الا اذا تم اجهاضها، ونجح العسكر في القضاء على الثورة تماماً، وهذا افتراض نظري، لأن الروح الثورية لا تموت. ولكن ماذا يفعل الثوريون في مواجهة كل هذه التعقيدات؟ هذا ما سأحاول مناقشته، باختصار، في ما يلي.

ماذا يفعل الثوريون بين العلمانيين والإسلاميين (وهمجية العسكر ورأس المال)؟

كما سلفت الاشارة فإن مجلس مبارك، وبتوافق مع الاسلاميين، قد نجح في خلق حالة استقطاب ديني علماني، وساعد في احتقان الطائفية، التي وصلت الى مستوى المواجهات العنيفة، والقتل، وحرق دور العبادة. وكان رد بعض العلمانيين التقليديين هو عدم ممانعتهم في انقلاب صريح عسكري، للتنكيل بالاسلاميين، بحيث يحل ذلك مشكلة الطائفية، من وجهة نظرهم. وأعتقد ان اي استراتيجية سليمة للثوريين يجب ان تنطلق من فهم تعقيدات الأوضاع الحالية، والاستقطابات الموجودة، ليس فقط الاستقطاب العنيف، والشكلي معاً، بين الديني والعلماني، ولكن ايضاً حالة المنافسة على السلطة بين العسكر والأخوان. وكما يجب على الثوريين فهم فرص الثورة النضالية، وامكانية استمرارها، وايضاً فهم تغير الاوضاع الذي جلب الاسلاميين للسيطرة على البرلمان، فان الفهم العميق لا يعني ابداً المساواة بين العسكر والأخوان. فمن يسيطرون على الجهاز الأمني والاستخباراتي لا يتساوون مع من يتحكمون في جهاز هام للسلطة، ليس لديه القدرة على ممارسة العنف، وهو البرلمان. ويمكن الاتفاق مبدئياً على ان اساليب مواجهة الطائفية، التي اتبعها الثوريون، قبل الثورة، لا تصلح الآن. فنحن امام مستجدات كثيرة، ليس فقط أننا امام مجرمين دمويين لا يبالون بعمل حرب طائفية، وهم العسكر، ولكن أيضاً مع وجود الاسلاميين في البرلمان. كما أن الاكتفاء بنقد العلمانيين التقليديين، وبكشف تجرد خطابهم من المساواة، وفضح انتهازيتهم، لا يكفي. ويجب ان نعترف ايضاً ان تطورات الأوضاع في ما يتعلق بالسلطة - كما سلفت الاشارة - غير معروفة. ولا نعرف اي صيغة ستنتهي اليها الأوضاع في مصر، في المستقبل القريب. لكن يبدو ان هناك صراعاً سوف يطول بين مثلث العسكر والاسلاميين والقوى الثورية، هذه القوى التي لم يتصل

معظمها، بقوة، بالعمال والفقراء وجموع المضطهدين.

ويبدو لي ان هناك ثلاث نقاط أساسية يجب اثارتها في موضوع مواجهة الطائفية. الأولى هي كيفية تعامل الثوريين مع قضايا الاقليات المضطهدة، ومنها الأقباط. أما الثانية فهي ضرورة عمل استراتيجية مرنة ومبنية على فهم سليم للتعامل مع الاسلاميين في الحكم، اما الأمر الثالث فهو قضية هوية الدولة. وهي قضية، بالرغم من انها مفتعلة، لكن على الثوريين التعامل معها وعدم تجاهلها، بالاكتفاء بالقول انها مفتعلة. أما النقطة الأولى فأعتقد ان الثوريين كانوا ناجحين فيها الى حد كبير. فيجب على الثوريين الاستمرار في كل ما يقومون به من التضامن مع كل الاقليات المضطهدة، بلا هوادة، وبلا استثناء، وبحساسية مفرطة، وخاصة لتفجر الاوضاع الطائفية أكثر مما في أي وقت مضى. وأقول بحساسية مفرطة، لأن الاضطهاد سوف يأخذ أشكالاً اكثر تعقيداً، وربما بطريقة غير مباشرة أكثر. والمبررات دائماً جاهزة. وربما سيكون أكثر سفوراً .على أنه لا يمكن ان نصادر على الواقع. ويجب ان تكون هناك قرون استشعار قوية للثوريين، لمتابعة ذلك. ويذكر ان ثمانية من رفاق تيار التجديد الاشتراكي مثلاً يتعرضون للحبس لمدة عامين، في «جريمة» لا تمثل سوى رمز لقبح العسكر، وإجرامهم، وهي التضامن مع الاقباط، في مظاهرة قامت في ظل مبارك، بعد تفجير كنيسة القديسين. لكن في ذات الوقت يجب علينا ان ننتبه ان الثوريين ربما كان صوتهم خافتاً في قضايا البهائيين والشيعة المضطهدين، على عكس بعض المنظمات الحقوقية. وأنا هنا لا اختلف مع تصوُّر تيار الاشتراكيين الثوريين لمواجهة الطائفية، المتضمن في برنامجهم، الصادر مؤخراً، لاستمرار الثورة. ولكنني اعتقد ان مثل هذه القضايا المسكوت عنها يجب ان ننتبه اليه ايضاً.

أما النقطة الثانية فهي مسألة تطوير برنامج وفهم عميق للتعامل مع الاسلاميين في السلطة، بحيث يكون مرناً ومتفهماً لاختلاف دورهم عن دور العسكر، برنامج لا يجب ان يقع في مأزق الابتزاز من الاسلاميين، ولا يقع في فخ نقد العلمانيين التقليديين، وشماتتهم، وشتيمتهم المجردة والفارغة بحق الاسلاميين. وعلى حد تعبير تامر وجيه، في احد وسائط الاعلام الاجتماعي، مؤخراً، فإنه «كما أن كثيراً من الإسلاميين مصابون بمرض اسمه العلمانوفوبيا، فإن هناك علمانيين مصابين بمرض اسمه الاسلاموفوبيا». الكثير ضمن الطرفين ليست لديهم قضية سوى كراهية الطرف الآخر، وليست لديهم قضية حقيقية. الثوريون لا يجب ولا يمكن أن تحركهم الكراهية. الثورة هي مشروع للتحرر. والثوريون لا يريدون مواجهة الرأسماليين، أو الاسلام السياسي، الغارق في الرأسمالية، بوصفه مشروعاً غيبياً، ضد العقلانية، في المجرد، ولكن المواجهة الحقيقية تكون في المعارك والنضالات، لكشف زيف هؤلاء ولاسيما قياداتهم.

فاذا كان احد ملامح أي مشروع ثوري لمواجهة الاضطهاد هو فضح ومواجهة القائمين على الاضطهاد، فإن هذا ينبغي ان يكون مبنياً على فهم تناقضات أوضاع هؤلاء، وايضاً ينبغي ان يكون مبنياً على فهم ان هناك الكثيرين من الاسلاميين الشباب والسلفيين، الذين ضجروا من قياداتهم، وان هناك الكثير من العمال بين هؤلاء.

اما النقطة الثالثة والأخيرة فهي مسألة هوية الدولة، وموقع الشريعة الاسلامية في دستور الدولة. وأنا هنا أنطلق من فكرة أن هوية الدولة هي فكرة مجردة. فلا يهتم جمهور الفقراء بها، ولا الدستور يزيد عن ورقة تتلاعب بها الطبقات الحاكمة وقتما ارادت. والأهم بالطبع هو الاهتمام بالمضمون الاقتصادي والاجتماعي لدولة الثورة. لكن في ذات الوقت، ولأننا في زمن ثورة، ولأن هذه القضية تهم كثيرين، وليس فقط الاقباط، ومع الأخذ في الاعتبار أن هذه المسألة ربما تكون فقط رمزية، لكن لها استتباعات مستقبلية، فلا يمكن تجاهلها. وفي هذا يجب ان نعترف ان كثيراً من الثوريين يبدو انهم استسلموا لوجود الاسلاميين في الحكم، وقبلوا بمسألة بقاء المادة الثانية من الدستور، على علاتها، في الدستور القادم. ومع اعترافي بأن هذا الموقف كان يبدو سليماً، في وقت من الأوقات، للرد على مسألة الاستقطاب العلماني الديني، المبالغ فيه، فإنه يبدو لي ان على الثوريين أن يكونوا، الآن، أكثر وضوحاً في مطالبتهم بدولة تقوم على المواطنة الحقيقية، وان يقولوا صراحة إنهم ضد الإبقاء على هذه المادة.

ومناداتي بما يسمى بـ «العلمانية الثورية» ليس معناها ابداً أن نكون علمانيين على طريقة العلمانيين الليبراليين. وهذا ليس بمشروع جديد بديل من التحرر الاشتراكي، واستكمال الثورة، وضمان استمرارها. فلنسمِّها بأي اسم، كما اقترحت من قبل. وأنا أعي هنا أن الثورة المصرية قد اخترعت تعبير الدولة المدنية، بديلاً من العلمانية. وكان هذا التعبير ناجحاً من وجهة نظري في تجميع القوى الثورية، ايام ثورة يناير/كانون الثاني ٢٠١١. ومع تقديري الشخصي لهذا التعبير ونجاحه، في وقت من الأوقات، ولكونه محل اتفاق كثيرين، الآن - فيما أُدرك ان كثيراً من السلفيين أعلنوا ان مجرد ذكر كلمة مدنية في الدستور يعني بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت - أخشى أن يكون هذا المصطلح ملتبساً وقائماً على التوافق أكثر من كونه متضمناً مضموناً ملموساً عن قيم الحرية، التي تضمنتها الثورة. ومكمن خشيتي هو ارتباط المفهوم الآن بما يقول به الإخوان المسلمون من فكرة «الدولة المدنية ذات المرجعية الاسلامية.»
وأنا هنا فقط أقترح - وكبداية للنقاش مع الرفاق والثوريين – فكرة العلمانية الثورية، كمصطلح بديل، وارتباطه بالثورية إنما هو لتمييزه من كلام العلمانيين الليبراليين المجرد. وهذه «العلمانية» الثورية تختلف عن علمانية الليبراليين، في الآتي: ١) هي ضد الرأسمالية، أي أن هدفها هو المساواة الاجتماعية، وليس المساواة القانونية والدستورية، وحسب؛ ٢) وهي

ضد الامبريالية، ولا تقبل بتدخلات الامبريالية، تحت دعوى حماية الأقليات؛ ٣) وهي تقوم على النضال، وليس الدعاية، والخطاب النظري والعقلاني فقط؛ وهي لا تأتي بمنحة من أحد بالضرورة، كما أنها تقوم على تفهم مطالب الأقليات الدينية، مع ربطها بالعدالة الاجتماعية والمفهوم الطبقي؛ ٤) ان تعمل على ربط قضايا المضطهدين والاقليات معاً، وأن لا تستثني أحداً؛ ٥) أن تواجه، بشجاعة، تقلبات القائمين على الاضطهاد، وتوازناتهم، وأن تنتقدهم، في إطار نضالٍ ملموس، وليس دعاية مجردة؛ ٦) وأخيراً هي ايضاً تحارب، باستماتة، ونضال مبدئي، دفاعاً عن كل ابناء تيار الاسلام السياسي، إذا تعرضوا لظلم العسكر ورأس المال. إن أحد أهم ملامح العلمانية الثورية أنها ضد عبادة أي أفكار مجردة، لأنها قائمة على النضال، من أجل التحرر من الطائفية والرأسمالية معاً. ولذلك فالعلمانية الثورية يمكن أن تكون ضد العلمانية نفسها، إذا كانت هذه الأخيرة تقوم على الكراهية (ساركوزي واضطهاد المتحجبات)، او على الفكر المجرد، القائم على احتقار المتدينين (مثل حالة بعض الليبراليين المصريين). العلمانية الثورية لا تقوم على أي رطانٍ دستوري وليبرالي عن المواطنة. فالمواطنة الحقيقية تنتزع في النضال، ولن تمنحها أبداً النخب المريضة. والعلمانية الثورية جوهرها هو فهم الماركسية بعمق، كمشروع للتحرر الانساني، وليس لتحقيق العلمانية و«الإلحاد»، في المجرد المطلق. هدف الماركسية الثورية الأول والأساسي هو التحرر من كل انواع الظلم، عن طريق نضال العمال والفقراء والكادحين، فيما تقع همجية الرأسمالية في قلب الظلم الانساني. والرأسمالية هي العدو الأساسي، وهي أهم صُنّاع الطائفية، والمنتفعين بها.

عاشت ثورة مصر والثورات العربية

الطبقة العاملة والثورة المصرية

الاشتراكيون الثوريون (مصر)

في الطريق إلى الثورة

كانت نهاية عام ٢٠٠٦ بداية حراك عمالي امتد حتى قيام ثورة يناير. وقد بدأ في المحلّة ثم انتقل بسرعة من موقع إلى موقع، ومن قطاع إلى آخر. وكانت أغلب الاحتجاجات في القطاع العام، سواء الصناعي أو الخدماتي، بصورة أكبر بكثير مما في القطاع الخاص، وهو ما ركّز المواجهة بين العمال والنظام السياسي، وليس النظام الطبقي. كانت مطالب العمال تتلخص في تحسين الأجر المتغير وشروط العمل، وهي مطالب تختلف من موقع إلى آخر، ما أفقد الحركة الوحدة والتماسك، خاصة في ظل وجود تنظيم نقابي أصفر وافتقاد الدعم السياسي. لذلك أخذت الحركة العمالية شكل موجات متتابعة، ولكن متباعدة، تنتابها حالات مد وجزر. وهو ما جعل الدولة تتعامل مع هذه الاحتجاجات بشكل وقتي وموقعي، ما تسبب بالتالي بتصاعد وتيرة الاحتجاجات بدلاً من احتوائها، حيث أصبحت المكاسب التي يحققها موقع أو قطاع تدفع الآخرين إلى المطالبة بالمعاملة بالمثل، كما كانت الوعود الكاذبة تزيد من احتقان العمال وتدفعهم إلى التصعيد.

ويمكن القول إن موجة الاحتجاج العمالي أثرت بقوة في المجتمع المصري، فلقد أسهمت أخبار الاعتصامات والإضرابات والوقفات العمالية في تفجير موجة من الاحتجاج الاجتماعي تطالب بتحسين الخدمات المتردية. وقد تمثلت في التظاهر والاعتصام وقطع الطريق من أجل الحصول على خدمات أفضل، مثل مياه الشرب ومياه الري والكهرباء والسكن، كما هددت الحركةُ العمالية البرجوازيةَ المصرية، حيث ظهرت كمؤشر لعجز النظام، وأعطت دليلاً لخصومه السياسيين على مدى فساده وفقدانه للقدرة على حل الأزمات المتوالية، كما

أصبحت أنشودة الاستقرار التي تغنى بها مبارك، طويلاً، بلا معنى، في ظل الاحتجاج اليومي الذي يتراكم وينذر بالخطر.

لكن النضالات العمالية المتصاعدة لم تستطع جذب انتباه القوى السياسية، واقتصر الدعم السياسي المقدم للعمال على قوى اليسار الثوري، التي حاولت بإمكاناتها المحدودة بلورة مطلب موحد حول الأجر: الحد الأدنى للأجور، كما حاولت تنظيم الحركة من خلال دعم تأسيس النقابات المستقلة، بالإضافة إلى محاولة بناء جسر بين المعركة السياسية والمعركة الاجتماعية. ولكن معظم القوى السياسية كانت تدين الاحتجاجات العمالية وتتهمها بالانتهازية والفئوية، وأنها لا تعمل في صالح الوطن. وهي نغمة لم تتغير بعد الثورة. فالبرجوازية، بأحزابها كافةً، تريد أصوات الجماهير في صناديق الانتخاب، لتتمكن من ممارسة مناوراتها السياسية، ولكنها ترفض حركة الجماهير نفسها. ما أدى إلى فجوة كبيرة بين السياسيين وبين العمال.

كان رفض الحركة السياسية مد يد العون للطبقة العاملة دليلاً على عجزها عن إدارة معركة التغيير، وانفصالها الحركي والفكري عن عموم الشعب المصري، واستسلامها للنظام: فالإخوان يطلبون مشاركة النظام لا مغالبته، والأحزاب كرتونية فعلاً، كما أُطلق عليها، وتستمد شرعية وجودها من دعمها للنظام ودعمه لها، وحركات التغيير نخبوية لا تتبنى مطالب القوى الاجتماعية، وأقصى أحلامها إصلاح النظام لا الثورة عليه. لم تدرك هذه القوى السياسية أن لحظة ثورية قد ظهرت في الأفق، منذ انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥، حين بدا النظام مرتبكاً حول ترتيبات المستقبل، وأثيرت تساؤلات حول صحة مبارك وملف التوريث وقدرة النظام على إدارة الأزمات. لقد كان العمال أكثر إدراكاً لهذه اللحظة الثورية من النخب السياسية، وأدركوا قدرتهم على تحسين أوضاعهم، من خلال الضغط على النظام، وهو في أضعف حالاته. صحيح أن العمال لم يفكروا في ثورة، بل لم يفكروا في أبعد من مصالحهم المباشرة، إلا أن مصالحهم تضغط على النظام وتكشف مدى ارتباكه، وعدم قدرة أجهزته الأمنية على حل الأزمات، ما اضطره للتراجع مرات عديدة أمام ضغط العمال.
هذا ويدعي بعض السياسين أنهم مهدوا للثورة، وهي ادعاءات كاذبة، فتاريخ انتهازيتهم أو محدودية رؤيتهم واضح. وأدوارهم في دفع الشعب المصري نحو الثورة محدودة، إذا ما قورنت بنضال العمال الذي مهد الأرض بقوة في الطريق إلى الثورة.

أثناء الثورة

كانت الدعوة إلى الاحتجاج ضد عنف الشرطة حدثاً بالغ الأهمية، بعد انتصار الثورة التونسية وهروب بن علي. لكن أحداً لم يتصور أنه سوف يصبح مفجراً لثورة شعبية، لذلك ترددت

القوى السياسية، بل حاول بعض أقطاب المعارضة تشويه الدعوة إلى التظاهر، وترددت مقولة: مصر مش تونس! لكن الجماهير خرجت بأعداد غير مسبوقة.

لقد دفع التراكم النضالي للعمال، على مدار سنوات، أعداداً ضخمة منهم إلى الميادين، لأن عشرات الألاف منهم خاضوا نضالات ضد النظام، في مصانعهم، ومواقع عملهم، من قبل، وأدركوا الفساد والظلم بشكل مجسد ومباشر، وعرفوا بالخبرة أن الاصطفاف يشكل ضغطاً قد يحقق المطالب. هذه خبرات اكتسبوها في مصانعهم ومواقع عملهم. وكان عمال مصنع الحديد والصلب بالسويس أول من أعلن مبكراً الإضراب لحين سقوط النظام، كما كان بيان العاملين بوزارة الصحة أول وثيقة تطلق لفظ ثورة على ما يحدث بعد موقعة الجمل. ولم يتم التركيز على هاتين المبادرتين، بسبب الأحداث الدرامية المتلاحقة، التي شهدتها الثورة.

وبعد أن رفض النظام تقديم تنازلات واضحة، وسخر رئيس الوزراء حينها أحمد شفيق من الاعتصام، كان التوجه إلى الطبقة العاملة لحسم الموقف، وبدأت الإضرابات تتوالى، والدعوة لإضراب عام تتجسد في الواقع. وهو ما أرعب النظام ودفعه للتخلي عن مبارك حتى لا تتحول الثورة السياسية إلى ثورة اجتماعية، ولا ينتقل الصراع إلى مواجهة طبقية مباشرة. وفور الإعلان عن نجاح الثورة، بدأت ترتيبات سياسية كثيرة، بعضها في العلن وأغلبها في السر، لترتيب الأوضاع، ولم يحضر العمال هذه الترتيبات لأنهم لم ينضموا إلى الميادين بشكل منظم ومؤسسي، ولأن النظام الطبقي ظل متماسكاً، ومصراً على عدم إجراء تغييرات جذرية، على المستوى الاجتماعي.

موجة ثورية جديدة

حاول المجلس العسكري وبعض القوى السياسية خداع الجماهير، وروّج هؤلاء لفكرة نجاح الثورة، بعد خلع مبارك، لكن العمال استشعروا هذه الخديعة، وبدأت موجة احتجاجات عمالية قوية تطالب بتحسين الأجر، وتثبيت المتعاقدين وإطاحة الإدارات الفاسدة للمصانع والشركات. وكان رد فعل النظام هو إصدار قانون يجرِّم الإضراب، بالتوازي مع حملة إعلامية شرسة ضد احتجاجات العمال، للأسف شاركت فيها بعض القوى الثورية. كما ظهرت أصوات تطالب العمال بالصبر حتى يتشكل البرلمان، وينتخب الرئيس، وتبنى الدولة الجديدة. ولقد تراجعت الكثير من القوى الثورية عن موقفها من الحركة العمالية، بعد فوات الأوان. واستمر النضال العمالي معزولاً عن النضال السياسي، بعد الثورة. وأصبح النموذج المتكرر أن تنفجر الموجة العمالية، فور هدوء موجة الاحتجاج السياسي.

وكان العمال يحققون انتصارات جزئية هامة على المستوى التنظيمي: ما يقرب من ثلاثمائة نقابة مستقلة، واتحاد عام للنقابات المستقلة، واتحادات إقليمية، بالإضافة إلى عشرات النقابات تحت التأسيس، والروابط التي تتشكل في المواقع لإطاحة النقابات الحكومية. وبدأت خطوات فعلية في تثبيت المتعاقدين، وتحسين شروط التعاقد الجديد. كما نجح العمال في إطاحة مجالس الإدارة الفاسدة، في مواقع عديدة، ولكن البديل كان أكثر فساداً في أغلب الحالات. كما تحقق نجاح جزئي هام في معركة الأجر، حيث زادت الحوافز لمعظم العاملين في الدولة، وفرض حد أدنى للأجور أقل من المتوقع، لكن المعركة كانت مستمرة وفرص تنظيم الطبقة العاملة أصبحت كبيرة، كما لاحظنا درجة من التنسيق في الاحتجاجات، خاصة القطاعية منها، كما حدث في إضراب النقل العام، والعاملين في النيابات والمحاكم والبريد والاتصالات والضرائب.

وفي المقابل كانت الحركة السياسية تتعرض لهزائم متوالية، وتفقد الزخم الشعبي والقدرة على الحشد. لقد دفعت الحركات الثورية ثمناً فادحاً، بسبب ثقتها في المجلس العسكري والإخوان المسلمين. وفي أحداث شارع محمد محمود، وأحداث اعتصام مجلس الوزراء، أدركت القوى الثورية أهمية العمال، كقوة عددية في مواجهة العسكر، بعد تخاذل الإخوان. وهو ما تبلور بعد ذلك في تبني عدد من القوى السياسية والثورية دعوةً للإضراب العام، في ذكرى رحيل مبارك. ولم تحاول هذه القوى السعي إلى العمال، ونشر الفكرة ومناقشتها مع العمال، ولم تضع حتى مطالب العمال نصب أعينها، ولا حتى ضمن أهداف الإضراب العام. وبالطبع لم يُقبِل العمال على الفكرة التي اقتصرت على القطاع الطلابي، لكن ما أثير من قبول ورفض مجتمعي حول الإضراب العام، وما أصيب به النظام من ذعر، بسبب الدعوة، كان رافعة قوية لموجة كبيرة من الاحتجاجات العمالية، أغلبها إضرابات في قطاعات تمتد على مستوى الجمهورية، أو اعتصامات طويلة لا تنفض إلا بتحقيق مكاسب ملموسة، وأصبحت أشكال التنسيق والتضامن بين العمال أوضح، كما أصبحت النقابات المستقلة أكثر تجذراً في الواقع. وهو ما يجعلنا نتوقع أن الإضراب العام سينطرح على أجندة العمال، في وقت قريب، كمستوى أعلى من التصعيد، في وجه نظام سياسي جديد، لم تتغير فيه سوى الأسماء والوجوه. وعند هذه اللحظة، سيتحول العمال إلى طبقة عاملة حقيقية، متجذرة في الواقع، وقادرة على تغييره.

ما الأسلم: الدخول في لعبة السيىء والأسوأ أم المقاطعة؟



البيانان الواردان في هذا القسم، بخصوص الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية المصرية، أصدرتهما منظمتان ثوريتان، في مصر، تشارك إحداهما في إصدار «الثورة الدائمة»، هما تيار الاشتراكيين الثوريين، وحزب العمال والفلاحين.

ونحن في هيئة تحرير مجلة الثورة الدائمة، المنوّه بها، نعتبر أن نشرنا لهما، معاً، على ما فيهما من تباين في الموقف، إنما يعكس رغبة منا في دفع ثوريي المنطقة العربية، والعالم، إلى الانخراط الجدي في نقاش الموقفين، إسهاماً في بلورة الموقف الأسلم من انتخابات قد يقف البعض إزاءها، مع قدر من التردد والحيرة، وبالتالي في مساعدة الرفاق المصريين على حسم المسألة، بالشكل الذي يخدم، حقاً، مصير اليسار الثوري، في بلد بأهمية مصر، ومن ثمّ مصير الثورة المصرية.

٢٨ مايو/ايار ٢٠١٢

يسقط شفيق.. يسقط مبارك الجديد

الاشتراكيون الثوريون (مصر)

تؤكد حركة الاشتراكيين الثوريين على موقفها المبدئي المعادي لمرشح المجلس العسكري والحزب الوطني المنحل وقوى الثورة المضادة أحمد شفيق، الذى تمكن من الوصول إلي جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية أمام مرشح الاخوان المسلمين الدكتور محمد مرسي بفضل احتشاد معسكر الثورة المضادة بكامل قوته وتنظيمه وأجهزته القمعية والاعلامية ورجال أعماله وراء شفيق، وبسبب التشويه والقمع الممنهج والتخويف المستمر للقوى الاجتماعية والشعبية الأمر الذي بلغ ذروته قبيل الانتخابات وعبر عن نفسه بتجرؤ رؤوس الفلول على الترشح لخوض المعركة، مع عجز القوى الثورية والإصلاحية عن تشكيل جبهة سياسية تمنع هذا الترشح، وأخيرا بسبب فشل المرشحين المحسوبين على الثورة في التوحد حول مرشح واحد يتبنى برنامج الثورة بوضوح – وهو ما نادينا به منذ وقت مبكر.

من ناحية أخرى، تعلن الحركة عن سعادتها بالإنجاز الذي حققه ملايين الناخبين من الفقراء و العمال والفلاحين والموظفين والأقباط والعاطلين والشباب الثوري بترشيح (حمدين صباحي)، الذي نافس شفيق بقوة على المركز الثاني محرزا ٢٫ ٢١٪ من اجمالي الأصوات ليحتل المركز الثالث بفارق ضئيل، ما يعكس وزنا كبيرا للقوى الشعبية والداعمة لمشروع الثورة والمنحازة يسارا، تجاه برنامج له أبعاد اجتماعية وديمقراطية مدنية، وهو ما يتيح البناء عليه لتشكيل جبهة يسار مناضل لها شعبية واسعة في الشارع المصري. وتشدد على دعمها لكل التحركات التي تستهدف التحقق من وقائع التزوير التي تمت ضد صباحي، وكذلك لمساعي تطبيق قانون العزل السياسي على المجرم أحمد شفيق.

ومن هنا، ولإيماننا العميق بدور الجماهير كالطرف الأكثر فاعلية وتأثيرا وضمانة في كل المعارك الديموقراطية، والتي اكتسبت حق المشاركة فيها بنضالها الثوري العظيم وبما قدمته من شهداء و مصابين منذ اندلاع الثورة حتى الآن، واقتناعا منا بأن فوز شفيق في الجولة الثانية يعني خسارة فادحة للثورة، وضربة قوية لمكتسباتها الديمقراطية والإجتماعية، واستعادة نظام مبارك لكافة أركانه، بل وفرصة ذهبية لاستعداد الثورة المضادة لهجوم انتقامي أكثر وحشية واتساعا، وهو ما يقوله شفيق صراحة في حملته (الفاشية) المبنية على الوعد بالقمع الانتقامي الواسع تحت عنوان «استعادة الأمن للشارع في أيام»، ولذا فإننا ندعو كل القوى الإصلاحية والثورية وباقي المرشحين المحسوبين علي الثورة لتشكيل جبهة وطنية تقف ضد مرشح الثورة المضادة على ان تعلن جماعة الإخوان المسلمين التزامها بالتالي:

١- تشكيل تحالف رئاسي يضم حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح كنائبين للرئيس.
٢- اختيار رئيس الحكومة من خارج الجماعة وحزب الحرية و العدالة، وحكومة تضم ألوان الطيف السياسي ويمثل فيها الأقباط.
٣- الموافقة على قانون الحريات النقابية المنحاز بوضوح للتعددية والاستقلالية للحركة العمالية، وذلك على عكس المشروع المقدم من الجماعة في مجلس الشعب.
٤- التوافق مع القوى السياسية الأخرى على دستور مدني، يضمن العدالة الاجتماعية مع الحق في مجانية وجودة الصحة والتعليم وحق الاضراب والتظاهر والاعتصام السلمي، والحريات العامة والخاصة لكل المواطنين وتمثيل حقيقي للمرأة والأقباط والكادحين والشباب في الجمعية التأسيسية. ولا يفوتنا هنا ان ندعو الاخوان المسلمين وكافة القوى إلي تغليب مصلحة الثورة على المصالح الحزبية والتوحد ضد شفيق، وإلا نكون سلمنا الثورة لأعدائها صيدا سهلا.

وبالطبع لا يعنى موقفنا هذا عدم تمسكنا بنقدنا للتوجه الاجتماعي والاقتصادي لبرنامج حزب الحرية و العدالة و مشروع النهضة المنحاز في جوهره لاقتصاد السوق ولطبقة رجال المال والأعمال، ونقدنا للأداء السياسي المتخاذل لقيادات الجماعة وحزب الحرية و العدالة ووثوق هذه القيادات في المجلس العسكري، وهجومها (أدبيا) على الثوار في معارك محمد محمود و مجلس الوزراء وغيرها.

هذا الهجوم الذي وصل إلى حد تخوين الاشتراكيين الثوريين – وغيرهم من القوى الثورية – والتقدم ببلاغ ضدنا للنائب العام.

غير أن ما يعنينا في المقام الأول هو مصلحة الثورة ومستقبلها كما أننا ندافع عن حق الجماهير في الاختيار والاختبار كشرط لتطور وعيها وتطور موقفها من مختلف القوى السياسية.

وأيضا نعرف فداحة خطأ عدم التفرقة بين (إصلاحية) جماعة الإخوان التي دعمها ويدعمها في الانتخابات الملايين الذين يطمحون إلى اعادة توزيع الثورة و ديمقراطية حقيقية، والتي تعتمد علي قواعدها في النقابات وغيرها من التنظيمات الاجتماعية والديمقراطية و على جمهورها من فقراء الفلاحين والعمال والعاطلين وغيرهم، وبين (فاشية) شفيق العسكري وبلطجية حملته المتجانسة والموحدة على إنهاء الثورة وغلق الباب أمام أي نضال ديمقراطي أو اقتصادي.

ونتعهد اليوم أن نخوض اوسع نضال ممكن مع جماهير شعبنا ضد مرشح الفلول فانتخاب شفيق.. خط أحمر.. مثله مثل عودة مبارك أو براءته.. وبالضبط مثل التفريط في دم الشهداء.. ومثل قبول هزيمة الثورة.. فشروط النضال والضغط الشعبي والحياة الكريمة و بكلمة استمرار الثورة السياسية والاجتماعية ستصبح بالغة الصعوبة في ظل وجود شفيق على كرسي الرئاسة.

فلتكن معركة الإعادة معركة ثورية لضرب الفلول
لتكن معركة لتنظيم الفئات الشعبية ضد تمرد ملاك العبيد

٢٩ مايو/ايار ٢٠١٢

من ينتخب شفيق ينتحر... ومن ينتخب مرسي ينتحر

حزب العمال والفلاحين (مصر)

من ينتخب شفيق ينتحر... ومن ينتخب مرسي ينتحر
وليس قدرنا ان ننتحر... علينا ان نصنع قدرنا الخاص...
الثورة مستمرة

كانت انتخابات رئيس الجمهورية الاخيرة والمزورة دليلا جديدا على صعوبة اجتثاث القوتين المنظمتين فى مصر والمعاديتين لثورة الشعب ألا وهما:

ماتبقى من نظام مبارك بمجلسه العسكرى ثم الفاشية الدينية التى استولت على مجلسى الشعب والشورى وحاولت الاستيلاء على لجنة وضع الدستور وتحاول الاستيلاء على رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

لكن نفس النتائج تشير بوضوح الى دخول قوى الثورة التى لا تملك تنظيماتها بعد الى حلبة الصراع الانتخابى، ففوز حمدين صباحى واقترابه من المنافسة فى الاعادة بعد ان التف حوله الكثير من الثوار كخيار وحيد ممكن على خريطة المرشحين يدل على فاعلية قوى الثورة حينما تجتمع على خيار واحد، وبغض النظر عن ان صباحى لا يمثل جموع قوى الثورة لكنه بلا شك يمثل فصيلا قوميا يحسب للثورة.

والثورة التى واجهت بوضوح سلطة المجلس العسكرى الممثل لستين سنة من الحكم العسكر لمصر، بدأت تنتبه الى حقيقة انها تواجه عدوين وليس عدوا واحدا فالاخوان المسلمون

الهادفون الى جعل مصر ولاية وإعادة الخلافة والرجوع بالمجتمع المصرى الى الوراء آلاف السنين، وشق صفوف المصريين إما الى اتباع للمرشد او كفار، خطفوا الثورة لصالح جماعة الاخوان ومارسوا دورا كبيرا فى تشويه الثورة ومحاولة تصفيتها، وكما يتاجرون بالدين هاهم الآن يتاجرون بالثورة، وكان لابد لثورة المصريين ان تواجه الهجمة الاخوانية على كل مفاصل السلطة.

ولقد افقدت توابع زلزال ٢٥ يناير كثيراً من الثوريين وعيهم: فالبعض يهرول لإنجاح ممثل الاخوان ضد بقايا نظام مبارك، وآخرون يفضلون انجاح شفيق للتخلص من الاخوان، بل وصلت البلاهة بالبعض ان يتصوروا إمكان تنازل مرسي لحمدين او امكان مساومة الاخوان لإنتزاع بعض الحقوق الديمقراطية منهم فى هذه المناسبة!!! بينما الموقف الصحيح هو استمرار الموقف الثورى النقى من كل من بقايا نظام مبارك وحكم العسكر وسلطة المتاجرين بالدين معا فى نفس الوقت، بمقاطعة الانتخابات والمسرحية الهزلية والاصطفاف مع جماهير الشعب من اجل استكمال الثورة وابراز الموقف الثورى دون خلط الاوراق... يجب ان يكون واضحا ان الثورة المصرية لم تستول على السلطة بعد، ولذلك يظل الصراع بينها وبين نظام مبارك والمتاجرين بالدين حتى تستولى على السلطة، ولذلك يجب ان يضاف الى شعار (الشعب يريد اسقاط النظام) شعار (جمهورية ديمقراطية شعبية لايسيطر عليها حكم العسكر ولا تجار الدين).

خلط الاوراق الآن فى صالح تجار الدين والعسكر وكلاهما يدعى حماية الثورة وهويطعنها أملا ان تلقى حتفها لكنها ستظل حية رغم ماتلقته حتى الآن من طعنات... ثورة دائمة مستمرة حتى النصر.



فلسطين... المقاومة والسلطة

«ما ينبغي قوله»، بعد عشرين سنة على اتفاق أوسلو

المنتدى الاشتراكي (لبنان)

في الخامس من نيسان/أبريل الماضي٢٠١٢، دعا كبير مهندسي اتفاقية أوسلو، يوسي بيلين، المفاوِضَ الرئيسيّ، من الجانب الفلسطيني، في فترة انعقاد الاتفاق المذكور، رئيسَ السلطة، حالياً، ومنذ وفاة ياسر عرفات، السيد محمود عباس، إلى حل السلطة الفلسطينية، وتسليم مفاتيحها لإسرائيل، قائلاً له، بالحرف:

«لا تقبَلْ طلب الرئيس أوباما، الذي يريد فقط عدم إزعاجه، قبل يوم الانتخابات، ولا تدَعْ رئيس الوزراء نتنياهو يتخَفّى وراء ورقة التين للسلطة الفلسطينية. وافرض عليه، مرة أخرى، مسؤولية مصير أربعة ملايين فلسطيني، ومن أجل شعبك، ومن أجل السلام، لا يمكن ان تدع هذه المهزلة تستمر».
وأضاف: «خصوم أوسلو حولوا الاتفاق المؤقت، الذي كان من المفترض ألا يدوم أكثر من ست سنوات، ويخدم فقط كممر لحل نهائي، إلى ساحة يستطيعون فيها مواصلة بناء المستوطنات...».
وختم بيلين بأن اتفاق أوسلو غدا «مجرد ستار لفئة من الفلسطينيين ترتزق من وجود السلطة، وللحكومة الإسرائيلية، التي تتنصل من مسؤوليتها عن اوضاع الفلسطينيين، ولا تحقق السلام معهم».

وبالطبع، فنحن لا نستشهد بأحد المسؤولين الأساسيين عن إخراج الاتفاق المشار إليه، في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، من مواقع الأسف على مصير هذا الاتفاق، ولا من الخلفية الاساسية، التي ينطلق منها السياسي الصهيوني، في نقده لذلك المصير. إننا نفعل

ذلك، فقط، لأجل إبراز مدى بؤس، لا بل كارثية النتائج التي أوصل إليها اتفاق أوسلو، علماً بأننا لم نكن لنتوهم يوماً بأنه قد ينسجم، ولو من بعيد، مع المنظور التحرري للكفاح الفلسطيني، لا بل اعتبرناه، دائماً، يتناقض جذرياً مع مصالح الشعب الفلسطيني، سواء منها الآنية، او المستقبلية، ويشكل واحدةً خطيرةً من كبوات ذلك الكفاح، لا بل خيانةً فعلية للتضحيات التاريخية للشعب المذكور، ولتطلعاته المشروعة لاستعادة أبسط حقوقه التاريخية، في أرضه ووطنه.

هذا ومن الضروري التشديد على أنه إذا كان جزءٌ وازنٌ من المنظمات الفلسطينية، ذات الحضور الفعلي في الداخل الفلسطيني، قد رفض هذا الاتفاق، في فترة انعقاده، ولا سيما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة حماس، ومنظمة الجهاد الإسلامي، فلقد نجحت حركة فتح، المسؤولة الاساسية عن توقيعه مع الكيان الصهيوني، في فرضه، عملياً، كأمر واقع، ومن ذلك إحدى نتائجه الأهم، المتمثلة بقيام ما بات معروفاً بالسلطة الفلسطينية. وهي السلطة التي تشارك فيها، منذ سنوات عديدة، إحدى المنظمات الاساسية، التي سبق أن رفضت اتفاقية أوسلو، ونحن نقصد بذلك حركة حماس. حتى أنها باتت تشارك في شتى أنواع الانتخابات، التي تشكل نقطة العبور إلى مواقع المسؤولية في السلطة المشار إليها، وتتنافس مع حركة فتح، بوجه أخص، على تلك المواقع. وهي المنافسة التي وصلت، في إحدى مراحلها، إلى حدود مأسوية حقاً، بحيث اتخذت الطابع الدموي المعروف، لأجل السيطرة الأحادية على غزة، بعد الانسحاب الإسرائيلي منها، قبل سنوات.

مع ما ولّده ذلك من قطيعة عملية بين المنظمتين الأهم، في الساحة الفلسطينية، وتبادل للاضطهاد والقمع، كلٌّ في «الإقطاعة» التي باتت تنفرد في الهيمنة عليها: الضفة الغربية، تحت سيطرة فتح، وغزة، تحت سيطرة حماس! علماً بأن هذه السيطرة السلطوية تترافق، في الحالتين، مع تفشّي درجة عالية جداً من الفساد، في الجهازين اللذين تمارس الحركتان بواسطتهما سلطتيهما (وهو ما تم إيضاحه بخصوص حركة حماس، بوجه خاص، في المقال الوارد في مكان آخر (ص. ٥١) من هذا العدد من «الثورة الدائمة»). وهو الفساد، الذي يتلازم مع ظهور مصالح مادية هامة جداً، بالتأكيد، تفسر حرص الحركتين، في آن، على عدم إعادة النظر، عملياً، في استمرار هذه النتيجة الأساسية لاتفاق أوسلو، المتمثلةً بـ «السلطة الفلسطينية»، وبالتالي، وعملياً أيضاً، في استمرار اتفاقية أوسلو بالذات. ومن هذا المنطلق، بالتأكيد، يمكن أن نفهم، وإنّ فهماً متناقضاً، انخراط الحركتين، منذ بدء احتدام الصراع بينهما، في المساعي العربية (المصرية، كما الخليجية) لرأب الصدع بينهما، ومن ذلك قبولهما باتفاق الدوحة للصيف الماضي، ثم باتفاق القاهرة الجديد، في شهر أيار الحالي، اللذين

ينظمان آلية عودة المياه إلى مجاريها، في ما بينهما، بما فيه مسألة الانتخابات المخطط لإجرائها، لاحقاً، كما مسألة قيام حكومة وحدة وطنية ذات طابع انتقالي، في القريب العاجل، وإعادة إعمار قطاع غزة. وهو الأمر الذي يبدو أقرب إلى التصور، وإن بصورة نسبية، ولكن غير مضمونة، أيّاً يكن، بعد أن خرجت قيادة حماس من تحت الوصاية السورية، بخروجها المادي من البلد المذكور، إثْرَ بدء الحراك الثوري في سوريا، في ربيع العام ٢٠١١، ورفضها الانحياز إلى النظام القائم في دمشق، بمواجهة الحراك المشار إليه.

هل يمكن «رأب الصدع»، وعلى أيٍ أساس؟

من الواضح أن المطلب الحيوي جداً، الذي طالما عبّر أبناء الشعب الفلسطيني عن تعلقهم به، وحرصهم الشديد عليه، كان دائماً الوحدة الوطنية، أي بوجه خاص الحيلولة دون الاقتتال. وبهذا المعنى، فنحن نعتبر أنه ضرورة قصوى، ولا سيما بمواجهة احتلالٍ حاقد وخطير. غير أننا نعتقد، في الوقت عينه، ان مفهوم الوحدة الوطنية، مأخوذاً على إطلاقه، يصبح سلبياً للغاية، حين يعني التلاقي العملي، بين أصحاب البرنامج الوطني التحرري السليم، من جهة، في حال وجودهم، والمتعاونين مع الاحتلال، والمتواطئين معه، من جهة أخرى، ولا سيما حين يكون هؤلاء يدخلون في تنسيق أمني وثيق مع أجهزته الأمنية، ومخابراته.
وعلى هذا الأساس، ننظر إلى أي مشروع مصالحة، وبخاصة حين يكون مدخلاً إلى التخلي عن ثوابت تتعلق بالموقف من الدولة الصهيونية، وقضية استمرارها بما هي أداة احتلال، واغتصاب، واضطهاد، وقمع، وحرمان من أبسط الحقوق الوطنية.

في كل حال، ما الذي يمكن أن يَنْتُجَ من اتفاقات مصالحة تتم برعاية أنظمة عربية، بالغة الرجعية، إما هي داخلة في علاقات عادية مع الدولة الصهيونية، قائمة على الاعتراف المتبادل، والتمثيل الدبلوماسي، وغير ذلك من أشكال التطبيع مع إسرائيل (كالنظام المصري)، أو هي تقيم أشكالاً أخرى من التطبيع معه، وترتبط بصلات التبعية شبه المطلقة للإمبريالية الأميركية، الحامية لهذا الكيان الغاصب ولعدوانه الدائم على الشعوب العربية (كدويلة قطر، وإلى حد أقل قليلاً، المملكة السعودية)! علماً بأن إسرائيل تفضل، في شتى الاحوال، منع أي تلاقٍ جدي بين كل من حماس وفتح، إلا إذا عنى ذلك انجرار الأولى إلى تبني موقف الثانية، جملةً وتفصيلاً.

من هذا المنظار، نرى إلى اتفاق الدوحة، الذي بقي من دون تطبيق (وكان يلحظ تشكيل حكومة وحدة وطنية، برئاسة محمود عباس، في مهلة لا تتعدى شهر شباط/فبراير الماضي، وإجراء انتخابات، في أيار الحالي). فاتفاق القاهرة الأخير، وهو ينص على أن تبدأ لجنة

الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة، اعتباراً من ٢٧ أيار الحالي، بالتلازم مع بدء وفدي الحركتين مشاورات لتأليف الحكومة الجديدة، وتنهيها في عشرة أيام. ويتم تحديد موعد الانتخابات، بالتوافق مع كل الفصائل والقوى الفلسطينية. وتتحدد مدة عمل الحكومة بفترة لا تزيد على ستة أشهر، لتنفيذ المهام الموكلة إليها، ومنها إجراء الانتخابات، وبدء إعمار القطاع، الذي أصيب بدمار واسع، خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة عليه. أما في حال تعذر إجراء الانتخابات في الموعد الذي يتم الاتفاق عليه، فيلتقي الطرفان (أي فتح وحماس) لبحث تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها. وتقوم الحكومة المصرية بالمراقبة والإشراف على تقيُّد كل طرف بالتزاماته.

لقد أعطى الانسداد الذي تعرض له اتفاق الدوحة، في كل حال، انطباعاً بأن أي اتفاق مشابه لاحق قد يتعرض للمشكلة عينها. والأسابيع القليلة القادمة ستكشف مدى صحة هذا التوقع، أو خطَئه. علماً بأن صعوبات جمة لا تزال ترجِّح الفشل في إحداث التقارب الجاري السعي لإنجازه. وهي صعوبات لا تقتصر على مواقف كل من فتح وحماس، والمصالح التي نشأت بنتيجة تفردهما بالسلطة، كلٌّ في المنطقة التي تسيطر عليها، بل ترتبط أيضاً بمواقف كل من إسرائيل، من جهة، والإمبرياليات الغربية، من جهة أخرى، ولا سيما الإدارة الاميركية، وهي مواقف سلبية، إلى الآن، حيال تقارب من هذا النوع، إلا إذا عبّر ذلك عن تغيرات جذرية في مواقف حماس، حيال التسوية مع الدولة الصهيونية، ولصالح هذه الأخيرة. وهو أمر ليس مستبعداً، بالكامل، إذا اخذنا بالاعتبار تصريحات سابقة، في السنتين الاخيرتين، لبعض قادة الحركة، تبدو اكثر تساهلاً حيال تسوية لا تطرح، صراحةً، زوال الدولة الصهيونية، وإن كانت دونه، إلى هذه اللحظة، عوائق جمة، سواء من داخل الحركة، بالذات، او بنتيجة تحالفها مع إيران، أو بسبب وجود مواقف صارمة، على هذا الصعيد، تقفها منظمات هامة، على يسار الحركة، حيال الكيان الغاصب، كالجبهة الشعبية، ومنظمة الجهاد الإسلامي، بوجه اخص. بَيْدَ أن ثمة عاملاً آخر ربما يشكّل العائق الأكثر جدية دون هذا المنظور، ألا وهو موقف أقصى اليمين الصهيوني، المسيطر، حتى الوقت الراهن، على الحياة السياسية، في إسرائيل، حيال التسوية مع الفلسطينيين.

موقف أقصى اليمين الحاكم في إسرائيل

لقد كانت سياسة الحكومات الإسرائيلية، على امتداد المرحلة التي تلت أوسلو، تقوم على مبدأ اليد الغليظة، والقمع الدائم، والاعتداءات، والاعتقالات. وقد شهدت السنوات الأخيرة، إلى ذلك، خوض حربين عدوانيتين كبريين، إحداهما خارج الاراضي الفلسطينية (الحرب على لبنان، صيف العام٢٠٠٦)، ولكن الثانية داخلها، وبالتحديد الحرب على غزة، في أواخر العام

٢٠٠٨. تضاف إلى ذلك أعمال القصف الممارسة ضد القطاع المحاصر، منذ الانسحاب منه، والذي يتعرض، بين الحين والآخر، للغارات الجوية، والقصف المدفعي، والرمايات بالرشاشات الثقيلة، مع حصيلة ذلك من الشهداء والجرحى والمعوقين. هذا من دون أن ننسى الأعمال العدوانية التي تطول أيضاً سكان الضفة الغربية، والقدس الشرقية، ومن ضمنها، وفي إطارها، الاقتطاعات المتوالية للأراضي، وهدم البيوت، وتجريف الأرض، فضلاً عن الجدار الحاجز، الذي يقام،على امتداد مئات الكيلومترات، داخل أراضي الضفة، ويفصل بين القرى والمدن الفلسطينية والأراضي التي يمتلكونها بينه وبين الخط الأخضر، مع نتائج ذلك الوخيمة على حياتهم ومستوى معيشتهم، وظروفها، وما يعنيه ذلك من اقتطاع أجزاء أساسية من المساحة الإجمالية للضفة الغربية، وضمها عملياً إلى المستوطنات الجاري بناؤها، على قدم وساق، بصورة متسارعة، بما يتناقض مع أبسط القوانين الدولية.

إن سياسة الاستيطان التي تلجأ إليها إسرائيل، والتي باتت تتسارع، بصورة جنونية، في السنوات الأخيرة، في ظل الحكومات المتعاقبة لأقصى اليمين الصهيوني، بقيادة نتانياهو، تظهر إلى أي حد كان أنصار التسوية مع إسرائيل، في الوسط الفلسطيني، مصابين بقصر النظر، في رهانهم على إقامة دولة فلسطينية، على الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧. وهي سياسة تستهدف، بوجه أخص، مدينة القدس الشرقية، والبلدات والقرى المجاورة لها (بات ٥٠،٦٪ من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس)، وإن كانت تستهدف أيضاً مناطق أخرى على امتداد الضفة، ومن ضمن ذلك في الخليل، وغيرها من المدن والبلدات، وصولاً إلى منطقة الأغوار، على طول نهر الاردن. ومن العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠١١، تم هدم ١٠٥٩ مبنى في القدس الشرقية، وتشريد ٤٨٥٦ شخصاً، علماً بان المئات منهم أجبروا على هدم بيوتهم بأنفسهم، تحت طائلة هدم البلدية لها، وتدفيعهم مبالغ طائلة لقاء ذلك. أما عدد المساكن التي هدمت، على امتداد المدن والقرى الفلسطينية، منذ العام ١٩٦٧، فبلغت ٢٥ ألفاً، وبات عدد المستوطنين الإسرائيليين، في الضفة الغربية، ٥١٨،٩٧٤ مستوطناً، في نهاية العام ٢٠١٠، والحبل على الجرّار.

هذا وقد ردت الحكومة الإسرائيلية على إعلان المجلس الدولي لحقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، تشكيل لجنة تحقيق دولية بشأن المستوطنات، لأجل التحقيق في آثار البناء فيها على الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، للفلسطينيين، في الأرض المحتلة، بقطع العلاقة بالمجلس، في أواخر آذار/مارس الماضي.

أكثر من ذلك، فإن حكومة نتنياهو درجت، أيضاً، على قمع كل أشكال التضامن الاممي مع الشعب الفلسطيني، وناشطي السلام من شتى البلدان، عبر العالم، كما ظهر خلال محاولة

المئات من هؤلاء الدخول إلى فلسطين المحتلة، قبل اسابيع، للمشاركة في حملة «أهلاً بكم في فلسطين». وكلنا نذكر اغتيال السلطات الصهيونية، قبل سنوات، الناشطة الأميركية، راشيل كوري، التي كانت تحاول منع جرافة إسرائيلية من تجريف الارض في قطاع غزة، وصولاً إلى الهجوم على السفينة التركية مافي مرمرة، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، خلال محاولتها كسر الحصار المفروض على غزة، ومقتل تسعة أتراك، وجرح آخرين، وما أفضى إليه ذلك من توترات في العلاقة بين الدولة التركية والكيان الصهيوني.

كما أن محاولات السلطة الفلسطينية، في أيلول /سبتمبر٢٠١١ الماضي، الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين، باءت بالفشل، بسبب التواطؤ الدولي، في مجلس الأمن، ضد هذا المسعى، ولا سيما بنتيجة الدور الاميركي الحاسم لإحباطه، واستجابة من واشنطن للضغوط الإسرائيلية. علماً بأنه كان في استطاعة حكومة عباس اللجوء إلى الجمعية العامة، لتحقيق هذا المطلب، على أساس صيغة «الاتحاد من اجل السلام». ولكنها امتنعت عن ذلك، من ضمن حرصها على عدم إغضاب الإدارة الأميركية. هذا وإن حالة اليأس التي وصل إليها الرئيس الفلسطيني جعلته «يهدد»، مراراً، بحل السلطة، استتكاراً لبلوغ المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية الجدار المسدود، واضطراره لوقفها، ولا سيما بعد أن رفض نتانياهو رفضاً قاطعاً وقف الاستيطان، وشتى مطالب عباس الأخرى، التي اعتبرها شروطاً لاستئناف المفاوضات.

في كل حال، لقد كان رئيس الحكومة الإسرائيلية حاسماً في بيان مواقفه، ضد استئناف مشروط للمفاوضات، وأعلن، في أوائل نيسان/أبريل الماضي، أن رؤيته للسلام واضحة، وقد أفصح عنها، في خطابيه، أمام الكنيست، وأمام الكونغرس الأميركي، قائلاً:

«نريد أولاً المحافظة على الكتل الاستيطانية الكبيرة. وفضلاً عن ذلك، لدينا مصلحة واضحة في أماكن ذات معنى ديني قومي لشعبنا، وأيضاً اماكن ذات مصلحة أمنية. وهذا أمر يفهمه الجميع. والعودة إلى حدود١٩٦٧ تعني أن حائط البراق يعتبر أرضاً محتلة، وأننا سنضطر لتفكيك ٤٠٪ من سكان القدس. هل ثمة من يؤمن بهذا؟ هذا المبدأ لن يتحقق.» وأضاف:

«يمكن القول إننا من أجل أن يسلِّم العرب بإسرائيل، ينبغي أن تكون إسرائيل قوية بما فيه الكفاية، لحرمانهم من كل وهم (...) وكلما كنا ضعفاء، فإن قسماً منهم، على الأقل، سيتمسك بالوهم. على أي حال، نحن نقف أمام وضع مثير جداً للتحدي».

وعلى رغم هذه الصفاقة في الإعلان عن موقف يتنافى مع أبسط القوانين الدولية، يقوم على تحدي كل ما هنالك من مبادئ يتعارف عليها الناس، والأمم، وهذا الاستهزاء بالمفاوض الفلسطيني، الذي لا يزال مصراً على التفاوض لتنفيذ اتفاق كان يجب الانتهاء منه، في مهلة لا تتعدى الست سنوات، فيما عمره الآن ٢٠ عاماً، بحسب من بات يُعرف بكبير مهندسي أوسلو، يوسي بيلين، بدا السيد عباس مصراً، هو وإدارته، على ابتداع أشكال جديدة من التواصل مع الحكومة الصهيونية، من مثل ما سمِّيَ بدبلوماسية الرسائل. وفي الرسالة، التي بعث بها إلى رأس الحكومة الإسرائيلية، نتانياهو، في السابع عشر من نيسان الماضي، يقول، كما لو كان يستعطف محاوره:

«آمل تفهمك بأن استمرار الاستيطان ينزع ثقة الفلسطينيين بالتزامك بتحقيق حل الدولتين». وهو يعود إلى معزوفته الدائمة، منذ بدء مسيرة اتفاقية أوسلو، القاضية بالتنصل من العنف، حيث يقول: «ندرك أن العنف، والإرهاب، سواء ارتكبه الفلسطينيون، أوالإسرائيليون، لا يشكل الطريق (لتحقيق السلام). لذلك أعود وأؤكد التزامنا بسياسة عدم التسامح مع العنف».

بمعنى آخر، هو كما لو كان يطَمْئن الرئيس الصهيوني إلى أنه لن يتسامح مع أي تفكير في ممارسة العنف ضد إسرائيل، وبالتالي لن يشجع بتاتاً على انتفاضة ثالثة...

هذا ولم يجد موفدو الرئيس الفلسطيني أيّ غضاضة في الخروج مع الإسرائيلي ببيان مشترك ورد فيه أن الطرفين «لا يزالان ملتزمين عملية السلام، ويأملان أن يساعد تبادل الرسائل في تعبيد الطرق أمام المفاوضات.» كل ذلك، في حين تتغيرالظروف بعمق، لصالح الخروج من دوامة لا يستفيد منها، بحسب يوسي بيلين، غير «فئة (ضئيلة) من الفلسطينيين ترتزق من وجود السلطة، والحكومة الإسرائيلية، التي تتنصل من مسؤوليتها عن أوضاع الفلسطينيين، ولا تحقق السلام معهم».

عالم يتغير، وظروف تتعدل، وثمة خيار!

هذا الموقف الهزيل والبائس، الذي تُلزم السلطة نفسها به، يجيء في ظروف مستجدة بالغة الأهمية، وقد لا تتكرر، في أوقات متقاربة، وفي مدَيات منظورة، وإن كانت هنالك مؤشرات إلى أن التغيير في موازين القوى وارد، لا محالة، وذلك لأسباب عدة، بينها:

- الدعم الدولي الشعبي، وقد رأينا أعلاه بعض تجلياته...
- الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل، ونزع الاستثمارات فيها، وإنزال العقوبات بها، المعروفة

بأحرفها الأولى، BDS،
- الثورات العربية، التي قد تقلب، في مدى زمني غير بعيد، موازين القوى، لغير صالح إسرائيل، وحُماتها الدوليين،
- التراجع في وزن الدولة الصهيونية، والأوهام الأخلاقية التي كانت معلقة عليها لدى كثيرين، (في الأوساط الشعبية، كما على صعيد الإنتليجنسيا)، في أوروبا وأميركا، وبلدان شتى، عبر العالم، بحيث بات كثيرون يعتبرونها تشكل تهديداً جدياً للسلام العالمي، ومن ضمن هؤلاء الكاتب الالماني، ذو الشهرة العالمية، والحائز جائزة نوبل للآداب، غونترغراس، في قصيدته: «ما ينبغي أن يقال».

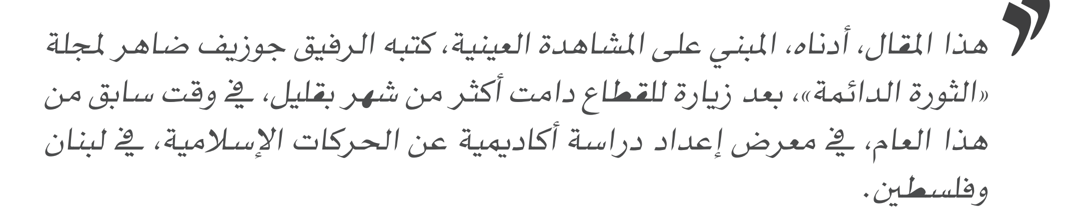
وبالطبع، ليس لدى جماعة أوسلو من بديل من المفاوضات إلا المفاوضات، فيما تنتج إسرائيل، يوماً بعد يوم، أمراً واقعاً جديداً يتناقض بالكامل مع هذا المنظور، ويحبط كل رهانات الأوسلويين على دولة فلسطينية، قابلة للحياة، بجانب إسرائيل.
ولكن ثمة بديلاً شعبياً، بالضرورة، يُستحسن كسب الشعب الفلسطيني لصالحه، في الأراضي المحتلة، كما في بلدان الشتات، يتمثل بما يلي:
أ) التخلي النهائي عن منظور الدويلة الفلسطينية منزوعة السلاح، والفاقدة السيادة على نفسها، وعلى مواردها الطبيعية، ومياهها الجوفية، والمقطّعة بالطرقات الاعتراضية، والمستوطنات الإسرائيلية، والمحرومة من السيطرة على عاصمتها التاريخية، القدس، والتي تشكل، في آنٍ، مدخلاً للتخلي النهائي عن حق العودة. على أن يكون ذلك لصالح منظور دولة لكل سكّانها، على كامل فلسطين التاريخية، يعود إليها كل الفلسطينيين الموجودين في المنافي، الذين يريدون ذلك، ويتاح لهم أن يشاركوا، على قدم المساواة الفعلية مع سكانها الحاليين، في كل مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وفي ممارسة كل الحقوق الديمقراطية، وذلك ضمن منظور دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية، مندمجة في محيطها العربي، ومندفعة معه في منظور وحدوي، على طريق التحول الثوري نحو اشتراكية حقيقية، قائمة على التسيير الذاتي، والتطور الحر للإنسان والمجتمع، بعيداً من أي قهر، أو استغلال، أو استلاب.
ب) سحب الاعتراف، بالتالي، بالدولة الصهيونية، وباتفاقية أوسلو، وحل السلطة الناتجة منها، ووقف كل أشكال التعاون الأمني، مع العدو الصهيوني، وشتى أشكال التطبيع معه.
ج) استعادة مشروع المقاومة الشعبية والانخراط الحثيث، والمكثف، في انتفاضة ثالثة تقدم الثوراتُ العربية خلفيةً آمنة لها، ويقدم التضامن العالمي رافعة مؤثرة جداً لإمكانات تطورها ونموها، على أن تخلق هذه الانتفاضة أشكال التسيير الذاتي لحياة المنخرطين فيها، اي الغالبية العظمى من الشعب الكادح، والمظلوم، والمعرّض للحرمان والإقصاء والعزل، ولشتى

ضروب النفي، سواء داخل الوطن، أو خارجه، وذلك على الطريق لتحقيق المنظور المنوّه به، في النقطة أ، الواردة آنفاً.

«هذا ما ينبغي أن يقال». إنه عنوان قصيدة غونترغراس، المنوّه بها، في متن هذه المقالة. وهي القصيدة نفسها، التي يقول فيها: «لن أصمت بعد اليوم/لأني سئمت نفاق الغرب». وعلى غراره، يمكن، بعد ٢٠ سنة على بدء مهزلة أوسلو الكارثية، أن نقول، نحن أيضاً، إننا لن نصمت بعد اليوم، ليس فقط لأننا سئمنا نفاق هذا الغرب عينه، الذي ساهم في إنتاج هذه المهزلة، وفي تقديم الغطاء لها، ومع هذا الغرب كل الأنظمة العربية، التي ارتاحت لإزاحة المسؤولية عن القضية الفلسطينية عن كاهلها، للتفرغ للمزيد من خياناتها، ومخازيها، والبرجوازية الفلسطينية الرثة الصاعدة، على أرضية ما قدمه لها اتفاق أوسلو من مجال للإثراء وممارسة أقصى الفساد، بل لأن مصير الشعب الفلسطيني، وباقي الشعوب العربية - وربما العالم بأسره - قد يكون يتوقف، أيضاً، على تجاوز الحلول الكاذبة من أمثال ذلك المتضمّن في اتفاق أوسلو، في اتجاه ضمان إنجاز حل ثوري حقاً للمشكلة الفلسطينية، هو ذلك الذي أشرنا إلى جوهره، في النقاط الثلاث الواردة أعلاه.

غزة تحت الحصار

جوزيف ضاهر


هذا المقال، أدناه، المبني على المشاهدة العينية، كتبه الرفيق جوزيف ضاهر لمجلة «الثورة الدائمة»، بعد زيارة للقطاع دامت أكثر من شهر بقليل، في وقت سابق من هذا العام، في معرض إعداد دراسة أكاديمية عن الحركات الإسلامية، في لبنان وفلسطين.

أدى العدوان الإسرائيلي في آذار الماضي إلى سقوط أكثر من ٢٠ فلسطينياً، بين قتيل وجريح. وهو واقع لم يتوقف، بعد مغادرة الجيش الإسرائيلي، الشكلية، للقطاع، قبل سنوات عدة. الأمر الذي يثبت أن قطاعٍ غزة لا يزال معرضاً لوضع قد يكون أسوأ، أحياناً كثيرة، من الاحتلال، وهو يتخذ أشكالاً عدة، بينها الحصار، والقصف، الدائمان، وفرض الحرمان من الكهرباء، ومن شتى مصادر الطاقة، بشكل أو بآخر، الخ، مع تداعيات ذلك على الحياة اليومية لأهل غزة، وبوجه أخص في ما يتعلق بالاستشفاء. والحصار غير الشرعي مفروض، منذ عام ٢٠٠٦، عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، كما يغلق النظام المصري معبر رفح أمام المساعدات الإنسانية والسلع التجارية، مذ سيطرت حماسٍ على قطاع غزة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧. وكانت الدولة الصهيونية قد شنت هجوماً مدمراً على القطاع، في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٨، حتى منتصف شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٩، متسبباً بمقتل أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني.

وعام ٢٠١٠، بدأت الحكومة المصرية بناء جدار فولاذي، على طول الحدود مع غزة، بهدف سد الأنفاق، حيث، وبحسب مدير وكالة غوث اللاجئين، يعتمد ٦٠ ٪ من الاقتصاد الغزاوي

عليها، ومن الممكن أن تكون تلك النسبة ارتفعت حالياً. ولقد استخدم الغزاويون الأنفاق لتقويض الحصار الدولي، المفروض على القطاع. وهذا السلوك جمدته السلطات المصرية الحالية، في أعقاب سقوط مبارك. وقلما تم تخفيف الحصار غير الشرعي المفروض على قطاع غزة، للسماح بوصول السلع الغذائية، ومن ذلك في حزيران/يونيو، عام ٢٠١٠، عندما قتلت قوات الكوماندوس الإسرائيلية تسعة ناشطين كانوا يحاولون كسر الحصار.

أما اليوم، فقد خففت السلطات المصرية الحصار المفروض على حركة الناس في معبر رفح الحدودي، سامحة للفلسطينيين، الحاملين هويات من السلطة الفلسطينية، بالدخول والخروج من القطاع. ولا تزال أعداد كبيرة من الفلسطينيين ممنوعة من الخروج من غزة، بفعل ورود أسمائهم على قائمة مصرية للممنوعين من السفر، في وقت يجري فيه تأخير الفلسطينيين يومياً على معبر رفح، حتى أن بعضهم يتم تأخيره بضعة أيام، وصولاً إلى أسبوع، أو يمنع بكل بساطة من الدخول إلى مصر.

لقد كان للحصار غير الشرعي للقطاع نتائج إنسانية، اجتماعية واقتصادية، كارثية. عُزلت غزة عن بقية دول العالم، وحرم ما يقارب ١،٦ مليون نسمة من معظم السلع الأساسية، وضمنها الغذاء، والأدوية، والوقود، ومواد البناء التي يحتاجونها بشدة. ولا يزال السكان يعانون من الحصار في مختلف جوانب حياتهم. واللاجئون، الذين يشكلون ثلثي سكان غزة، عانوا تحول الجزء المنتج منهم إلى العوز بفعل الحصار. هذا وقد تضاعف عدد الذين يعيشون على دولار واحد باليوم ثلاث مرات، منذ أن فرض الحصار، ولا يزال العديد من المشاريع غير منجز، بانتظار الحصول على الموافقة. وحوالى ٨٠٪ من الأسر الغزاوية تعتمد على مساعدات غذائية مقدمة من المنظمات الدولية. ولا يزال قطاع غزة حتى اليوم المنطقة التي تسجل أعلى معدلات للفقر والبطالة في العالم. وبالطبع، ثمة من يحَمِّل حركة حماس المسؤولية عن هذا الواقع المتردي.

بين غزة وحماس

أولاً، يجب التأكيد على واقع أن حماس قدمت تضحيات غالية، حيث خسر عدد كبير من كوادر وقادة الحركة حياتهم. وفعالية مقاومة حماس كانت سبباً من أسباب انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة عام ٢٠٠٥، وسبباً لهزيمة العدوان على سكان غزة، في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

في الوقت نفسه، هذا المقال يركز على قطاع غزة وحماس، وبالتالي لن يعالج الوضع في

الضفة الغربية وفساد السلطة الفلسطينية. فهذه الأخيرة تنفذ سياسة نيوليبرالية مفقرة لكل الشعب. وتمارس القمع على أعضاء حركة حماس ومؤسساتها، كما تستهدف مجموعات وأفراداً يتحدون سلطتها في الضفة الغربية.

السلطة الفلسطينية متهمة بتعاونها في القضايا الأمنية مع إسرائيل. وكشفت قناة الجزيرة الفضائية، في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١، وثائق تظهر مدى عمق هذا التعاون، ومن ضمن ذلك حقيقة أن أعضاء في السلطة الفلسطينية يطالبون إسرائيل بتشديد الحصار على غزة، ويضغطون عليها لعدم إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، وعملوا على إنشاء لجان سرية مشتركة لتقويض حكومة الوحدة الوطنية السابقة، في العام ٢٠٠٧.

ولقد أظهرت السلطة الفلسطينية اهتماماً دؤوباً بمواصلة المفاوضات مع إسرائيل، والتعاون مع «المجتمع الدولي» (بحسب التسمية العزيزة على قلبها، في وصف الدول الكبرى، الداعمة للدولة الصهيونية)، ومحاولة إضعاف سلطة حركة حماس في الوقت عينه.

في كل حال، لسنا هنا في معرض كيل المديح لهذه الأخيرة، وإن كنا نعتقد أنها في موقع أفضل، نسبياً، من حركة فتح، في الموقف حيال الدولة الصهيونية، ومنظور تحرر الشعب الفلسطيني، في الوقت نفسه الذي نجد فيه أن ثمة ضرورة لتوجيه نقد صارم لها، بخصوص الطريقة التي تمارس فيها سلطتها، في قطاع غزة، وجوانب أساسية عديدة من سياستها،وممارساتها، على الأرض، ومن ذلك بخصوص القضية الاجتماعية.

حماس في السلطة

يخضع قطاع غزة لسلطة حركة حماس منذ ٢٠٠٧، بعد الانقسام السياسي بين غزة ورام الله، عندما شنت قوات حماس هجوماً عسكرياً، للحؤول دون محاولة لأعضاء في حركة فتح، بقيادة محمد دحلان، السيطرة على السلطة في قطاع غزة.

الهدف الرئيسي للحصار غير الشرعي كان إضعاف حماس، لكنه أنتج عكس ذلك: فالحركة الإسلامية تسيطر حالياً على قطاع غزة، سياسياً، واجتماعياً واقتصادياً، وعلى المستوى الأمني وبمساعدة كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، الذي تحول إلى جهاز أمني لضمان سيطرة حماس على القطاع. وحماس وسعت سيطرتها على مختلف القطاعات في المجتمع تقريباً.

هذا وقد لعبت الأنفاق، التي يبلغ عددها أكثر من ١٢٠٠ نفق، دوراً أساسياً في كسر الحصار غير الشرعي المفروض على قطاع غزة، وسمحت بذلك بوصول الكثير من السلع التي يحتاجها سكان القطاع. وهي استُعملت كوسيلة مقاومة ضد الحصار. وكان اقتصاد الأنفاق وسيلة لحركة حماس، لفرض قوتها، وفرض تغييرات سياسية، واجتماعية واقتصادية تصب في مصلحتها.

التجارة عبر الأنفاق أو أداة الهيمنة السياسية

هذا والتجارة عبر الأنفاق تخضع، كلياً، لسلطة حركة حماس: لا شيء يخرج أو يدخل لا تعلم به حركة المقاومة الإسلامية. والحركة أقفلت مؤخراً أنفاقاً لا تحترم قوانينها، كما حصل عندما أقفلت عام ٢٠١٠ على الأقل خمسة أنفاق لتهريبها الترامادول، ونفقين آخرين، لتهربهما من دفع الضرائب المفروضة على التبغ. والمعروف أنه، عقب سقوط مبارك، ازدادت التجارة المرتبطة بالأنفاق.

وشهد قطاع غزة منذ بداية العام ٢٠١١ «ازدهاراً اقتصادياً»، بحسب تقرير البنك الدولي الصادر في أيلول من العام ٢٠١١، ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٨٪ في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١١. هذا النمو لم يعد بالنفع على الفلسطينيين العاديين، حيث لا تزال أعداد كبيرة منهم تعتمد على المساعدات الخارجية، إنما استفادت منه بشكل أساسي حماس والمقربون منها.

كما نما عدد من القطاعات، كالزراعة، والقطاع الفندقي، والمطاعم، والنقل والصناعة عام ٢٠١١. وشهد سوق العمل تطوراً لافتاً، في العام نفسه. وانخفض معدل البطالة ليبلغ ٣٢،٩ ٪، بعد أن وصل إلى ٤٥،٢ ٪، في النصف الثاني من العام ٢٠١٠. وقد واصل القطاع العام توسعه، وعلى الرغم من توظف المقربين من حماس، فإن القطاع الخاص نمت العمالة فيه أكثر من ٥٠ ٪، وهو الذي شهد النمو الأكبر. وخلق القطاع العقاري، والتجاري والزراعي، أكثر من ٧٠٪ من الوظائف الجديدة، في هذه الفترة.

وكانت صناعة الأنفاق والنشاطات المتصلة بها، أو المستفيدة منها، العامل الأساسي في ارتفاع نسبة التوظيف في القطاع الخاص، كما ازداد استيراد مواد البناء والمواد الانتاجية الأخرى. والقطاع العقاري كان المستفيد الأول من هذا الوضع. وبحسب أرقام البنك الدولي، نما هذا القطاع خلال النصف الأول من العام ٢٠١١ حوالى ٢٢٠ ٪. وبحلول منتصف عام ٢٠١١، كان عدد العمال في قطاع البناء قد تضاعف، بالنسبة إلى العام السابق.

وشملت طفرة الترميم وإعادة الإعمار قطاعات عديدة، حيث طاولت البيوت المدمرة منذ ٥ سنوات، وتجديد أو بناء فنادق جديدة، ومنتجعات، وإعادة بناء مساجد وأبنية حكومية كانت دمرتها إسرائيل، إبان الاعتداء العسكري عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وأدت طفرة البناء إلى ارتفاع معدل التضخم في أسعار الشقق في قطاع غزة. إذ يبلغ سعر المتر المربع ٥٠٠٠ دولار أميركي في جباليا، أكبر مخيم فلسطيني، حيث يعتبر هذا السعر أرخص بقليل من سعر المتر في تل أبيب. ولهذه الأسعار المرتفعة نتائج على المتزوجين الجدد الذين فقدوا القدرة على امتلاك منزل. وحركة حماس لم تعالج هذ المشكلة وتجاهلتها.

هذا وإن الاقتصاد غير الرسمي يعتمد على الواردات، في حين يحد الحصار من حركة الصادرات، التي تشكل حالياً ٣ بالمئة مما كانت تشكله قبل فرض الحصار. وقد كان اقتصاد الأنفاق السبب الرئيسي وراء هذه الطفرة، ويقدر قيمته رجال أعمال من غزة ب٧٠٠ مليون دولار أميركي، سنوياً، كما عزز سلطة حركة حماس على قطاع غزة. ويشكل قطاع الأنفاق أكبر قطاع غير رسمي، من ناحية العمال الذين يعملون فيه، إذ يعمل فيه حوالى ٢٥٠٠٠ عامل. هؤلاء العمال يكسبون أكثر عندما يحفرون الأنفاق مما يكسبه الفلسطينيون العاملون في بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

وتسيطر حماس على الواردات عبر الأنفاق، وتفرض ضرائب على معظم السلع المستوردة إلى قطاع غزة. ويعتمد ٨٠٪ من العائلات الغزاوية على المساعدات الغذائية الممنوحة من المنظمات الدولية، والضرائب التي فرضتها حماس زادت من حالة الاستياء. وفي الوقت نفسه، لم تفرض ضرائب مباشرة على دخول الأفراد الأغنياء والشركات، التي تحقق أرباحاً هائلة، بحيث اقتصرت الضريبة عليهم على ١٧٪، على الرغم من الأزمة الاجتماعية الاقتصادية، وارتفاع مستوى الفقر بشدة. في حين جرت زيادة الضرائب غير المباشرة على مجموعة واسعة من السلع، بحيث أضر ذلك بغالبية السكان، الغارقين في وضع اجتماعي اقتصادي صعب.

وتمنح المساعدات الدولية، بدايةً، إلى الجمعيات المرتبطة بحماس، ومن ثم إلى المؤسسات العامة وبقية المنظمات غير الحكومية. هذا ولقد أنشأت حركة حماس إدارة الحدود والعبور، لتنظيم اقتصاد الأنفاق في غزة. وتخضع هذه الإدارة لسلطة وزارة الداخلية، وتتضمن ٣٠٠ عنصر من القوات المسلحة، تابعين لهذه الوزارة، ويجوبون الحدود مع مصر على دراجات نارية، ويتأكدون من الأوراق الثبوتية للعابرين من المنطقة المغلقة، وإليها.

بالإضافة إليهم، يعمل ٢٠٠ موظف جمركي، تابعين لوزير الاقتصاد، علاء الدين الرفاتي، فيجبون الرسوم الجمركية، ويجرون عمليات تفتيش مفاجئة للبضائع لضمان امتثال أصحابها. وتسجل الشاحنات حمولتها في مكاتب في منطقة الأنفاق قبل إكمال سيرها إلى قطاع غزة. كل الشاحنات تزان (تكال) على ميزان إلكتروني، ويتلقى سائقها النتيجة مطبوعةً، حيث عليه إبرازها عند خروجه من منطقة الأنفاق.

من الكميات التي تصل يومياً، عبر الأنفاق، بحسب أرقام الأمم المتحدة التي جمعتها من التجار المحليين، ٨٠٠ ألف ليتر من الوقود (حوالى ٥ آلاف برميل)، و٣ آلاف طن من البحص، و٥٠٠ طن من قضبان الفولاذ، و٣ آلاف طن من الاسمنت، أي تقريباً بقدر ما تحوله إسرائيل في أسبوع ولقد أصبحت الأنفاق مصدراً أساسياً للدخل المحلي لحركة حماس. فالضرائب التي تفرض على السلع المستوردة إلى غزة تسمح لحماس بزيادة أموالها المحصلة من الداخل، بحيث يضاف ذلك إلى المساعدات التي تنالها من الخارج، من قبل شبكات التضامن معها، وهم أفراد أغنياء وبعض الحكومات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، دفعت بلدية رفح ١٠ آلاف شيكل عن كل نفق، بالإضافة إلى ثلاثة آلاف شيكل للحصول على التيار الكهربائي. كما أن الرسوم المفروضة على سلع معينة ترتفع تدريجياً. وبحلول خريف العام ٢٠١١، زادت حماس الرسوم على الوقود المهرب عبر الأنفاق أكثر من ١٠٠ ٪، فليتر الوقود يباع في مصر بشيكل واحد، في حين يباع في غزة ب٢،٧ شيكل (في حين يرتفع سعر ليتر الوقود في الضفة أكثر بـ ٣ مرات). كما استفادت حماس من الانقطاع الليلي للتيار الكهربائي، فتضج أجواء القطاع بأصوات المولدات الكهربائية، التي تستهلك كميات كبيرة من المازوت. كما تجبي حماس بين ٣ آلاف دولار و١٠ آلاف دولار على كل واحدة من السيارات المستوردة، وذلك لقاء الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل. وفي شوارع غزة، يمكن ملاحظة السيارات الباهظة الثمن، مثل سيارة الهامر الرباعية الدفع، التي تعود في أغلبيتها إلى أعضاء في حركة حماس، أو إلى مقربين منها. والضرائب المفروضة تسمح لحركة حماس بجمع نصف الموازنة السنوية، البالغة ٣٠٠ مليون دولار أميركي.

أما بالنسبة إلى الأفراد الداخلين إلى غزة عبر الأنفاق، فإنهم يواجهون حدوداً شبه رسمية. أي شخص يعبر الأنفاق يسأل عن الشخص الذي دعاه، أو إذا كان لديه أقارب في القطاع، أو لديه علاقات مع مؤسسة فيه. وعندما يتم التأكد من المعلومات المقدمة يُسمح له بالعبور عبر النفق، ويرافقه عادة فتى، فعمالة الأطفال هي حالياً منتشرة بشكل واسع هناك، وذلك حتى الوصول إلى الجانب الآخر من النفق. وفي الجانب الغزاوي من النفق، تخضع لاستجواب من عنصر أمني من حركة حماس، في وقت يتم فيه تفتيش حقائبك. وتبعاً لذلك، فإن الشخص

يسجل في مكتب المسؤول عن الأنفاق، حيث عليه تسمية الشخص الذي يتحمل مسؤولية زيارته إلى غزة. وقبل مغادرة غزة، يجب كذلك مغادرتك عند السلطات، كما عليك التبرير، مرة أخيرة، بخصوص سبب زيارتك. في الواقع، فرضت هذه القيود منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بقرار من وزارة الداخلية، التي أنشأت نظاماً للهجرة مبرمجاً على الكمبيوتر، ويطلب من الأجانب الحصول على راع محلي، قبل الدخول إلى غزة، كما أثبتت لي تجربتي الشخصية.

سيطرة حماس على القطاعين العام والخاص

استفادت حماس من اقتصاد الأنفاق، بهدف تعزيز نفوذها وقوتها على المجتمع، في القطاعين العام والخاص. وغسل الأموال الناجمة عن اقتصاد الأنفاق هو السبب الكامن وراء جزءٍ غالب من نشاط حماس على الصعيد الاقتصادي. والمصرف الوطني الإسلامي، الذي أسسه عام ٢٠٠٩ رجال أعمال وأكاديميون مقربون من حماس، يُستخدم، بشكل رئيسي، لدفع أجور موظفي حكومة حماس ووزاراتها. واعتبر مدير البنك، الرفاتي، مرشح حركة حماس لتولي وزارة الاقتصاد، في آذار/مارس ٢٠٠٧، كما كان يشغل منصب عمادة كلية إدارة الأعمال في غزة. وقد ذاع صيت البنك باعتباره مؤسسة تمويلية إسلامية غير خاضعة لسلطة إسرائيل وقيودها، وبإمكانه تزويد زبائنه بالمال النقدي عند الطلب. وفي القطاع الخدماتي، ظهرت منتجعات جديدة على الشاطئ أو أعيد تجديدها، كذلك بالنسبة إلى المطاعم، فضلاً عن مراكز التسوق والفنادق. كما أن فندق كومودور (خمس نجوم) يملكه رجل الأعمال عبد العزيز الخالدي، المقرب جداً من حركة حماس. ومن المعروف عنه إدارته لجزء من أموال حماس ومعاملاتها. كما وزعت أراضي المستوطنات التي انسحبت منها إسرائيل، بشكل أساسي، على أعضاء في الحركة أو مقربين منها، في حين ترتبط معظم الجمعيات الخيرية التي أنشئت على هذه الأراضي بحماس. وقد ارتفعت أسعار الأراضي، كما رأينا أعلاه، في حين تكون الأبنية والمشاريع التجارية الحديثة من نصيب أعضاء أو مقربين من حماس.

لقد أصبحت الأنفاق، حالياً، مفتاحاً أساسياً للترقي، بحيث ساهمت بإطلاق نخبة تجارية تدين بازدهارها لحركة حماس، وغالباً ما تكون قريبة جداً من الحركة. والباعة التقليديون ورجال الأعمال غير المقربين منها يناضلون من أجل الإبقاء على حصتهم من السوق، وهم أول الشاكين من الوضع. ولقد ظهر جيل جديد من رجال الأعمال في غزة مرتبط بحماس، في حين تم إضعاف الجيل القديم من رجال الأعمال التقليديين المستقلين.

هذا وظهرت جمعيات خيرية جديدة في غزة، مرتبطة بحركة حماس، أو بأفراد مقربين

منها، على نحو متزايد، بالإضافة إلى نشأة مؤسسات ممولة من الحكومات الحليفة للحركة الإسلامية، مثل تركيا وقطر....
وتلعب كتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحركة حماس، دوراً هاماً جداً، في قطاع غزة، حالياً. ويتزعم الكتائب أحمد الجعبري ومحمد ضيف، اللذان أصبحا من الأغنياء، ومن الشخصيات البارزة. كما أن كتائب القسام تقوم، حالياً، ببعض الاستثمارات في قطاعات مختلفة، وتملك أسهما في العديد من الشركات. ويتأتى دخلها الأساسي من تقديمها الحماية للشركات والباعة.

والجدير ذكره أنه، منذ عام ٢٠٠٧، وموظفو الحكومة، في غالبيتهم، أعضاء في حركة حماس. وهذا الوضع نجم بفعل منع السلطة الفلسطينية الموظفين من العمل في وزارات تحت سيطرة حركة حماس، في وقت تهدد من يستمر في العمل بوقف أجره، والتقديمات الاجتماعية له ولعائلته. فاغتنمت حركة حماس الفرصة لملء الوزارات من مناصريها. وفي الوقت نفسه، أصدرت حركة حماس قانوناً، في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، يمنع موظفي القطاع العام من العمل، في المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، حتى لو كان ذلك العمل طوعياً. ودفع ذلك موظفي القطاع العام، المرتبطين بالسلطة الفلسطينية وأجورها، إلى البقاء في بيوتهم، والتخلي عن أي نشاط.

ووظفت حكومة حماس أكثر من ٣٠ ألف موظف، في العديد من الوزارات، بالإضافة إلى تجنيد ٢٥ ألفاً، في القوى الأمنية. والتمييز ضد غير المنتمين إلى حماس يشكل القاعدة، حيث وصلت الأمور، إلى حد غير مسبوق، لأي شخص من خارج الحركة يريد التقدم بطلب للحصول على وظيفة حكومية.

أما المساعدات المرسلة إلى الشعب الفلسطيني، من خلال القوافل، فلا توزع بشكل عادل، وتُعطى الشبكة المحيطة بحماس الأولوية، بحسب الكثير من المحللين، في غزة. ويتزايد الفساد بين الإدارات الرسمية وحماس، بحسب سكان في القطاع، وبحسب دراسة للبنك الدولي في أيار/مايو ٢٠١١، كشفت أن ٤٦،٥ ٪ من الغزاويين يعتقدون أن الفساد شائع جداً في القطاع العام.

حماس تريد السيطرة على المجتمع

أجل، فحماس تريد السيطرة على المجتمع، وتعارض أي قوة سياسية تتحدى الستاتيكو في غزة. وكان أعضاء في حركة فتح ومؤسساتها عرضة لاستهداف القوات الأمنية لحماس، كما

يتعرض الأخيرون للأمر نفسه في الضفة الغربية، على يد السلطة الفلسطينية. فالمئات من الناشطين من حركة فتح، من ضمنهم عدد من النساء، استدعوا مراراً إلى المراكز الأمنية، في قطاع غزة، كما اعتقل العديد منهم، وحتى تعرضوا للتعذيب، في بعض الحالات. أما القضية الأكثر خطورة فكانت مقتل نظيرة السويركي، من مدينة غزة، في سجن للشرطة.

وقد تم إغلاق منتدى شارك للشباب – بوصفه منظمة ليبرالية حاولت تحدي هيمنة حماس الثقافية والسياسية – عام ٢٠١٠، وذلك في قضية معروفة في قطاع غزة، على صعيد مسألة القمع الذي تمارسه حركة حماس. وهذا القرار جاء بعد سلسلة من التحرشات والاعتداءات، التي تعرضت لها المنظمة منذ أيار/مايو ٢٠١٠، حيث بدأت باقتحام المكتب الرئيسي والمكاتب الفرعية، وتلا ذلك استجواب موظفيها من قبل الأجهزة الأمنية.

في الوقت نفسه، انتقدت شبكة المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان، مؤخراً، مشروع قانون لحكومة حماس يرمي إلى منح المزيد من الصلاحيات لوزارة الداخلية، بهدف التدخل في شؤون المنظمات غير الحكومية وتقييد أعمالها.

كما تتعرض حرية التعبير وحرية الصحافة لانتهاكات واعتداءات. فصحافيو تلفزيون فلسطين ومراسلوه، وكذلك الأمر بالنسبة لزملائهم في جريدة الحياة الجديدة، مُنعوا من العمل في قطاع غزة.وينتشر قمع حركة حماس على نطاق واسع، ولأسباب تتروح بين انتقاد بسيط للحركة، وتنظيم مظاهرة. كما طُعن محمود أبو رحمة، مدير وحدة الاتصال والعلاقات الدولية في مركز الميزان لحقوق الإنسان، مرتين، على يد رجلين ملثمين، بعد أن كتب مقالات انتقد فيها حكومة حماس. وقمعت الأجهزة الأمنية التابعة لحماس مظاهرة سلمية في ٣٠ آذار/مارس الماضي ٢٠١٢، في ذكرى يوم الأرض، فوقع عدد من الجرحى واعتقل آخرون.

وفي آذار ٢٠١١، تعرض ناشطون ومتظاهرون من حركة ١٥ آذار، الداعية لإنهاء الانقسام، للقمع والهجوم على يد القوى الأمنية، وبلطجية من حماس، في مظاهرة في غزة. كما حاولت حماس إضعاف جهود المنظمين، حيث اتهمت قادة الحراك، في الإعلام، بأنهم يتلقون أموالاً خارجية، ويريدون خلق حالة عدم استقرار في قطاع غزة.

هذا ولقد جرى قمع العديد من المظاهرات السلمية، كما حصل عام ٢٠١٠، عندما تظاهر ٥٠٠ ناشط من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، للاحتجاج على أزمة الكهرباء في غزة، فقُمعوا على يد القوى الأمنية. فكل نشاط لا تسيطر عليه حماس أو تنظمه يُعتبر تهديداً

لقوانين الحركة.

تأسيس مجتمع إسلامي بديل؟

لقد اتخذت حركة حماس قوانين تستهدف الحريات الفردية، ونفذتها، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق المرأة. فالطالبات في بعض المدارس والجامعات هن اليوم مرغمات على ارتداء الجلباب والحجاب (الجامعة الإسلامية هي حالة خاصة حيث يفرض الحجاب بموجب النظام الداخلي للجامعة). وأغلق العديد من مقاهي الانترنت، لحماية «القيم الأخلاقية»، ولمنع اختلاط الرجال والنساء. وأطلقت وزارة الداخلية حملة تضييق لمنع مصففي الشعر (الذكور) من ممارسة مهنتهم للنساء، أما المصفف الذي لا يلتزم بهذا المنع فيتعرض لاعتداءات.

كما أن حركة حماس عينت ضباطاً، في مباحث الآداب العامة، لمراقبة الأماكن العامة. أي امرأة ورجل يمشيان معاً يمكن توقيفهما، في حال لم يكونا متزوجين، أو يقربان بعضهما البعض. ويفرج عن المعتقلين والمعتقلات من المراهقين، عند حضور أهاليهم إلى مركز الشرطة، وتوقيعهم تعهداً بعدم ممارسة نشاط مماثل. هذه الممارسات تبررها حركة حماس بأنها لحماية عادات وتقاليد الفلسطينيين.

ولقد حاولت حماس الفصل بين الجنسين، في أماكن عديدة، ولفئات متعددة، في غزة، ولكنها فشلت في تحقيق ذلك في كل مكان، بسبب معارضة المنظمات الشعبية لهذه القرارات. وألغي القرار الذي يرغم المحاميات على ارتداء الحجاب أمام المحاكم، بعد عدة احتجاجات، وتهديد منظمات حقوق الإنسان بإثارة الموضوع في الإعلام. ومعلوم أن القوى الأمنية قمعت بعنف مسيرة لفلسطينيين يؤدون فيها عادات شيعية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ واعتقلتهم، في شمال قطاع غزة، في مدينة بيت لاهيا. وحاولت حماس أسلمة بعض القوانين، منذ عام ٢٠٠٧، عندما فرضت حكومة غزة نظاماً للفصل، وكان سكان غزة عرضة لهذا الإجراء. كما يخضع النظام القضائي لهيمنة حماس، مذاك.

في الوقت نفسه، تحاول حماس بناء مجتمع بديل يقوم على شبكة مترابطة من رجال الأعمال، والنقابات، والهيئات التعليمية، والمؤسسات الخيرية والإعلامية، ومراكز الأبحاث. ولقد افتتحت مؤسسات إعلامية كصفا، وشركة شهاب للإعلام، وتلفزيون القدس و الأقصى. كما أسست منظمات أهلية، كبيت الحكمة، والخبراء، وأنشأت مؤسسات متعلقة بحقوق الإنسان وشؤون العائلة، وفق مقاربة إسلامية، وهي تهدف إلى منافسة الجمعيات المدنية الأخرى، العاملة حول نفس القضايا.

وفي مجال التعليم، سيطرت الحركة على إدارة بعض الجامعات، مثل جامعة الأقصى في مدينة غزة، وكلية العلوم والتكنولوجيا في خان يونس. كما أنشأت جامعة الأمة لتنافس جامعة القدس المفتوحة، غير الخاضعة لحماس، من خلال اقتراح البرامج التعليمية، التي تدرّس في هذه الأخيرة.

كما تؤسس حماس نقابات جديدة، لتنافس النقابات القديمة غير الخاضعة للحركة، وتقمع تلك التي تتحدى السلطة. فعام ٢٠٠٨، استولت عناصر أمنية على مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة، وعندما رفض أعضاء النقابة مناقشة دورهم في المستقبل، تعرض العديد منهم لمحاولة اغتيال، أو لاعتداءات مختلفة. كما حلت حكومة حماس المجالس المحلية، الموالية لفتح، واستبدلتها بمناصرين لها.

أية استراتيجية للمقاومة؟

أعلنت حماس مراراً رغبتها بأن يعترف بها المجتمع الدولي: فقائد حماس، خالد مشعل، أعلن خلال الاحتفال الرسمي لاتفاقية المصالحة، في أيار/مايو ٢٠١١، أنه يريد «إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وفي غزة وعاصمتها القدس»، أي دولة على حدود حزيران/يونيو ١٩٦٧، على أساس المفاوضات بين المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية.

وأعلنت حماس، مراراً، رغبتها في التخلي عن الصراع المسلح، لصالح المسار السياسي. لم تقم بأي عمل عسكري مقاوم، منذ سيطرتها على غزة عام ٢٠٠٧، حتى أنها منعت العمل المقاوم من غزة، واعتقلت أي مجموعة تحاول إطلاق صواريخ نحو إسرائيل. وخلال الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، كانت الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومجموعات صغيرة أخرى، هي من أطلق الصواريخ، رداً على القصف الإسرائيلي، في وقت كانت فيه حماس غائبةً، تماماً، عن المقاومة.

وزعماء حماس، مثلهم مثل بقية الأحزاب الفلسطينية السياسية، أظهروا عدم فهم مُطْبِقاً لطبيعة نظام الفصل العنصري لدولة إسرائيل، أو لـلأدوات المستخدمة من قبل الحركة المناهضة للعنصرية، في جنوب أفريقيا. وإحدى هذه الوسائل هي حملة المقاطعة الدولية، بدونها لا يمكن وضع حد لنظام الفصل العنصري. وهذا يدل على فشل حماس في فهم دور حملة المقاطعة، وسحب الاستثمارات وإنزال العقوبات (BDS)، التي تحاول نزع الشرعية عن دولة إسرائيل، وتشكل تهديداً لوجودها.

حماس وتغيرات المنطقة

لقد انسحبت قيادة حماس من سوريا، وتقرٌّبها من «دول الاعتدال» الخليجية اعتبر الخطوة الأولى نحو اعتدال الحركة. فللحركة الإسلامية تاريخ جيد في علاقتها مع دول الخليج، منذ تأسيسها عام ١٩٨٨، وتريد المحافظة على علاقات جيدة مع إيران، على الرغم من بعض الخلافات مع سوريا. كما يتم التقارب حالياً بين حماس ودول الخليج الحليفة للولايات المتحدة، خاصة خلال المسار الثوري في مصر وتونس، حيث نالت حركة الإخوان المسلمين المزيد من القوة. وحركة الإخوان المسلمين، التي تعتبر حماس جزءاً منها، ترمي إلى الحصول على اعتراف المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، وترى في الحكومات الإمبريالية الغربية شركاء محتملين في تعزيز سلطتها. وفي هذا السياق، يبرز خطر احتمال تحول حماس إلى شبيه بفتح، بحيث تقدم الأولوية لمطالب المجتمع الدولي على مطالب الشعب الفلسطيني.
مع ذلك، ثمة تناقضات تبرز داخل حماس، ويَبرُز، على الأرض، قسمٌ من الحركة يعارض التوجه نحو المزيد من الاعتدال.

خاتمة

لقد فشلت حماس في أن تكون بديلاً مقاوماً من حركة فتح، وبرز اهتمامها في نضالها من أجل السلطة، أكثر بكثير مما في بناء برنامج للمقاومة، من أجل تحرير فلسطين.
والمسألة الأساسية، حالياً، هي بناء وحدة تشمل كل قطاعات المجتمع الفلسطيني من اللاجئين وفلسطينيي ٤٨، وفلسطينيي الأراضي المحتلة، عام ١٩٦٧، وأولئك الذين في الشتات، عبر العالم، لبناء حركة مقاومة فلسطينية حقيقية. واتفاق المصالحة بين حماس وفتح لا يشكل الطريق الواجب سلوكه، وهو حالياً بعيد كل البعد عن التنفيذ، بسبب المصالح الحزبية للطرفين. وقبل عام، بدأت حملة يقودها عدد من الناشطين الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين، بدأت تطالب بإعادة الحياة الديمقراطية إلى المجلس الوطني الفلسطيني، ولا تزال الحملة مستمرة. والمجلس الوطني الفلسطيني هو الجسم التشريعي الأعلى، ويمثل كل الفلسطينيين، سواء كانوا لاجئين أم لا. المجلس الوطني الفلسطيني هو المؤسسة التي من المفترض أنها تحدد الاستراتيجيات الوطنية والبرامج والسياسات المتعلقة بالشعب الفلسطيني، فيما تشكل منظمة التحرير الفلسطينية المؤسسة الأم، التي ينبثق منها المجلس، وهو يمثل أداتها التنفيذية. وإعادة إحياء هذا المجلس، من خلال انتخابات ديمقراطية نزيهة، وحقيقية، في كل أماكن إقامة الفلسطينيين، يمكن أن يؤسس لتمثيل فعلي لحقوق الفلسطينيين، ومن ضمنها وضع حق العودة موضع التنفيذ، وإنهاء الاحتلال والمستوطنات، وإنهاء التمييز بحق فلسطينيي ٤٨، وإقامة الدولة الفلسطينية الواحدة، على أسس ديمقراطية شعبية، مفضية إلى الاشتراكية.

يجب الاستماع إلى أصوات كل الفلسطينيين، لا بيرقراطية متحكمة، من فوق، وفاسدة، سواء تلك الممثلة بسيطرة حماس المطلقة، في غزة، أو تلك الممثلة بحركة فتح، وعملياً بسلطة أوسلو في رام الله. والسلطة الفعلية يجب أن تكون لهم، اي للشعب الفلسطيني، وأن يقيموا أوثق التحالف مع الحراك الثوري المستمر، في العالم العربي، لا بل الاندماج الوثيق بهذا الحراك، بهدف تعزيز نضال الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة ككل، ضد إسرائيل والإمبريالية العالمية، وخوض المعركة المشتركة لإزالة الهيمنة الاستعمارية عن كامل المنطقة وخيراتها، وتوحيدها، كما لتصفية الوجود الاستعماري الاستيطاني لدولة إسرائيل، وحل القضية الفلسطينية، حلاً ثورياً.



سوريا: الثورة والمعارضة

ملاحظات نقدية حول المعارضة السورية وضرورة بناء قيادة ثورية جماهيرية بديلة

غياث نعيسة

تعيش المعارضة السورية على وقع المبادرة الدبلوماسية الاخيرة لكوفي أنان ومراقبيه الدوليين. فقد أصدر مجلس الامن قراره ٢٠٤٢ في منتصف نيسان، دعماً لمبادرة أنان وإرسال مراقبين الى سوريا، بموافقة حلفاء النظام، وبالأخص روسيا والصين.

وفي حين كان من المفترض أن تطبق السلطة الدكتاتورية في دمشق اعلان التزامها بالبند الأول من المبادرة المذكورة، التي تخص وقف اطلاق النار، وهو ما اعلنته الحكومة السورية في ١٢ نيسان، إلا أن ما تشهده البلاد هو شيء مختلف تماماً، حيث تتابع قوات الجيش والاجهزة الأمنية حملات القصف والحصار واقتحام المدن، ولا سيما في حمص وادلب ودرعا، ليصل عدد الضحايا إلى الآلاف، منذ اعلان المبادرة.

والحدث الاهم في وقائع الثورة هو أن مظاهرات الجمعة، التي تلت، مباشرة، إعلان كل من الحكومة السورية وقف اطلاق النار – من دون احترامه – و اعلان «الجيش السوري الحر» ايضاً الشيء نفسه، شهدت نهوضاً ملحوظاً، في عدد المظاهرات والمتظاهرين، في اكثر من ٧٧٠ نقطة انطلاق للمظاهرات، على الصعيد الوطني، تحت شعار «ثورة لكل السوريين». وهو أمر شكل عودة الى السياق الاول والاصيل لشعارات الثورة السورية، قبل ان تحتكر تسمياتها ذات الشحنة الدينية مجموعةُ صفحة «الثورة السورية» على الفيسبوك، وهي ذات ميول اسلامية.

باركت مكونات المعارضة السورية المعروفة مبادرة أنان، فهيئة التنسيق الوطني للتغيير

الديمقراطي رأت فيها تلبية لرؤيتها ولاستراتيجيتها في التغيير، والمجلس الوطني السوري أيدها وإن بتشكك من جدية التزام النظام بها، وهو المجلس الذي قام لتسويق فكرة ضرورة التدخل العسكري الخارجي، تحت يافطات عديدة منها «الممرات الانسانية» او «المناطق الأمنة». بل وحتى «المنبر الديمقراطي السوري»، المولود الاخير للمعارضة، الذي بادر للدعوة له عدد من تاركي هيئة التنسيق، و هو شكل من أشكال التجمع والحوار هلامي الحدود والاهداف، بارك هو ايضاً مبادرة أنان.

على ارض الواقع، تقدم الثورة السورية تضحيات مرعبة، في مواجهة نظام دموي ومتوحش. فقد تجاوز عدد القتلى الخمسة عشر الف قتيل، والجرحى الاربعين الفاً، والمفقودين السبعين الفاً، وعدد الاعتقالات يقارب الربع مليون، ويقدر عدد السكان النازحين داخل البلاد، بنتيجة القصف و الدمار الذي لحق بأحيائهم ومدنهم، بحوالى المليون ونصف المليون نسمة.

وفي المقابل، ورغم دخول الثورة في شهرها الخامس عشر، عند كتابة هذه الاسطر، واستمرار الكفاح الجماهيري الثوري من اجل اسقاط النظام، ومع تزايد ظاهرة التسلح، والعسكريين المنشقين تحت اسم «الجيش السوري الحر»، الا ان النظام ما يزال قائماً، بالرغم من علامات إنهاكه الواضحة، وقواتُه العسكريةُ والامنية ما تزال الى حد كبير متماسكة، ورغم تزايد الانشقاقات فيها غير انها تبقى محدودة، و جهازه السياسي لم يشهد انشقاقات ذات قيمة. في الوجه الآخر، نشهد أن مكوني المعارضة السورية المذكورين أعلاه (المجلس والهيئة) ما يزالان يقبعان راكدين في وضعهما، الذي كانا عليه منذ أشهر، بل زاد ضعفهما و تفككهما وعزلتهما الفعلية عن الجماهير والحراك الثوري الجاري، مع تفاقم تشوش اطروحاتهما ونخبويتهما المتغطرسة في التعامل مع الكفاح الجماهيري، ليصلا كلاهما الى مأزق حقيقي، يبدوان معه أسيرين لحسابات شخصية ضيقة لا تمت بأي صلة لمصالح كفاح الجماهير السورية، الثائرة من أجل حريتها وانعتاقها من نظام مستبد و دموي و فاسد.

معارضة لا ترقى لمستوى الثورة

إسطنبول، المدينة التي عرفت نشاطاً محموماً لأقسام هامة من المعارضة السورية، منذ الاشهر الاولى للثورة، شهدت في شهر آذار/مارس الماضي الاجتماع الثاني لمجموعة «اصدقاء سوريا»، بحضور ممثلين عن ٨٣ دولة. وهو الاجتماع الذي أعلن في ختام أعماله اعترافه بالمجلس الوطني السوري، باعتباره «يمثل كل السوريين»، وأنه «طرف رئيسي» في المعارضة السورية .

وان كان هذا الاعلان أقل بكثير من ادعاء المجلس نفسه أنه «الممثل الوحيد والشرعي للشعب والثورة»، فهو شكّل دعماً صريحاً وواضحاً له، من جانب الحكومات المعنية، ولا سيما الولايات

المتحدة واوروبا والسعودية وقطر وتركيا، وهي الدول الراعية له، والتي تقدم له الدعم السياسي والمالي والاعلامي. ورغم هذا الدعم والضخ الاعلامي الهائل لصالحه، فانه لا يستطيع ان يخفي حقيقة انه بات اقرب الى شبح بلا روح، ولكن تحافظ عليه الدول المعنية، لأنه ورقتها السورية «المعارضة».

عندما أعلن عن تشكيل «المجلس الوطني السوري» في إسطنبول، بتاريخ ٢ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١١، وجد له بعضٍ الصدى في أوساط الحراك الثوري، الذي كان يحتاج الى تعبير سياسي له، ولكنه بدد سريعاً هذا الرصيد الجماهيري، بتأثيرات من سياق تشكله اللاديمقراطي، و تخبط تصريحاته، ومواقفه المستسهلة لقضية استقلالية ارادة الشعب السوري، وعدائه المعلن لمحور ايران-حزب اللّه، لصالح السعودية وقطر وتركيا، وموقفه المهادن من قضية تحرير الجولان، بحيث نادى «باستعادته عبر المفاوضات وفق الشرعية الدولية»، والمواقف المخزية لبعض قياداته، مثل تصريحات المديح لدولة اسرائيل، من جانب ناطقة أساسية بلسانه، هي بسمة القضماني. و لكن انسداد افق الرهان الرئيسي لهذا المجلس على تدخل خارجي وشيك، وما خلقه من وهم كبيرٍ به، اضافة الى النزاعات الشخصية والخلافات السياسية والفضائح المالية، اجهزت تقريباً على ما كان تبقى له من صدقية، في أعين المتظاهرين، بحيث يصلح القول بأن تعامله الاساسي في الداخل يقتصر على عدد محدود من المجموعات، ولا سيما بعض اطراف «الجيش السوري الحر». والعلة الاخيرة التي يعانيها المجلس هي ارتهانه العضوي الواضح بالدول الراعية له: الولايات المتحدة واوروبا، وخاصة السعودية وقطر وتركيا .

> ويشير تقرير حديث صدر، في كانون الثاني/يناير من هذا العام، لمركزي دراسات اوروبيين، الى ان «المجلس الوطني السوري ليس له وزن، أو له قليل من الوزن والجذور داخل سوريا، وعدد قليل من الاعضاء، مدعوم ومحمول من قطر والسعودية والدول الغربية، ووسائل اعلامها ... الهدف الرئيس لهذا الدعم هو شرعنة تدخل غربي محتمل في سوريا . وهو ما يدعو له المجلس بقوة».

والحال، فقد حمل البيان التأسيسي للمجلس الوطني السوري، منذ البداية، تناقضاً بين مبدأين، هما رفض «أي تدخل عسكري يمس بالسيادة الوطنية»، والمطالبة في نفس الوقت «بالحماية الدولية للمدنيين»، بشكل الممرات الانسانية او المناطق الآمنة والعازلة. لكن كل ما صدر عنه كان يستدعي تدخلاً عسكرياً اجنبياً، مثل المطالبة الاخيرة للمجلس، في منتصف نيسان/أبريل، الموجهة إلى مجلس الامن، بالتدخل تحت الفصل السابع، و بيانه الصادر في ٢١ نيسان/أبريل، الذي يطالب خلاله بـ «تدخل عسكري حاسم».

هذا ويشهد المجلس، في الفترة الأخيرة، ازمة عميقة، بعد فشله في انتخاب (او تعيين) رئيس له، إثر تقديم برهان غليون استقالته من منصب الرئاسة، بعد خلاف عميق نشب بنتيجة إعادته للمرة الثالثة إلى المنصب الذي احتكره منذ تأسيس المجلس المشار إليه، في أوائل الخريف الماضي، وما كشفه ذلك من صراع يبدو جدياً، في كواليسه، بين الإسلاميين ضمنه، وعلى رأسهم تنظيم الإخوان المسلمين، ومَنْ ينسبون أنفسهم، أو تتم نسبتهم، إلى التيارات العلمانية. مع العلم، أيضاً، ان عدداً لا بأس به من أعضائه كانوا قد غادروه، لاسباب شتى، في الأشهر الماضية. كما أن لجان التنسيق المحلية هددت بالانسحاب، وعلى الأقل بتجميدعضويتها، في حال لم تتم مراجعة الاخطاء، ومعالجة المطالب التي تراها ضرورية لإصلاح المجلس. ورأت أن المجلس بعد اجتماع روما، الذي أدى إلى تفاقم الخلافات إلى حدود قصوى، بات «في تدهور مستمر، وان هناك غياباً للتوافق على رؤية مشتركة بين المجلس والحراك الثوري»، هذا الحراك، الذي يقال إن ممثلين لـ «لجان التنسيق المحلية»، من مثل خليل الحاج صالح، وهوزان ابراهيم، وريما فليحان، كانوا يقاطعون اجتماعات المجلس، في الاشهر الاخيرة، احتجاجاً على تهميشه. وهو تهميشٌ ربما يشكل الخشبة التي قد تقصم ظهر البعير.

وهكذا يتقلص، إذاً، حال المجلس الوطني السوري، اكثر فاكثر، بالتالي، الى مجرد مكتب علاقات عامة، وتمويل، أسير لعرابيه من الدول المذكورة. أما القوة السياسية المعارضة المعروفة الاخرى، وهي «هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي»، فقد تشكلت في ٢٦ حزيران/يونيو من العام الماضي، وتضم قوى معارضة تقليدية من بقايا احزاب يسارية و قومية (و لا سيما احزاب التجمع الوطني الديمقراطي وتجمع اليسار الماركسي)، وبعض الشخصيات الاسلامية والليبرالية.

ولكنها كانت مرتبكة في تعاملها مع الثورة، في الاشهر الاولى، باستثناء عدد من الكوادر الشابة من حزب الاتحاد الاشتراكي (الناصري). اما اعضاء بقية الاحزاب الاخرى فكانوا يشاركون بصفتهم الشخصية، وعُرف عنهم انهم قيادات عتيقة و تقليدية كانت –وما تزال– بعيدة عن فهم ما يجري، باعتباره ثورة، وبعيدة عن نبض الحراك الثوري، وتتعامل معه بتعالٍ، وبفوقية.

وقد تميزت في بداية تشكلها بأطروحات مائعة، حيث نادت بـ«اسقاط النظام الأمني الاستبدادي» و«تغيير النظام»، وكانت، في الاشهر الاولى لتشكلها، منفتحة على الحوار مع النظام، كما تجلى تخبطها وتقليدية عمل قياداتها، بتصريحات بعضهم المسيئة للحراك والثائرين، وادعائها انها تمثل «الكتلة الصامتة». وقد طرحت جملة من المواقف المتباينة، وهي تراهن بشكل اساسي على العمل الدبلوماسي تجاه الدول الحليفة للنظام: روسيا والصين وايران، كما انها راهنت

على المبادرة العربية، وراهنت طويلاً على مبادرة أنان. وبحسب تصريح منسقها العام، في زيارة وفد الهيئة لموسكو، في منتصف شهر نيسان/أبريل الماضي، فانهم يراهنون على تنفيذ مبادرة أنان، ويعملون «على خلق الشروط اللازمة لفتح حوار سياسي» مع النظام. إن سمة «هيئة التنسيق» الاساسية ان موقفها من النظام هو موقف «ملتبس»، في أحسن الحالات.

هذا وتتميز الهيئة بخطاب قادتها، وبياناتها التي تتسم بالتردد الواضح في الوقوف الصريح مع الحراك الثوري، وحديثها المتعالي عنه، بوصفه «بالشارع»، او «الحراك الشعبي»، او احياناً «الانتفاضة- الثورة»، باعتبار الصيغة الاخيرة أقصى ما بلغته في هذا الوصف. لقد انسحب منها الكثير من اعضائها للأسباب المذكورة، علاوة على احتجاجهم على احتكار قيادتها من قبل مجموعة محدودة من الاشخاص. وهي قوى سياسية ما يزال ينظر اليها النظام باعتبارها «معارضة وطنية» يدعوها للحوار معه، ولولا الغطاء السياسي «الآمن» نسبياً الذي توفره هيئة التنسيق للعديد من الناشطين السياسيين داخل سوريا، لغادرها عدد مؤثر ممن بقي فيها من ناشطين فاعلين.

الهيئة الاخرى في الداخل هي تيار بناء الدولة السورية (لؤي حسين)، الذي لا يعتبر نفسه معنياً بقضية السلطة، وهو معني بحوار سياسي مع النظام، وفق شروط معينة، قريب في اطروحاته لهيئة التنسيق.

وأخيراً، هنالك «جبهة التغيير والتحرير» التي تعتبر نفسها معارضة، وتضم كلا من حزبي «الارادة الشعبية»، وهو المسمى الجديد لحزب قدري جميل، «وحدة الشيوعيين»، احد انشقاقات الحزب الشيوعي السوري - خالد بكداش، واحد انشقاقات الحزب القومي الاجتماعي السوري (علي حيدر)، و هما حزبان مقربان من السلطة، وبسبب مواقف قياداتهما البائسة من الثورة غادر الكثير من كوادرهما، وخاصة الشابة، صفوفهما، للانخراط في الحراك الثوري.

ونجد منذ شهر شباط/فبراير نشاطاً لبعض الناشطين، المحبطين من تجربتهم في هيئة التنسيق و غيرها، أو الذين لم يجدوا مكاناً لهم فيها، في محاولة لتشكيل تنظيم جديد، باسم المنبر الديمقراطي السوري (نجد من بينهم ميشيل كيلو وفايز سارة وحازم نهار وسمير العيطة)، الذي عقد اجتماعه الثاني في القاهرة في الفترة بين ١٣-١٦ نيسان/أبريل الماضي. ويقدم المنبر نفسه باعتباره ساحة للحوار والنقاش وجسراً لتوحيد المعارضة، والعمل «التوافقي» و«الفكري»، و لم يخرج عن الاجتماع أي شيء جديد يتمايز به عن القوى المعارضة الاخرى، والاشخاص المبادرون فيه هم من نفس طينة رموز الهيئة والمجلس.

تعبيرات الحراك الثوري

انطلقت الثورة السورية في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، بشكل عفوي، وانتشر اللهيب الثوري على مستوى سوريا ككل، ما تطلّب من الثوار الشباب الحاجة الى خلق أشكال تسمح لهم بتنظيم الاحتجاجات و تدبير شؤونها الاعلامية والحراكية. فقام هؤلاء الشباب بتكوين «تنسيقيات»، وهو الشكل الذي اصبح شائعاً وواسعاً، وهي ظاهرة في حقيقتها محلية صرفة، تشكلت في الاحياء والمدن والمناطق، وبعضها يلعب دوراً حراكياً او اعلامياً او إغاثياً او فيسبوكياً، والقليل منها يقوم بهذه الادوار كلها.

لقد ادى غياب قوى سياسية فاعلة على الارض، وتحظى بنفوذ لدى الثوار، للأسباب التي ذكرنا بعضها اعلاه، الى حصول ما يشبه تفجراً بركانياً لظاهرة التنسيقيات، الى حد يجعل من الصعب، ان لم يكن من المستحيل، معرفة عددها فعلاً، وحقيقة حجمها ودور كل منها، ولكن يمكن القول انها تضم تنسيقيات ميدانية، العديد منها غير معروف إعلامياً، واخرى نشاطها الاساسي اعلامي، وهي اصبحت معروفة، وشهدنا في الاشهر الاخيرة، بسبب تدهور الاوضاع الانسانية، تشكل هيئات او تنسيقيات اغاثة انسانية. ونود أن نؤكد أن أكثر التنسيقيات فعالية على الأرض ليست بالضرورة تلك المعروفة اعلاميا.

وبعد أشهر من الثورة جرت محاولات لتجميع عدد من التنسيقيات، فأعلن عن تشكيل «اتحاد تنسيقيات الثورة السورية»، الذي صدر بيان تأسيسه، في الأول من حزيران/يونيو عام ٢٠١١، وجاء فيه تعريفه كالتالي «باجتماع ممثلي عدد من التنسيقيات المحلية للثورة السورية في مدينة دمشق وريفها ودرعا ودير الزور وحمص، اتفقت تلك التنسيقيات على قرار الاتحاد في تجمع تمثيلي، يشكل نواة لتأسيس «اتحاد تنسيقيات الثورة السورية»، الذي سيضم كل تنسيقيات الثورة السورية الإعلامية والميدانية.

والاتحاد شخصية اعتبارية تضم التنسيقيات التي تنضم إليه، ومهمته تمثيل الحراك المدني على الأرض، سياسياً وإعلامياً، وتنسيق وتوحيد العمل ميدانياً، بالإضافة إلى تشكيل قاعدة لمجلس من شباب وناشطي الثورة، لحماية أهدافها وضمان تحقيقها بشكل كامل. وتضم هيئة الاتحاد تجمعات التنسيق المحلية من شتى المناطق والمدن والأحياء السورية، ويتميز خطابها بمسحة اسلامية، من دون أن يعني ذلك انتماءها السياسي للإخوان المسلمين، او لتيارات سلفية.

وتشكلت ايضاً «لجان التنسيق المحلية»، التي تفوقت على القوى السياسية المعارضة التقليدية، بأنها كانت السباقة الى اعلان تشكيلها، من جهة، وطرح رؤيتها لمستقبل سوريا، من جهة

أخرى، وذلك بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، في بيان شهير ننشره كاملاً:

«مع استمرار المظاهرات المطالبة بالحرية في سوريا، وتوسعها إلى مناطق جديدة وأعداد أكبر، أسبوعاً بعد آخر، أصبح من الضروري أن نوضح، بشكل لا لبس فيه، المطالب التي نرجوها من وراء ثورتنا هذه، منعاً للالتباس، وكي لا يتم الالتفاف على مطالبنا، سواء من قبل السلطة ومناوراتها، أو بعض من يحاول التحدث باسمنا، عبر وسائل الإعلام المختلفة.

فشعارات الحرية والكرامة والمواطنة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال مسار للتحويل الديمقراطي السلمي في سورية، يتم من خلاله إعادة صياغة مؤسسات الدولة الوطنية، على هذه الأسس، عبر جدول زمني سريع ومحدد، وواضح المعالم، يستند أولا إلى الاعتراف بعمق الأزمة الوطنية، التي نعيشها اليوم في سورية، ومواجهتها بشجاعة، بدل محاولات الالتفاف عليها، وتشويه صورتها، عبر إيغال آلة البطش والقمع والتضليل الحكومية، في انتهاك حرمة الدم السوري، وأمان المواطن والوطن، والمقامرة بمستقبل سورية، عبر المتاجرة الرخيصة بمفاهيم الوحدة الوطنية، واللعب المكشوف على الطائفية والتنوع العرقي والديني في سورية.

و ذلك من خلال :

– وقف استخدام القتل و الاعتقال والتعذيب والعنف ضد المتظاهرين السلميين، ووقف البروبغندا الإعلامية المقززة، التي تمارسها وسائل الإعلام الحكومية، والوسائل التي تدور في فلكها، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك.

– تحمل الدولة السورية لمسؤوليتها عما حصل، وتقديم اعتذار رسمي بهذا الخصوص، والإعلان عن ثلاثة أيام حداد وطني عام على روح جميع الضحايا في سورية (من مدنيين وعسكريين)، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة بمشاركة المجتمع المدني، مهمتها كشف ملابسات الأحداث الأليمة، وأن يصار إلى كشف نتائج هذا التحقيق أمام الرأي العام السوري، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، وإحالة المرتكبين إلى القضاء، مع ضمان توفر شروط المحاكمات العادلة.

– حل الأجهزة الأمنية الحالية والاستعاضة عنها بجهاز أمني محدد الصلاحيات، وفقاً لقانون واضح.

– الإفراج الفوري عن جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين في سورية وإطلاق سراح كافة الموقوفين لدى الأجهزة الأمنية، بمن فيهم من صدرت بحقهم أحكام من قبل القضاء الاستثنائي أو العادي، بعد اعتقالهم على يد الأجهزة الأمنية.

- انجاز التعديلات الدستورية التي تفسح في المجال أمام التحول الديمقراطي، وتكريس سوريا كدولة مدنية، بما يحترم التعدد القومي والاثني والديني في البلاد، بما في ذلك إلغاء المادة ٨ من الدستور، وتحديد مدة وعدد الدورات لرئيس الجمهورية، وحصرها بدورتين غير قابلتين للتجديد، أو التمديد، وتوسيع سلطات مجلس الشعب.

- تعديل قوانين الانتخاب الخاصة بمجلس الشعب والمجالس البلدية، بالشكل الذي تسمح به بإيصال صوت الناخبين الحر، ووضع إراداتهم وخياراتهم الحرة موضع التنفيذ.

- انجاز جميع التعديلات والاقتراحات القانونية والدستورية، التي من شأنها ضمان استقلال السلطة القضائية.

- إجراء انتخابات المجالس المحلية ومجلس الشعب في مواعيدها، وفقاً للإصلاحات الدستورية المنبثقة عن اللجنة سالفة الذكر.

- احترام الدستور للتنوع الثقافي والعرقي في سورية، وضمان الحقوق الثقافية والقومية لكافة مكونات وأشكال النسيج الوطني السوري، ووقف كافة أشكال التمييز على أساس العرق أو الدين.

- عودة المنفيين والمهجرين قسرياً، والكشف عن مصير المفقودين، وتسوية حقوقهم وأوضاعهم القانونية، والتعويض لعائلاتهم.

- تأسيس هيئة وطنية سورية للإنصاف والمصالحة وفقا لمعايير العدالة في المرحلة الانتقالية وذلك بهدف إزالة كافة بؤر الاحتقان من المجتمع السوري وطي صفحة الماضي إلى الأبد،

- إصدار قانون جديد للإعلام يضمن الحريات الصحفية، وفقاً للمعايير الدولية والدستورية وقانونٍ الحق في الحصول على المعلومات، وتحرير الإعلام من سيطرة الحكومة، وخصوصاً لجهة منح التراخيص وسحبها وتحويل إعلام الحكومة إلى إعلام الخدمة العامة، وإنشاء نقابة بالمعنى الفعلي للصحفيين في سورية.»

وتلي ذلك تواقيع اللجان، الخاصة بكل من مدن درعا، وحمص، وبانياس، وسراقب، وأدلب، والحسكة، والقامشلي، وديـر الـزور، والساحل السوري، وحماه، والرقة، والسويداء، وريف دمشق، ودمشق.

كما تميزت لجان التنسيق المحلية، في الاشهر الأولى للحراك الثوري، بموقفها الواضح من عسكرة الثورة. فقد أشارت في بيانها الصادر في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١ الى رفضها لعسكرة الثورة، ومخاطرها على النضال الجماهيري الثوري. وانضمت هذه اللجان الى المجلس

الوطني السوري، وكانت من المؤسسين له، وأوضحت، في بيان لها صدر بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بخصوص انضمامها الى المجلس الوطني السوري، أنها تنضم له «رغم وجود بعض الملاحظات على عمل المجلس، وآليات تشكيله وتمثيل القوى فيه».

وكانت لجان التنسيق المحلية متميزة أيضاً في تناولها لقضية التدخل والحماية الدولية، حيث اشارت في الفقرة الثالثة من بيانها، بخصوص الحماية الدولية، الصادر في ٢ تشرين ثاني/نوفمبر من العام الماضي، الى «أننا إذ نصر، في هذه الظروف الخاصة جداً، على حق الشعب السوري المباشر في تأكيد حقه في تقرير مصيره، أمام المجتمع الدولي، نرى بالتالي أن الدعوات القائمة على أساس «الحق في التدخل» أو «واجب التدخل» أو «التدخل الإنساني»، أو حتى «مسؤولية الحماية»، يجب أن لا تؤدي إلى تعطيل تطلع الشعب السوري إلى التغيير السلمي بقواه الذاتية، أو أن يكون مآلها معاملة الشعب السوري بوصفه مجال نفوذ في لعبة الأمم. يهتف المتظاهرون في مدن وقرى سورية كل يوم بلازمة «الشعب يريد». إن الشعب يريد التحرر من الاستبداد، وأخذ زمام القرار في الشؤون العامة بيده، بشكل مستقل وسلمي، ليقرر مصيره وجميع جوانب حياته العامة، بشكل حر وتداولي، وليبني علاقات سليمة بين الأمم. إن الشعب السوري لا يريد استبدال الاستبداد بالخضوع لنفوذ أجنبي. لقد انتزع الشعب السوري استقلاله، وأسس دولته الحديثة. وهو يتطلع لتحرير كامل أراضيه، وعلى رأسها الجولان، ومواصلة دعم نضال الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى رأسها حقوق الشعب الفلسطيني. وكما يثور الشعب السوري على مستبديه، فإنه لن يتوانى عن الثورة ضد أشكال السيطرة الأجنبية كافة».

وعلى رغم تميز مواقف لجان التنسيق المحلية، في المجالات المشار اليها، الا أنها ما تزال ترى في المجلس الوطني السوري غطاء سياسياً لها يعبر عن مواقفها، وأحياناً بتناقض صريح مع بعضٍ مواقفها. كما أن معظم عملها، باستثناء بعض التنسيقيات الميدانية، التي تعتبر نفسها جزءاً منها، هو عمل اعلامي ودعمي اكثر منه ميداني. بل وقد وجهت لها انتقادات عنيفة تجاه الدور غير المفهوم لعدد من أعضائها في المشاركة في المحاكم الميدانية لبعض مجموعات «الجيش السوري الحر»، وخاصة في مدينة حمص، و التي لعب فيها هؤلاء الاعضاء دوراً شبيهاً بدور «المفوض السياسي» لأعمال انتقام ادانتها هيئات حقوق الانسان الدولية، واشارت إليها عدة تقارير صحفية. كما تواجه انتقاداً من قبل عدد من التنسيقيات، حول عملها الاعلامي والدعمي نفسه، كان الاخير منها هو اعلان تنسيقية مدينة السويداء (جنوب سوريا) انسحابها من لجان التنسيق المحلية، في بيان بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل، لأن الاخيرة

تقوم بعملية تجاهل و«تعتيم اعلامي» على نشاط المظاهرات، التي تحصل في بعض المناطق، مثل السويداء والسلمية، أي المناطق التي تقطنها الاقليات القومية والدينية، والتركيز على المظاهرات التي تناسب ما تروج له القناتان الفضائيتان المعروفتان، «الجزيرة» و«العربية»، كما جاء في بيان الانسحاب. إضافة الى انسحاب واستقالة عدد هام من الفاعلين الميدانيين فيها. ومعروف ان بعض المسؤولين في لجان التنسيق المحلية لهم ميل سياسي لصالح «حزب الشعب الديمقراطي» (رياض الترك) و«إعلان دمشق».

وبسبب تزايد مؤتمرات المعارضة في الخارج، تم تشكيل «الهيئة العامة للثورة السورية»، كعادة هيئات المعارضة المحافظة، وذلك في اجتماع جرى في مدينة اسطنبول، بتاريخ ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١١ لتضم وفق بيان تشكيلها (٤٠) تنسيقية تشمل صفحات الثورة السورية على الفيسبوك، والشبكات الاعلامية للثورة، ويطغى على بياناتها في الاشهر الاخيرة خطاب اسلامي الطابع، وعملها اعلامي بشكل أساسي.

وليست هذه التنسيقيات المذكورة الأهم في العمل الميداني حقا، إذ هنالك عدد كبير من التنسيقيات الميدانية، فالتنسيقيات الميدانية تتشكل من لجان محلية في المدن، بينما حافظت القرى والبلدات على هيئات باسم تنسيقيات، ويجمع الناشطين فيها، الذين لهم مشارب سياسية مختلفة، او ليس لهم فكر سياسي محدد، هدف اساسي هو الكفاح المشترك من أجل اسقاط النظام. ولكن طابعها المحلي، وهذا التشظي الذي تعانيه، يبقى واحداً من أسباب ضعف الحراك الثوري.

ثمة عدد منها لا بد من التذكير به، والاشارة اليه، منها مثلاً «اللقاء الوطني لقوى وتنسيقيات الثورة». وهو يضم عدداً هاماً وفعالاً من الناشطين الميدانيين، وخاصة في ثلاث مناطق هي حماة ودرعا ودير الزور. و«أحرار ثورة الكرامة»، وهي مجموعة تنسيقيات ناشطة في دمشق و ضواحيها، و«تجمع نبض للشباب المدني» الذي ينشط في حمص و ريفها و دمشق و ضواحيها، و«ائتلاف وطن» الذي يضم عدداً من الهيئات النشطة ميدانياً على المستوى الوطني، والذي لم يتحول بعد، على رغم نشاطه الميداني، الى صوت سياسي ملحوظ. فهو يتعرض لضغوط متعددة الاتجاهات: من الاجهزة الامنية، و هذا متوقع. وايضاً من كل من هيئة التنسيق، والمجلس الوطني السوري، والمنبر الديمقراطي، ولكل منهم اجندته الخاصة به. وقد جاء في بيان تأسيسه:

«تداعت مجموعة من القوى والتيارات والشخصيات المستقلة لتأسيس «ائتلاف وطن»، بهدف تعزيز الانخراط في ثورة شعبنا السوري، والمساهمة في تذليل العقبات التي

تعترضها، من أجل المساهمة في إنتاج رؤية سياسية للثورة، وردم الهوة بين القوى السياسية والحراك الشعبي، وتعزيز السلم الأهلي. واتفقت على ما يلي:

– إنّ هدف ثورتنا الذي لا محيد عنه هو إسقاط النظام، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، دولة القانون والعدالة والمواطنة المتساوية، دولة جميع مواطنيها، بصرف النظر عن القومية والجنس والدين والطائفة؛

– إنّ إسقاط النظام وبناء الدولة المدنية الديمقراطية يتطلّب إقامة أوسع تحالف ممكن يضمّ كل فئات شعبنا وأطيافه وتعبيراته السياسية، التي نحن جزء منها، وندعوها جميعاً إلى رصّ صفوفها وتنسيق عملها؛

– إن ثورة شعبنا السوري هي ثورة من أجل الحرية والكرامة، مثلما هي ثورة لتحقيق مطالب الشعب في الخلاص من الفساد والنهب وإخفاق التنمية وهدر كافة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي بهذا المعنى تعبّر موضوعياً عن مصلحة الشعب السوري، بكل طبقاته وأطيافه، وتنتظر انضمام الجميع إليها، مهما تأخروا؛

– التأكيد على حقوق الأقليات القومية، في إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، ومن خلال مبادئ دستورية واضحة؛

– إنّ الطابع السلمي للثورة قيمة أخلاقية تتفوق فيها على النظام القمعي الوحشي، واستراتيجية ناجعة في مواجهته.

– مع التأكيد على سلمية الثورة، فإننا نرى أن انشقاق العسكريين، لدوافع أخلاقية وسياسية، وتشكيل ما يعرف اليوم بالجيش السوري الحر، هو نتيجة لإقحام الجيش في قمع أخوته وأهله، ونشدد على ضرورة التزامه بما تراه القيادة السياسية التي تفرزها قوى الثورة؛

– تأكيد حرصنا على إقامة علاقات متوازنة مع كل دول المنطقة والعالم (باستثناء إسرائيل)، بما فيها تلك الدول التي تقف الآن إلى جانب النظام، وندعو هذه الأخيرة إلى تصويب مواقفها بحيث تربط مصالحها بمصالح الشعب السوري الباقي لا بمصالح النظام الزائل، كما نؤكد على بناء هذه العلاقات بما يحفظ سيادة سوريا الكاملة غير المنقوصة ويساعد في الوقت نفسه على حقن دماء السوريين

– التأكيد على أنّ تحرير أرضنا المحتلّة والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله لتقرير مصيره ليس محلاً لأيّة مساومات في سياق إنجاز الثورة....»

وان كنا وما نزال نعتبر ان ائتلاف «وطن»، الذي يضم حتى الآن ١٧ مجموعة، يمتلك إمكانية ان يكون نقطة ارتكاز لبناء قيادة جماهيرية ثورية بديل، ولا سيما انه يضم في صفوفه عدداً

هاماً من المجموعات اليسارية النضالية، ونعتقد أنه يجب العمل على ضم تلك التي ما تزال خارجه، وعلى سبيل المثال و ليس الحصر « تنسيقيات الشيوعيين السوريين»، التي تضم شباباً رائعين في حماسهم و نشاطهم، ومجموعة آفاق يسارية وغيرهما، لكن «ائتلاف وطن»، الذي تشكل في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، لم يطرح بعد ديناميته التنظيمية، والسياسية الواضحة. واستمرار هذا التأخير مضر جداً، سياسياً و ميدانياً.

ومما لا شك فيه أن الوحشية الفظيعة التي يمارسها النظام الدكتاتوري، بحق الثوار والاهالي في الاحياء والمدن، وازدياد عدد الجنود المنشقين، مع ارتفاع الميل الى العسكرة والتسلح، كرد فعل على همجية السلطة الدموية، وكآلية للدفاع عن النفس، كل ذلك جعل العديد من التنسيقيات تعاني بعض الارتباك بين الكتلة الكاسحة منها، التي ترتكز على آليات النضالات الجماهيرية غير المسلحة، والبعض القليل، الذي بدأ ينزاح نحو حمل السلاح، في مواجهة نظام متوحش بلا اخلاق.

الاشكالية الثانية، التي يمكن ملاحظتها، على صعيد الحراك الجماهيري، هي مسعى المجلس الوطني السوري، مؤخراً، وبالأخص المكون المهيمن داخله، ونعني جماعة الاخوان المسلمين، لأن يكسب تعاطفاً، وإن لم ينجح بعد او بقي نجاحه محدوداً، من جانب ناشطين في التنسيقيات، من خلال تقديمه مساعدات إغاثة، أو دعماً مالياً للناشطين، مستفيداً في ذلك من الدعم المالي الضخم الذي يصله من الدول العرابة للمجلس الوطني السوري. ولكن لم يستطع المجلس الوطني، ونواته الاساسية، جماعة الاخوان المسلمين، تحقيق هدفهما، بالشكل الذي يتمنيانه، لأن القليل النادر من الناشطين الميدانيين يمكن ان يتقبلوا أي مساعدة مشروطة، ولأن الثوار قد تحرروا من مفهوم التبعية، ويعتبرون ان تقديم اعانة، او مساعدة، هو بالنسبة لهم واجب وليس منة من أحد.

الوضع الكردي

لقد أدركت غالبية القوى المعارضة العربية أهمية القوى السياسية الكردية، متأخرة، حيث وضعت انتفاضة آذار/مارس للشعب الكردي، في عام ٢٠٠٤، القضية الكردية، في القلب من النضالات السورية. لقد شعرت القوى السياسية الكردية أنها تركت وحيدة وتخلت عنها القوى المعارضة العربية، لتواجه في انتفاضتها عنف السلطة ووحشيتها. والحقيقة ان موقف غالبية القوى السياسية العربية المعارضة، خلال الانتفاضة، كان مخزياً، وترك موقفها هذا تبعاته لاحقاً في الحذر وعدم الثقة، الذي تبديه القوى الكردية بخصوص حقيقة وصلابة مواقف القوى المعارضة العربية. وهو حذر مشروع، لأن مواقف عدد من القوى العربية المعارضة غير

واضحة، ومتناقضة، في كثير من الاحيان. ولن نعيد للأذهان المواقف الرعناء والمتناقضة لبرهان غليون والمجلس الوطني السوري، حيال القضية الكردية.

فمنذ الانتفاضة الكردية لعام ٢٠٠٤، تسعى كلٍ القوى المعارضة العربية الى كسب ود القوى الكردية، ولكنها في الوقت نفسه تلاعبت طويلاً، على صعيد مدى صدق قناعتها بحقوق كرد سوريا.

هذا الوضع دفع بشتى الاحزاب الكردية (باستثناء الاتحاد الديمقراطي) الى الانسحاب من هيئة التنسيق، أواخر تشرين اول/أكتوبر من العام الماضي، لتشكيل المجلس الوطني الكردي. كما انسحبت المكونات الكردية -باستثناء بعض الاشخاص- من المجلس الوطني السوري، اثر اجتماع الاخير في ٢٦-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، في اسطنبول، الذي عقد تحت شعار «توحيد المعارضة السورية». إلا أنه، بعد إصدار المجلس الوطني السوري، في ما بعد، «الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية»، عاد أغلب أعضاء الكتلة الوطنية الكردية، المنسحبين خلال اجتماع اسطمبول، إلى المجلس الوطني السوري، ثانيةً.

ويضم اليوم المجلس الوطني الكردي غالبية القوى السياسية والتنسيقيات الكردية، باستثناء كل من حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، الذي يتزعمه عبدالله أوجلان، المعتقل في السجون التركية. وترتبط سياسات هذا الحزب بما يقرره الحزب الام في تركيا، وهو الحزب الكردي العضو في هيئة التنسيق، وايضاً تيار المستقبل الكردي، الذي أسسته الشخصية البارزة، الشهيد مشعل التمو، الذيٍ تعرض للاغتيال، في ٧ تشرين اول/أكتوبر من العام الفائت. وهو حزب كردي جديد نسبياً، لأنه تشكل عام ٢٠٠٥، وكانت مواقفه حازمة، في معاداته للنظام الدكتاتوري، وفي مسعاه لإسقاط النظام.

وقد شارك الشباب الكردي بحماس واسع في الاحتجاجات، منذ بداياتها و ما زالوا، وشكلوا، كما حصل في بقية المناطق السورية، تنسيقياتهم الميدانية النشطة. والمعروف ان اغلبها قد انضم الى المجلس الوطني الكردي.

وباستثناء منطقة عفرين، التي تقع تحت هيمنة حزب الاتحاد الديمقراطي، والتي تشهد هدوءاً نسبياً في الاحتجاجات، فإن اغلب المناطق الكردية مشتعلة، ولها ديناميتها الوطنية، وخصوصيتها القومية في نفس الوقت. فقد خرجت، مثلاً، المظاهرات في ٣٠ آذار/مارس الماضي، في هذه المناطق، تحت شعار «الحقوق الكردية»، على خلاف بقية مناطق سوريا،

للتأكيد على رفض الشعب الكردي لمواقف المجلس الوطني السوري، و بقية المعارضة العربية، من القضية الكردية.

وتتشارك القوى الكردية بمجملها بمطالب تدعو الى نوع من حق تقرير المصير، في «دولة لا مركزية» لعموم سوريا، والاعتراف الدستوري بالحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا، وخصوصاً انها القومية الثانية في البلاد، ورد المظالم والغاء كل القوانين والاجراءات المجحفة بحقهم، التي صدرت خلال العقود الماضية. ولكن لا تُسمع دعوات الى الانفصال.

ويلقى حزب الاتحاد الديمقراطي معاملة خاصة من النظام الحاكم، وهي سياسة «غض الطرف» عن ممارساته في المناطق الكردية، ويعود السبب في ذلك الى العداء الواضح الذي يبرزه هذا الحزب للحكومة التركية، التي تشكل تهديداً راهناً للسلطة السورية. ويبني هذا الحزب في مناطقه مجالس «إدارة ذاتية ديمقراطية» تعمل على ادارة مناطق نفوذه وتواجده. ولحقت قوى المجلس الوطني الكردي بحزب الاتحاد الديمقراطي، وأنشأت هي أيضاً «مجالس محلية» أقل فعالية من الاولى.

ما يتميز به حزب الاتحاد الديمقراطي هو انضباط اعضائه، وحزمه في التعامل مع المنشقين عنه او المنافسين له، وامتلاك الحزب الام في تركيا قوات مسلحة لها امتدادها في سوريا. وأدت خشية تزايد النزاعات بينه وبين قوى المجلس الوطني الكردي الى وثيقة تفاهم بينهما في ٣ آذار ٢٠١٢، لمنع الاقتتال الكردي – الكردي.

ومما لا ريب فيه ان اي استراتيجية في سوريا لا يمكنها ان تلغي ضرورة الاجابة الواضحة عن القضية القومية الكردية، ما يسمح بخلق ثقة بين الشعب الكردي وقواه السياسية (التي بالمناسبة تعاني نفس اشكاليات المعارضة العربية، ولكنها تتميز عنها بأن غالبيةٍ القوى الكردية علمانيتها واضحة) والقوى الثورية والجماهير العربية الثائرة، ويسمح فعلاً بتوحيد النضالات من اجل اسقاط النظام وبناء سوريا حرة وديمقراطية علمانية، يتساوى فيها مواطنوها، بغض النظر عن اصلهم العرقي او الديني او الجنسي.

والجدير بالذكر أنه لا يمكن للمناطق الكردية المهمشة والمفقرة ان تدفع بنضالاتها السياسية والاجتماعية المشتركة الا حين يتوضح موقف ثوري واضح من القوى الثورية العربية حيال القضية القومية الكردية. وإن كنا لا نشجع على انفصال الشعب الكردي في سوريا، لأننا نرى، في الواقع الراهن، ان ذلك يضر بمصالح النضال المشترك للشرائح الاجتماعية الشعبية

ضد برجوازيتها، من مختلف القوميات، ولأن ذلك يضعف الكفاح ضد الدكتاتورية، وكفاحنا المشترك من اجل العدالة الاجتماعية، ويدفع بالبلاد الى حرب اهلية كارثية، كما ان ذلك سيخضع الجماهير الشعبية الكردية لقيادات قومية ليست افضل من تلك العربية.

لذا فإن موقفنا المبدئي الواضح يقوم على التالي: الحرص على المصلحة المشتركة الكردية-العربية، في النضال ضد النظام الاستبدادي، والاعتراف بالمظالم القومية، التي تعرض لها الشعب الكردي من قبل كل الحكومات العربية في سوريا، ومنها النظام الحالي. والاعتراف بهذه المظالم كلها يعني التراجع عنها وإلغاءها والدعوة للالتزام بتحقيق المساواة الكاملة بين كل المواطنين السوريين، بغض النظر عن انتمائهم القومي او العرقي او الديني او الجنسي، والاعتراف دستورياً بالحقوق القومية الكاملة للشعب الكردي في سوريا، ومنها - بالنسبة لليسار الثوري السوري- الحق في تقرير المصير والانفصال، في الحد الأبعد، وإن كنا نشجع أهلنا الكرد، في آن معاً، على البقاء ضمن الوحدة الشعبية السورية.

وفقط على اساس هذا الموقف، يمكن تعزيز لحمة الكفاح المشترك لكل المكونات القومية للجماهير السورية، في نضالها الموحد من اجل اسقاط نظام الاستبداد، وتحقيق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

ملاحظات أولية حول بناء قيادة جماهيرية ثورية

اعتماداً على ما سبق ذكره، ولأن القوى المحركة للثورة، عادةً، هي الطبقات الكادحة والمفقرة وشبابها، ولأن الشريحة الاجتماعية الوحيدة تقريباً التي نزلت الى ساحة الفعل، بصفتها كذلك، هي الطلبة، الذين يمكن القول، من دون ان نخطئ كثيراً، إن اغلبهم من اصول اجتماعية كادحة أو وسطى، وإنهم يمثلون في هكذا ظروف «مثقفي» هذه الشرائح، لا بد من توضيح أننا لم نجد نشاطاً يستحق الذكر للطبقة العاملة، بصفتها تلك، حتى الآن. نستثني من ذلك الاحتجاجات المتصاعدة للشرائح المتوسطة والدنيا ضمن النقابات العمالية، التي تهيمن عليها اجهزة السلطة، والتي ارتفع صوتها خلال الحراك الثوري، مطالبة باستقلاليتها عن الدولة، وبتحقيق المطالب العمالية في زيادة الاجور، وشروط افضل لعقود العمل وكبح، ان لم يكن منع، التسريح، ولا سيما ان نحو مئة الف عامل تم تسريحهم خلال العام الماضي، وأغلقت السلطة اكثر من ١٨٠ مصنعا. ورغم ارتباط بيروقراطية الاتحاد العام للعمال بالسلطة، لكن احتجاجات متزايدة تجتاحه منذ العام ٢٠٠٦، وتفاقمت مع السيرورة الثورية الجارية، علماً بأن أياً من القوى السياسية المعارضة لم تهتم بالعمل في صفوف الطبقة العاملة السورية، التي يقارب عددها الستة ملايين، وفق الارقام الرسمية، واي منها لم يقدم برنامجاً يدافع

عن مصالحها او مطالبها، او الدعوة لاستقلاليتها عن الدولة او بناء نقابات مستقلة. من دون ان نغفل واقع التهميش ومصادرة الاراضي الذي تعرضت له المناطق الريفية في السنوات الماضية، وضرورة اعادة طرح برنامج تنموي فيها يعيد للفلاحين الصغار حقوقهم، ويعيد لهم ادارة شؤونهم مباشرة، بمساعدة الدولة.

في المقابل، فإن المجتمع السوري مجتمع تعددي القوميات والاديان والطوائف، ولا يمكن اقناع قطاعات واسعة منه، وخاصة الوسطى منها، من سكان المدينتين الكُبريين (دمشق وحلب)، من دون طرح برنامج انتقالي يتضمن الاعتراف بالحقوق القومية للأقليات القومية، وعلمانية الدولة المنشودة، على انقاض النظام الحالي. وهذه العلمانية لا تعني بأي حال عداء للأديان ابداً، بل هي تعني فصل الدين عن الدولة، وايضاً الاعتراف بحقوق المرأة، ومساواتها بالرجل، بما يعني مساواة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، مهما كان انتماؤهم العرقي او القومي او الديني او الجنسي.

والشعب السوري الثائر هو شعب متمسك باستقلالية ارادته، ورافض لكل محاولات استلابها، أكان عن طريق السلطة القائمة، او قوى اقليمية ودولية، وهو متمسك باستعادة اراضيه السليبة، وبدعم كفاح الشعب الفلسطيني، من اجل استعادة كل حقوقه التاريخية. ولقد اختبرت الجماهير الثائرة، خلال عام، مدى ارتباط السيرورات الثورية الدائرة في المنطقة، قي ما بينها، وتأثيرها المتبادل.

هذا ونعتقد أن برنامجاً انتقالياً ثورياً لقيادة جماهيريةٍ بديلٍ عليه ان يشمل، بين ما يشمل، القضايا المذكورة أعلاه.

في ظروف الحرب الاهلية الاسبانية، في الثلاثينيات من القرن الماضي، وفي خضم الكفاح الجماهيري، الذي كانت تعيشه اسبانيا، كان تروتسكي يرى «أن المهمة العاجلة للشيوعيين الاسبان ليست (فقط) النضال من اجل انتزاع السلطة، بل النضال، أيضاً، من أجل الجماهير».

وفي سوريا اليوم، نجد أن على القوى اليسارية المناضلة (والديمقراطية العلمانية والجذرية) ان تنهض في تحالف ثوري، من اجل كسب الجماهير، على اساس برنامجها، من خلال الانخراط المباشر في الحراك الثوري، ودعم مبادرات الجماهير الثورية في بناء هيئات تنظيمها – الذاتي و ادارتها – الذاتية للأحياء والمعامل والمدن، وطرح المطالب الاقتصادية

والاجتماعية والعمالية، عالياً، في الصراع العنيف الدائر على طريق اسقاط النظام. وعليها ان تطرح كشعار انتقالي قيام حكومة ثورية مؤقتة، بعد اسقاط النظام، تكون لها مهمتان أساسيتان، في سياق برنامج انتقالي ديمقراطي ثوري ينبغي أن تتلاقى حوله أوسع أوساط الجماهير الثائرة: الاولى، هي تفكيك الدولة الامنية، والثانية هي الانتخاب الحر والنزيه لجمعية تأسيسية تقوم على التمثيل النسبي غير الطائفي.

إن بروز هذه القيادة الجماهيرية الثورية يشكل مسألة جوهرية في السيرورة الثورية، ومآلاتها. وهو الضامن لتحقيق اسقاط النظام واعمق التغييرات السياسية والاجتماعية، في السيرورة الثورية المستمرة، والانتهاء من خرافة تخلف وعي الجماهير، الذي يبرر به البعض تخاذلهم في طرح هكذا برنامج. وذلك لأننا، كما يقول تروتسكي، «لا نتضامن ولو للحظة مع تلك الاوهام الجماهيرية، ولكن علينا ان نغتنم كل ما هو تقدمي من بين هذه الاوهام، بأقصى درجة ممكنة، وإلا فنحن لسنا ثواراً، بل أدعياء تافهون».

إذاً ليكف الانتظاريون والنواحون عن النّواح والتشكي، والبحث عن حجج للتقاعس، وليحل محل ذلك النضالُ والعمل على بناء هذه القيادة الجماهيرية الثورية البديل، الآن وفوراً.



العراق ومخاض تشكيل دولة تقدمية حديثة

العراق ومخاض تشكيل دولة تقدمية حديثة

نزار عبد اللّه – اتحاد الشيوعيين العراقيين

جئت، لا أعلم من أين، ولكنّي أتيتُ
ولقد أبصرت قدّامي طريقا فمشيتُ
وسأبقى ماشيا إن شئت هذا أم أبيتُ
كيف جئت؟ كيف أبصرت طريقي؟
لست أدري!

من قصيدة الطلاسم
إيليا ابو ماضي

جاء العراق الى الوجود من حيث لايدري، طوال سبع سنوات عجاف عانى مخاض الولادة، الصراع مع الذات ومع الآخر، ثوراتٍ ودماراً وجوعاً وتمرداً. واخيراً، وقبل حوالى قرن تقريباً، ولد مشوهاً مقطوع الاوصال، مفروضة عليه الوصاية من قبل مستر كوكس وامثاله. اخترعوا له ملكاً وحاشية، وباشاوات وآغاوات، واسياداً واشرافاً، من كل شاكلة ولون. أبصر قدامه طريقاً فاستقام، فمشى، على الرغم من انهم لم يكونوا يريدون له ان يستقيم. أرادوا له ان يمشي بعكازة، ولكنه بقي ماشياً، شاؤوا أم أبوا، وأبصر طريقه.

صارع الموت والحياة، تحدى الوصاية والانتداب، وثار على الذل والمهانة، انتزع الكينونة ونال الاعتراف به، ثم الاستقلال السياسي، والى حد ما استقلاله الاقتصادي، أبصر طريقه بتأرجح، تارة يسقط، وطوراً ينطلق ويحوم، ولكنه في النهاية لايدري، بالضرورة، إلى أين يجري.

في رحلة البحث عن الوجود والماهية والهوية – رغم انقطاعها بين فترة واخرى، وسقوطه في الهاوية – حافظ على استمراريته، وظل يتقدم ويتأخر، يتعرب ويتعرق (من العراق)، يتسنن ويتشيع، يتكرد ويتنصر... عانى كثيراً وظل يعاني تناقضاً بين شكله ومحتواه، يشتد التناقض ويتفاقم ويتفجر، ولكن نزعة البقاء والتصارع، في اطار الهوية العراقية المشتركة، تنبعث في كل مرة وتمد كيانه بالطاقة والحيوية والقوة، تعطيه الارادة والامل بالحياة والبقاء، ولكن ذلك لايكفي، حيث انه ما زال لايدري. تعرض لافتراس الاسود (الامبريالية)، وقبضة الدب (الروسي)، وعضة الذئاب (في الاقليم)، ومخلب الثعالب وعضة الثعابين، في الداخل، وفي كل مرة ينجو بأعجوبة مابعدها اعجوبة. ينجو وينفد بجلده، ويواصل طريقه، ولكنه لايدري!

هذا هو العراق الحديث، كدولة وكيان. يمشي ويبصر طريقه، ولكنه لا يتعرف إلى نفسه، ولا الى اين يجري، فهو لا يدري!

أما خالقه فهو يعرفه جيداً، يستغله ويسترقه ويحتله، ويريد له أن يعاني! يثنيه عن أن يأكل من تفاحة «شجرة المعرفة»، والا فسيطرد ويلعن، ومصير أبنائه المصارعة – ك«الإخوة الأعداء»، او مثل قابيل وهابيل– على موارد الرزق والحياة، وأن يقتل بعضهم البعض الآخر، والتباكي على جثة القتيل! ولايلوح في الافق حل الصراع – على رغم توفر الموارد، وإمكانية تحقيق نوع من الرخاء الاقتصادي– بل تنقلب معادلة الصراع، بين قابيل وهابيل، بالطريقة السومرية، بدلاً من الطريقة التوراتية، أوالقرآنية.

العراق: بالوجع يلد دولاً!

«بالوجع تلدين اولادا» (العهد القديم: سفر التكوين ٣:١٦): هذه هي العقوبة الازلية التي فرضت على المرأة، جراء إغوائها آدم في الجنة، للأكل من الشجرة المحرمة. وهي العقوبة التي يعانيها العراق، منذ ولادته. وها هو، مرة اخرى، يصارع الحياة من اجل ولادة اخرى. فبعد ثماني سنوات عجاف، ومقاومة للمحتل الامريكي – أسوة بـ «البريطاني» – نَفَذ بجلده، ويريد ان يرفع رأسه ليمشي، ولكنه مثقل بجراح الاحتلال، وآثار حرب أهلية ضروس، ومبتلى بصراعات طائفية ومذهبية وعرقية عديدة، ومتلاحقة، تنهك قواه وتهز كيانه وتقوض وجوده. وكل تفجر جديد للصراعات، بين الكتل الطائفية والمذهبية والقومية، وتفاقم لها، يثيران سلسلة من التساؤلات الشائكة، تتعلق اجمالاً بمصير البلد، وكيانه، وإمكانات بقّائه.

لقد بينت الاحداث، التي تلت الانسحاب الامريكي، أن البلد لم يخرج من المحنة، ولم يتجاوز بعدُ مخاضَ مرحلة ولادة دولة ثانية، بعد أن فشل في الأولى. ذلك أنه يَصْعبُ الاتفاق في

الرؤى، بين مختلف الاطراف الرئيسية، في المعادلة السياسية الراهنة، حول مرحلة مابعد الاحتلال، وطبيعة الدولة العراقية الجديدة، وكيفية بنائها... وغيرٍ ذلك من الامور الجوهرية، في حدوده الدنيا. والاسوأ من ذلك أن ثمة انعدامَ مسؤولية تاماً، في ما يتعلق بتناول تلكم القضايا المصيرية، والكف عن مواصلة السير نحو الهاوية.

وقد اتسعت دائرة الازمة السياسية بين أطراف ما يسمى بـ «العملية السياسية»، لتشمل التحالف الكردستاني، وبخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود بارزاني، رئيس اقليم كردستان، حالياً، مع رئيس الوزراء، نوري المالكي، زعيم ائتلاف دولة القانون، وتجاوز الصراع تبادل الاتهامات والنقد بين الطرفين، ليصل إلى التهديد – من قبل البارزاني- بفك الارتباط وإقامة دولة كردية، في اقليم كردستان، في إثر فشل بناء الدولة العراقية المشتركة.

«العملية السياسية» تتحول الى نقيضها

ان مايسمى بـ «العملية السياسية» التي بدأت مع الاحتلال ورافقت وجوده تحولت – بعد تراكم عناصرها المتضادة – الى نقيضها. وعوامل تحللها وتفككها وموتها السريري اختمرت خلال السنوات المنصرمة، وبخاصة منذ الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٩ ومابعدها. حيث تبين أنها لم تكن عملية بناء دولة، وان الجمع، الى النهاية، بين متضادات وكيانات متعارضة في اطار مشترك، مهما تكن تسميتها، ضرب من المستحيل. وان السلطة المشكلة برئاسة نوري المالكي لاتعدو كونها سلطة توافقية وثمرة لتوازن المحورين الامريكي- الايراني، في مرحلة سابقة.

الا ان التطور الملفت للنظر هو ان المالكي (وائتلافه) استثمر من جانبه الوضع بعناية وحنكة، وقام – قبل غيره – بفك عقدة «العملية السياسية»، ونهجُه وممارسته، بواسطة حزب الدعوة، المهيمن في اطار الائتلاف والمتحكم بالحكومة المنبثقة من التوافق المشار إليه، ساهما في التعجيل بسقوطها. وكانت قضية الهاشمي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وخطاب البارزاني في عيد نوروز طلقة رحمة عليها.

ويبدو أن «ائتلاف دولة القانون» برئاسة المالكي، ودعامة حزب الدعوة، تقدم كثيراً على غيره في المسابقة السلطوية، وغيّر الكثير من معادلة السلطة السياسية – اثر انسحاب القوات العسكرية الامريكية – لصالحه، وقد تصرف في الآونة الاخيرة مثل الاله مردوخ السومري، حيث إنه يطارد الآلهة التقليدية الاخرى، ويجعل من نفسه الاله الاوحد، ويجمع كل السلطات في يده، ولا يدخر جهدا لإلغاء الاقتسام السلطوي، وملء الفراغ، والاستحواذ على ما تبقّى من

تلك السلطة، واحتكارها بيد شلة من انصاره – وهم كثيرون – واقربائه.

تلك الجهود تركزت في مسارين:
الاول: سعي المالكي المحموم لقلب معادلة المحاصصة الطائفية والقومية السابقة، باتجاه هيمنة حزبية –حزب الدعوة– وطائفية شيعية، وتصفية الحسابات مع الاحزاب والاطراف الطائفية الاخرى، امثال القائمة العراقية والهاشمي والمطلك وغيره، واقصاء وتهميش الاطراف الاخرى من نفس طائفته.

الثاني: تعزيز سلطات الدولة المركزية بمختلف اشكالها وتوسيع صلاحياتها، عسكرة الفضاء السياسي والحكومي، وازدياد مفرط لدور القوى الامنية والاستخباراتية، في التحكم بالامور السياسية والداخلية، على حساب الاجهزة الحكومية الاخرى والخ...، والعمل على هيمنة تلك القوى على الشعب العراقي، اسوة بما كان سائداً، في السابق.

في الظاهر، يبدو أن المالكي كسب الرهان وقطف الرؤوس اليانعة، واستقطب الدعم اللازم من اللهاثين، وهم كثر، وراء المناصب الرابحة، وأحكم كذلك قبضته في حزب الدعوة، وجعله اداة طيعة بيده، في طبع المؤسسات الحكومية بطابع الحزب الواحد، الا ان الوقائع والمعطيات والدلائل تحثنا على القاء نظرة اعمق، لفهم التغييرات التي تتراكم وتغلي، والتي تهز البنية السياسية والاجتماعية، عبر تلاطم امواج خفيفة لم تبلغ السطح بعد.

على مستوى ائتلاف دولة القانون وحزب الدعوة بذاته، نرى أن الائتلاف يضم قوى وشخصيات غير متجانسة، اهمها حزب الدعوة، الظهير الاكبر له، وهذا الحزب، بدوره، على رغم نهوضه من كبوته في السنوات المنصرمة، وانشقاقاته العديدة، وتحوله الى اكبر حزب سياسي، مقارنة مع غيره، في البلد – الا انه تحول الى حزب سلطوي، فاقد للكثير من قاعدته في اوساط الطبقة المتوسطة، التي انبثق منها، وفاقد للشعبية وسيىء السمعة، بسبب تعاونه مع المحتل الامريكي، من دون نسيان سجله الحافل بممارسات سلطوية وقحة، وارتباطه بملفات الفساد والمحسوبية والقمع الدموي. وقد تحول الحزب الى مهزلة، بيد امينه العام، الذي يلتهم، مثل الثقوب السوداء، كل سلطة، ما حدا بعض قيادييه على مطالبته بالتنحي، وترك الشؤون الحزبية لغيره. كما انه يعاني التصدع والانشقاق، بسبب تلك الممارسات، وضغوط الفئات الشعبية الكادحة. كما أن شرعيته الدينية موضع تساؤل، بسبب تردي علاقته بالمرجعية الدينية الشيعية.

اما على مستوى صراع الائتلاف مع الاطراف الطائفية والمذهبية والعرقية الاخرى، فهو نار قد تشعل هشيم العراق، حيث ان الاطراف الاخرى تعودت على المناصب والامتيازات والرواتب الدسمة، وان قطع ارزاقها خطوة لقطع اعناقها. ولذلك فهي لن تستسلم بسهولة لسلطة المالكي، ولايمكن حرمانها بكل بساطة مما تصبو اليه.

وفي حال تمكن المالكي وحزب الدعوة وشركاؤه، من كسب معركة السلطة، وهي مهمة بالغة الصعوبة، إذا لم تكن مستحيلة، فإن ذلك يبقى نجاحاً مؤقتاً، وغير مستقر، ومسعىً لمحاكاة الماضي بشكل درامي. وإن اعادة بناء سلطة سياسية مركزية واحدة، او موحدة، بعيد كل البعد عما يطمح اليه الشعب العراقي، بكل اطيافه ومكوناته وطوائفه. فلايمكن بناء دولة الطوائف والمكونات، حيث ان طبيعة المجتمع العراقي، وديناميه صراعه السياسي والاجتماعي، وانقسامه إلى طبقات وفئات وجماعات ومكونات مختلفة، وبيئته السياسية والديموغرافية المتشابكة، وعدد سكانه، الذي يقارب ٣٠ مليون نسمة، واقتصاده المتمركز حول انتاج النفط والغاز، والكثير من العوامل الاخرى، تجعل الرهان على كسب المعارك الطائفية والمذهبية والعرقية ضرباً من المستحيل، وبنفس الدرجة تجعل كل اتفاق بين الطوائف والاقوام والمذاهب يفشل بسهولة، حيث لايمكن لبننة الوضع العراقي، وبناء دولة طائفية وعرقية في الجزيرة الخضراء، وسط الامواج الهائجة، التي تتلاطم بقوة في المجتمع، وفي ظل تصاعد الاحتجاجات الشبابية والشعبية والعمالية، عقب احداث الربيع العربي، التي تمزق تلك الخيوط العنكبوتية الهشة، والتي تطالب بإحداث تغيير حقيقي.

إن تطور الصراع المقبل سيتمحور، بقوة، حول الدولة العراقية ذاتها وصلاحياتها، وكيفية اعادة بنائها. ولكنه يدور مرة اخرى في وادي السلطة (الباحة الخضراء)، بعيداً من وادي الشعب العراقي ومعاناته، وليس حول ما يصبو اليه الشعب العراقي، من بناء دولة مدنية وديمقراطية معاصرة، ومجتمع متحضر معاصر، ومنسجم، ذي هوية عراقية مشتركة، ومبنية على العيش المشترك، والعدالة، والمساوة والحريات.

ان الاطراف البرجوازية المهيمنة المذكورة ليست مؤهلة، من حيث طبيعتها، لمهمة كهذه. ان تلك الاطراف رغم قاسمها المشترك، اي الايمان بالملكية الخاصة والدولة والعائلة والنظام، فهي تحمل قيماً ومفاهيم وعقائد وهويات طائفية وقومية ومذهبية متعصبة، يصعب جمعها والالتقاء في ما بينها، وهي تستخدمها كأدوات واسلحة في صراعها الاجتماعي والسلطوي.

الدولة: صراع البدائل والاصفار

ان القوة الرئيسية الوحيدة التي تسعى لأن تطرح نفسها كبديل في الواقع الراهن، اي حزب الدعوة الحاكم، بزعامة المالكي، تفتقر لأي نظرية متماسكة حول الدولة، ناهيك عن الجهود لبنائها او وضع لبناتها. حيث تبنى الحزب نظرية «ولاية الأمة»، وشكلاً للحكم الاسلامي، في «عصر الغيبة»، يقوم على قاعدة الشورى (القاعدة التي اقتبستها الحركة الشيعية العراقية من الاخوان المسلمين). وهذا التبني يمثل تخلياً عن «نظرية الانتظار» (اي انتظار الامام المهدي المنتظر)، من دون ان يعني، في الوقت نفسه، أنه اصبح يملك مفهوماً بديلاً للدولة، وأنه بصدد تطبيقه، والاستفادة منه، لرسم خارطتها واستخدامها كأداة لتنفيذ برنامجه.

وقد عانى حزب الدعوة، بسبب افتقاره لنظرية دولة خاصة به - شأنه شأن الكثير من التيارات الاسلامية الاخرى-، وزاد من شدة خلافاته مع الجانب الايراني، الذي تبنى رسمياً نظرية «ولاية الفقيه»، كشكل اسلامي للحكم، طبقه بعد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩. ومع ان الحزب لم يقبل بـ «ولاية الفقيه» الايرانية، واشتدت خلافاته السياسية بشأن ذلك مع ايران، ومع غريمه المحلي، اي «المجلس الاعلى للثورة الاسلامية»، بقيادة الحكيم، وتعرض لانشقاقات عديدة بسببه، الا انه لم يوضح يوما قصده بمبدأ الشورى، وكيفية تطبيقه، كأسلوب للحكم الاسلامي. وقد دلت تجربة حكمه، في السنوات المنصرمة، على المزيد من التخبط، ما انعكس سلباً على موقعه ونهجه وممارساته، وجعله يتشبث بالمفاهيم والقيم القديمة، والنهج القومي والسلطوي العتيق، عبر دمج الحزب بمؤسسات الدولة والقائد الاوحد، وبناء الميليشيات الحزبية والاذرع العسكرية والامن والمخابرات، وغيرها من الممارسات، التي اعتاد عليها العراقيون، طوال العقود الفائتة، مع ادخاله لبعض الترميمات والاضافات الجديدة، مثل نبذ الطائفية (اللفظي، بالمناسبة)، والهوية الوطنية والديمقراطية، وتعايش المكونات - مع هيمنة المكون الشيعي! -، وغيرها من التجريدات والاسقاطات على الديكور السياسي.

وعلى الرغم من ان الحزب ابتعد اشواطاً عن السلفية الدينية المتزمتة، ونبذ نظرية السلطنة الاسلامية العثمانية القديمة، وتبنى مبدأ الشورى، الا انه لم يحسم امره بعد فيقرر ما إذا كان يود التأكيد على هويته ونهجه الاسلاميين، وتطبيقهما في العراق، بغية بناء دولة اسلامية، او ينتظر اقرانه من السنة الاخوانيين في مصر وغيرها، لانارة الطريق له.

اما الاطراف الاخرى فانها تعاني من نفس المعضلة، ولكن باشكال والوان مختلفة. فبالنسبة للتيار الصدري - الذي يتمتع بنفوذ وشعبية في المناطق الشيعية الرئيسية - فحدث ولاحرج. لقد قال لينين، في معرض وصفه لحزب الاشتراكيين الثوريين في روسيا - اثر تحولهم، في

خضم ثورة شباط/فبراير ١٩١٧ الى اكبر حزب جماهيري في البلد - وفي اشارة الى انعدام البديل لديه، إن الحزب عبارة عن «صفر ضخم»! ويبدو أن التيار الصدري، مع جلاء القوات العسكرية الامريكية، بدأ نجمه بالافول، ويقترب به العد التنازلي من «صفر ضخم»! وانشقاق التيار واختلافاته ماهي الا نتيجة لانعدام بديله، وليست سبباً لضعفه! وتدني شعبيته وابتعاد الشبيبة عنه يفسران تصرفاته الهستيرية، وتصرفات عصاباته حيال التطلعات الحديثة للشبيبة العراقية المعاصرة، كما الحال حيال شباب الايمو في العراق.

وبالنسبة للتيارات الطائفية السنية فانها لازالت تحن للماضي وتملك اصفارا لابدائل.
ويعاني التحالف الكردستاني، رغم تهديد رئيس الاقليم باقامة دولة كردية مستقلة، انعدامَ رؤيةٍ، وغيابَ استراتيجية بناء دولة على صعيد العراق ككل، او في الاقليم بحد ذاته، حيث لم تكنْ لدى التحالف رؤية لبناء الدولة العراقية على انقاض النظام الطاغي، واختار الذهاب مع التيار، ومع ما تشتهيه الاطراف الاخرى، وبخاصة الامريكية، لتشكيل سلطة المحاصصة الطائفية والقومية والمذهبية.

اما ادعاء البارزاني الراهن عزمه إعلان دولة كردية، فما هو الا مشروع تحويل السلطة الموجودة في الاقليم الى دولة، وهو لايمثل بديلاً او مشروعاً يمتلك حظوظاً، بل هو رد فعل وخيبة امل من مسارات بغداد السياسية. وبعيداً من سوق المزايدات، لاتشبه السلطة الاقليمية في كردستان، رغم منجزاتها، دولة، ولاتحمل مقوماتها. إن تجربة ال ٢٠ سنة الماضية اثبتت أن الاقليم كان باستطاعته تشكيل دولة أمر واقع، في كردستان، ولكن السياسات التسلطية للحزبين، والمسابقة السلطوية بينهما، لاقتسام مناطق النفوذ، والسيطرة على الموارد والكمارك (وما سمي بالحكومة الكمركية)، حرمت الشعبين، الكردي والعربي، على السواء، من فرصة ثمينة لبناء تجربة ديمقراطية حديثة، تكون سندا وظهيراً، ومعبراً لبناء عراق ديمقراطي حديث.

امريكا والدولة العراقية: بوش لم يمت في بابل!

بسبب الحروب المتكررة (الحروب الثلاث الكبرى في ظرف ٢٠ سنة) وعوامل كثيرة اخرى، تحول مشروع الدولة العراقية - مع مر الزمن - الى سلطة بعثية دكتاتورية شمولية، فاقدة لكل ملامح ومقومات دولة حديثة. ومع بدء الغزو الامريكي، سقطت بغير رجعة، وبسقوطها دخل المجتمع العراقي في مرحلة تعد من اكثر مراحله - سياسيا واجتماعيا- خطورة ودموية.

بالاضافة الى أن المجتمع العراقي لم يكن مهيأَ بعد لخوض سيرورة اصلاح الدولة البعثية، او

اسقاطها وبلورة بديلها، جاءت قرارات وممارسات المحتل الامريكي سنة ٢٠٠٣، ومابعدها، لتزيد الطين بلة. حيث انه - بخلاف المحتل البريطاني الذي قام ببناء دولة حديثة تحت مظلة الانتداب والوصاية - دمر الدولة كاملة وادخل المجتمع في حالة من الاحتراب والفوضى. المحتل الاول اشرف على مخاض ولادة اول دولة عراقية حديثة - بعد قرون من سقوط بغداد بيد المغول البرابرة - اما الثاني فأشرف على احتضارها واطلق عليها، مع النزول العسكري في بغداد، طلقة الرحمة. وبعد ان قرر بوش أن لايموت في بابل - مثل الاسكندر الكبير- غادرت القوات الأمريكية الاراضي العراقية، وترك المحتل المغادر الحبل على الغارب للقوى المحلية نابذة المركز، من دون ان يتحمل اية مسؤولية، جراء تدميره للدولة والمجتمع العراقيين، بل حتى لم يتحمل عناء إخراج العراق من طائلة البند السابع، رغم ان سفارته الاخطبوطية جاثمة على صدر البلد.

ولدى مراجعة سير الاحداث، التي تلت السقوط، يتبين أن امريكا لم تكن مهيأة لمرحلة مابعد السقوط. فتجربة مجلس الحكم البريمري، أو السعي لبناء سلطة الطوائف والقوميات والاعراق والقبائل، شبيهة بتجربة لوياجورغا - اي المجلس القبلي المسمى جزافاً بالبرلمان الافغاني-، والخطوات اللاحقة المتمثلة بحل الجيش وكافة المؤسسات الامنية، ووضع مسودة دستور طائفي ومذهبي وعرقي، واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، بموجب رزمة كاملة من القوانين البريمرية، التي تثبت هيمنة الدول الامبريالية الكبرى وشركاتها على الدول الصغرى واقتصادياتها، والخ...، إن كل ذلك، وغيره من الخطوات، لم تكن تمت بصلة لسيرورة اعادة بناء الدولة في العراق، وتشكلها المدني والديمقراطي الحديث.

بالاضافة الى كل ذلك، فقد سار الاحتلال والسلطة المتعاونة معه، نحو فرض وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، جملة وتفصيلاً، والاتجاه إلى بناء سلطة نيوليبرالية، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وقمعية وعسكرية، في المجالين السياسي والامني. والنتيجة المنطقية لكل ذلك هي دمار مابعده دمار، وحالة من الاحتراب والفوضى، ومئات الآلاف من الضحايا البشرية. وهي أمور معروفة للجميع.

اما السفينة العراقية فلم تجر كما يشتهي المحتل الامريكي، حيث اجبرت على الرسو، بغية الاتفاق على تسليم السلطة. ومع تشغيل الماكنة القديمة للدولة، فرضت الديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الداخلية نفسها، مرة اخرى، واملت الضرورة اعادة المياه الى مجاريها، ووضعت بعض الاتفاقيات المبرمة سابقاً، في مجال سحب يد الدولة من توفير الخدمات الاجتماعية ودعم المحروقات والخ...، المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، على

الرف! (ما اثار حفيظة صندوق النقد الدولي، الذي هدد بإلغاء اتفاقيات خفض الديون مع العراق). والالتزام الرسمي بتبني اقتصاد السوق لم يمنع العراق من العودة الى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وتحولها الى اخطبوط اقتصادي، بشكل فعلي. وتشير أرقام أوائل ٢٠١٠ إلى أن القوات الأمنية والمسلحة فقط تضم ٦٤٠،٠٠٠ عنصر، فضلاً عن ١٢٧،٠٠٠ عنصر من قوات البيشمركة، وحوالى ٧٠،٠٠٠ من أبناء الصحوات. بالاضافة الى تطبيق برامج للرعاية الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي وخدمات اجتماعية اخرى، والسعي لمعالجة ظاهرة البطالة التي سجلت نسبة مئوية عالية جداً (بحسب تصريح وزير التخطيط الاسبق، الدكتور مهدي الحافظ، الذي قال إن البنك الدولي يقدر نسبة البطالة في العراق بحوالى ٣٩ بالمئة من القوى العاملة).

إذاً فإن تخلي البلد عن السياسات التي فرضها الاحتلال، في بعض المجالات، وتملصه منها، أديا الى توفير قَدْر من الأمن، ونوع من الرعاية الاجتماعية، وعودة الامور الى نصابها، وستتحسن الحالة في حال استمرار احتجاج الشعب العراقي ضد ممارسات الاحتلال والقطيعة التامة مع الاتفاقيات التي نتجت من سلطته.

ولاشك بأن سيرورة اعادة بناء الدولة العراقية، وفق اسس علمانية وديمقراطية حديثة، ايضاً، ترتبط بشكل او بآخر بنبذ السياسات التي فرضها الاحتلال فرضاً. إن تجربة السنوات الثلاث المنصرمة خير دليل على ذلك.

العراق واستحالة الدولة !

يبدو أن ما شهده العراق من تطورات، في مجال بناء الدولة وتطورها وتفككها، وصعوبة اعادة بنائها، وكذلك تأزم علاقتها بالمجتمع العراقي، اجمالاً، وبمكوناته الطائفية والقومية والعرقية، يطرح تساؤلات اكثر جوهرية، في ما يتعلق بالتجربة العراقية، وتجليات الازمة السياسية فيه، وكذلك بمجمل عملية تشكيل الدولة، السياسية: ظهورها وافولها وبقائها، او سير تطورها ونموها.

بالاضافة الى ذلك فإن تطورات السودان (انقسامه الى دولتين) والصومال- خروجه من خانة الدول السياسية وتشكيل دويلات متنافرة، وافغانستان (مجتمع بلا دولة) ولبنان (الذي يعيش في ظل النظام الطائفي في دائرة ازمة مستمرة)، او سقوط بعض الرموز الدكتاتورية في الربيع العربي، بالاضافة الى افلاس بعض الدول الاخرى، في الحوض المتوسط، بتأثير تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية، ثم بالعودة الى الوراء قليلاً، تفكك الاتحاد السوفييتي،

وظهور دزينة من الدول الاخرى، في العالم والخ...، ان كل ذلك يطرح تساؤلات عديدة تتطلب اجابات، في ما يتعلق بتغيير خارطة الدول السياسية، ويجعلنا ندرك أن ماحصل في العراق ليس باستثناء او صدفة، او نتيجة للغزو والاحتلال الامريكي فقط، بل انه يشكل جزءاً من صورة اشمل في الاقتصاد السياسي الرأسمالي المعولم والمتوحش. على ضوء ذلك، وبقدر ما يتعلق الأمر بالتجربة العراقية، سنتناول الموضوع، في عدة محاور ونقاط رئيسة.

اولاً: الدولة والسياق الثقافي!

تعود استحالة تشكيل الدولة، في العقد الفائت - بالاضافة الى الاحتلال والغزو والدمار الذي لحق بالمجتمع العراقي، من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - الى السياق الثقافي المتمثل بسيادة افكار ومفاهيم وممارسات سياسية نشأت وترسخت خلال القرن المنصرم - وبخاصة في النصف الثاني منه، اثر نيل الاستقلال وثورة تموز/يوليو عام ١٩٥٨ - بسبب نشاط وهيمنة القوى القومية العربية، من جانب، واعتماد الدولة العراقية على الطائفية في بنيتها، من جانب آخر...

طوال عقود سعت الحركة القومية العربية، المتمثلة بالتيار البعثي القومي المتطرف، الى بناء دولة قومية، وفق مفاهيم وافكار ونظريات قومية تضرب بجذورها في منظومة افكار ونظريات المدرسة الالمانية - والى حد ما الإيطالية - التي تعتمد اللغة والدم في النظرة الى الامة والقومية، وتنطلق منهما لبناء دول قومية، لتكون اداة ورمزاً لتشكل الامة والقومية. ان المنظرين الاوائل للنزعة القومية العربية المتطرفة، امثال ساطع الحصري وميشيل عفلق وغيرهما، تأثروا بتلك المدرسة وبنسختها الشرقية اي «الطورانية التركية»، واعتمدوا عليها لبناء الاساس النظري للنزعة القومية البعثية وفرضها، كتقليد ثوري - بحسب تعبير هوبسباوم - في البيئة العربية. وما جدالات الحصري مع خصومه الفكريين، حول الهوية، وحول القطرية والاقليمية والوطنية، في اصقاع العالم العربي، الا لتزيد من تطرف الفكر القومي، وتبعده أشواطاً كبيرة عن نظريات المدرسة الفرنسية، التي تعتمد الانتماء الوطني والجغرافي...

وما زاد الامر صعوبة هو ان ظهور ونمو وتطور تلك الافكار والنزعات كان معقله العراق وسوريا، اللذان يتمتعان، كلاهما، بتنوع عرقي وديني وطائفي ومذهبي. وقد انتشرت تلك الأفكار، بشكل جنوني، حيث انها اصبحت دين الطبقة المتوسطة المدينية الصاعدة، التي افتقرت لكل تماسك. الا ان تلك النزعة لم تستطع، بشكل عام، ان تكون بديلاً لتماسك اجتماعي جديد يحل محل الانتماءات القبلية والاثنية والمذهبية القديمة. وبالتالي كلما تعرضت الدول القومية

الناشئة الى ازمة تهدد كيانها او وجودها، كلما راحت تعتمد على الطائفية والقومية في بنيانها الاجتماعي، وتتمسك بهما، كهوية ثابتة، وتستقوي بهما. بل وصل الامر الى استخدام النزعة القومية العربية، بشكل شوفيني، يذكرنا بالممارسات الفاشية، كما الحال مع قصف صدام لمدينة حلبجة الكردية بالغازات السامة.

لازال الشعب العراقي متأثرا الى درجة كبيرة بتلك الافكار والنزعات والممارسات، التي تسود، في طروحات معظم التيارات القومية والدينية والمذهبية، وحتى اليسارية، أحياناً. وهي تقف حجر عثرة امام الاقرار بدولة المواطنة، والاعتراف بحقوق مواطنة متساوية، وقيم ثقافية مختلفة، وعائقاً بوجه سيرورة اندماج مختلف مكونات البلد في اطار عراقي مشترك. وازالة تلك العراقيل تتطلب اجراء تغييرات ثقافية وسياسية كبيرة، بغية خلق المستلزمات الاجتماعية والسياسية والثقافية الضرورية لبناء الدولة، وإلا تصبح المهمة مستحيلة.

ثانياً: الدولة والبنية الاقتصادية

بخلاف الدول الوطنية والقومية التي تشكلت في اوروبا، مع تطور علاقات الانتاج الرأسمالي والثورات السياسية والصناعية، وسيادة نمط انتاج جديد، وتطور السوق الداخلية، وصعود واستلام طبقة سياسية برجوازية ناشئة لهرم السلطة، فان الشرق الاوسط شهد تفكيك امبراطوريات – العثمانية تحديداً – ثم تشكيل دول ودويلات وكيانات سياسية مصطنعة، على انقاضها، البعض منها ليس قابلاً للحياة وبعضها الآخر لازال يعاني آثار التقسيم الاستعماري والامبريالي.

والدولة العراقية الحديثة او المعاصرة، تحديداً، لم تكن امتداداً لتطور القوى الانتاجية والسوق الداخلية، وتماسك وتشابك العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في البلد، الذي يفترض بالضرورة علاقات سياسية واقتصادية ارقى، ودولة وطنية تنسق وتدفع العجلة الاقتصادية، وتعجل بالتماسك وإنشاء النسيج الاجتماعي المطلوب، بل ظهرت كاستحقاق تقسيمي بين الدول الامبريالية الكبرى (بريطانيا وفرنسا) آنذاك، وحملت معها بذور ضعفها وانقسامها.

وبالاضافة الى مشكلاتها العويصة، المتعلقة بالسيادة الوطنية (الوصاية و والانتداب)، وحرمان الطبقة المتوسطة الجديدة من اية آلية للمشاركة السياسية، واحتكار مؤسساتها بيد البرجوازية الكبيرة الصاعدة، وكبار الملاكين الاقطاعيين، خلال الاحتلال البريطاني، فانها اعتمدت، في اساسها الاجتماعي، النهج القومي والطائفي، حيال سائر المكونات الاجتماعية

الاخرى، وحرمت الكثير من رعاياها العراقيين من الجنسية، بموجب قانون الجنسية العراقية السيىء الصيت، وفشلت في تحقيق عملية التماسك الاجتماعي والاقتصادي المطلوب بين سكانها.

وجرى الاسوأ، عقب اكتشاف النفط والغاز الطبيعي. فبغية اشباع حاجة المجتمع الرأسمالي الصناعي المتطور لمنابع الطاقة، احتل البلد، بشكل تدريجي - في منظومة العلاقات الدولية الرأسمالية، وفي اطار نمط الانتاج الرأسمالي المعولم - موقعه ومكانته كقوة اقتصادية تابعة، منتجة للنفط والغاز الطبيعي، وباستثناء الفترة الخاصة بتشكيل مجلس الاعمار في العهد الملكي في الخمسينيات من القرن المنصرم، اتبع سياسات واستراتيجيات اقتصادية تعزز من موقعه هذا. وبقدر ما كان ينشد البلد استقلاله السياسي، راح يفقد، بشكل مطلق ومفرط، وبسبب السياسات الاقتصادية المذكورة، كل استقلال اقتصادي.

وداخلياً، راحت تنفصل الدولة، بشكل تدريجي، عن اساسها الاجتماعي، وتتشكل كسلطة فوقية خاصة، مستقلة بحد ذاتها، وراحت تنقلب العلاقة الى النقيض، ورأساً على عقب، بحيث بات يعتمد المجتمع، مذاك فصاعداً، على الدولة، في وجوده وحياته.

وفي الوقت الذي وفرت فيه العائدات النفطية الضخمة، بسبب ارتفاع اسعار النفط، في العقد السبعيني للقرن المنصرم، فرصة سانحة لتقويم العلاقة وتصحيحها، زادت تلك العلاقات استقطاباً وتفاقماً، ومع سيادة النهج القومي والشوفيني والطائفي المهيمن، تحولت الدولة الى ماكنة عسكرية، تشبه الى حد كبير الماكنة الفاشية، وتمت عسكرة المجتمع العراقي، و جرى سد طريق تحوله الى مجتمع ديمقراطي و علماني حديث.

ثالثاً: الدولة والهوية (الوطنية والقومية)

لقد شهد العراق طوال قرن كامل تطورات كبيرة، باتجاه التحضر والتمدن المعاصرين، ونتيجة لتغلغل نمط الانتاج الرأسمالي وتطور العلاقات الانتاجية الحديثة، وتفكك وتحلل الانماط الانتاجية الزراعية والمشاعية، والحياة البدوية القديمة، ثم ظهور النفط وتدفق العائدات النفطية على الدولة، نشأ مجتمع حضري حديث. وبنتيجة الهجرة الداخلية الواسعة من المناطق الزراعية والبدوية والجبلية إلى المدن، تطورت بوتيرة متسارعة غير مسبوقة تاريخيا مدنٌ كبيرة وضخمة. تغيرت ملامح المجتمع العراقي القديم بغير رجعة، وانهارت فيه الاسس القبلية والعشائرية والحياة البدائية الرتيبة للمدن الصغيرة، وتغيرت الهويات الاجتماعية التي لم يطَلْها تغيير اساسي لمدة قرون، واتجهت الى الاندماج، في اطار هوية عراقية مشتركة.

ويكفي ان نشير الى التطور والانفجار السكانيين، حيث ان سكان العراق، اوائل القرن العشرين، وغداة تشكيل اول دولة عراقية حديثة، كان اقل من ٥ ملايين نسمة، والآن، ها هو يقارب الثلاثين مليون نسمة. وبالإشارة الى عدد سكان العاصمة بغداد، البالغ ٧ ملايين نسمة، نلاحظ أنها قاب قوسين او ادنى من خانة المدن الحضرية العملاقة (mega city)، في العالم. ويمكن التذكير، أيضاً، بأن مساحة السفارة الامريكية في المنطقة الخضراء، التي احتلتها امريكا، توازي مساحة دولة «الفاتيكان».

وبالنظر الى علاقة الدولة بالمجتمع العراقي الناشىء، فقد اتسمت بالتناقض وبدينامية استقطابية، وكلما تطور المجتمع العراقي وزاد تحضره وتمدنه، وقع في تناقض مع الدولة، واصطدم بهويتها وطبيعتها ونهجها، وبالكثير من سياساتها، وترتبت عليه الكثير من التوترات والانفجارات الاجتماعية. وقد تداخلت عوامل عديدة في التغييرات والتحولات المذكورة، اهمها: الانقسام الطبقي المتزايد في المجتمع، وازدياد حجم ومكانة الطبقة العاملة ودورها النضالي، وكذلك تصاعد حدة التوترات الطائفية والمذهبية والعرقية، او تفاقم الخلافات الاقليمية والدولية، نتيجة لتجاوز العراق الحدود المرسومة له على الصعيدين الاقليمي والدولي (الحرب مع ايران واحتلال الكويت والسعي لامتلاك اسلحة الدمار الشامل وغيرها)، وبات الوصول الى حالة ارقى عبر نفي العلاقة المتناقضة بينهما، والدخول في طور اعادة استقطاب جديدة، إما بإصلاح تلك الدولة، او اسقاطها والتخلص منها، ضرورةً قصوى. ومع ازدياد حدته، لم يكن امام المجتمع والدولة العراقيين سوى أحد خيارين: رفع التناقض والبدء بإصلاح سياسي شامل، او ترك المجال لمنطق التناقض المحتدم يأخذ مساره.

الا ان التدخل الدولي وبدء الغزو الامريكي للعراق قلبا المعادلة رأساً على عقب، حيث أنه تم رفع التناقض، شكلياً، بواسطة عامل خارجي، من دون ان يعني ذلك أنه حُلّ، جوهرياً، وحيث ان السلطة التي حلت محل القديمة، بدلاً من أن تفهم ماهية التناقض وابعاده وجذوره، اكتفت بالتعامل مع تجلياته وعوارضه، واوجدت آليات توفيقية لكبحه وإدارته. إن اسلوب المحاصصة الطائفية والمذهبية، والقومية، لم يكن الا تحايلاً على المشكلة، وترقيعاً للتناقض الشائك، ليس الا. وكذلك، فإن اجراء سلسلة من الانتخابات، في السنوات الثماني الفائتة، اتسمت بالطائفية والصراع المذهبي والعرقي، لم يكن يمثل خطوة باتجاه البدء بسيروة بناء جديدة.
كما ان معظم النقاشات الهامة، التي ظهرت اثناء مناقشة مسودة الدستور العراقي، المتعلقة بتحديد هوية العراق – هل هو بلد عربي، أم إسلامي، أم عراقي، أوغير ذلك – تم حلها بواسطة آلية التوافق، السيىء الصيت! والنتيجة ان العراق ضائع بين مشاكل التعريف بالهوية.

وعلى رغم ان العراق كان مهيأً لذلك، وكان بالامكان التأكيد، من الناحية الدستورية والسياسية، على دولة المواطنة المتساوية، ثم التأكيد على الهوية العراقية المشتركة – حيث للبلد تاريخ نضالي مشرف، في هذا المجال، لعبت فيه الاحزاب اليسارية دوراً بالغ الاهمية، في تعزيز الهويات الاجتماعية الجامعة، في خضم محاربة الاستعمار البريطاني – والاقرار بالحقوق الثقافية لكل مكون من مكوناته. الا انه جرت تشظية الهوية العراقية الى هويات محلية وثانوية، وفي نهاية المطاف، إن ما بات يحمل اسم الدولة، في العراق، لم يعد يحمل اي هوية. فالمحتل الامريكي، والقوى الطائفية والمذهبية والقومية، المهيمنة، نزعوا عنها كل هوية، وسميت، بالتالي، بدولة المكونات، بحيث باتت مسخاً بعدة وجوه: اسلامي، وعلماني، واستبدادي ديمقراطي، وهلم جرا.

رابعاً: الدولة الاتحادية والدولة المركزية

ان وثيقة الدستور العراقي تحمل في طياتها الكثير من التناقضات المستعصية. وهذا الدستور لايقدم حلولاً محددة للعلاقة بين الدولة ومؤسساتها، وبينها وبين اقاليمها، ولايحدد صلاحياتها، واختصاصات كل منها. وبالتالي فالخارطة التي رسمها الدستور للدولة هلامي، وغامض، وبدون فائدة، ولن يعود اليه احد – وبخاصة من قبل القوى السياسية المتنفذة –، في غمرة صراعاتهم السياسية على السلطة والمال والنفوذ.

لقد أقر الدستور بطابع الدولة الاتحادي، من جهة، كرد فعل على السلطة المركزية المفرطة للدولة البعثية القديمة، ومن جهة اخرى، بمثابة حل للقضية الكردية في العراق، والاعتراف بإقليم كردستان. بينما بقيت السلطة الاتحادية مجرد حبر على الورق، حيث لم يجر، لحد الآن، بناءٌ فعلي للمؤسسات الاتحادية الدستورية (ولعل الاشارة الى المادة ٦٨ من الدستور، المتعلقة بتشكيل مجلس اتحادي، خير دليل على ذلك).

وحل اشكالية مركزية الدولة من عدمها لم يطرأ عليه أي تغيير، حيث ان صراع البارزاني مع المالكي، في الآونة الاخيرة، فتح الباب على مصراعيه امام هذه المعضلة، التي تنذر بمزيد من الاستقطابات والتجاذبات الحادة حولها. ان ممارسات الدولة الراهنة، بقيادة المالكي، تأتي في مضمار التعزيز المتزايد للنزعة المركزية، وتحويل مجالس المحافظات ظلاً لها، وأذرعاً لسلطانها. بينما تزداد المطالبة بصلاحيات اوسع، على صعيد المحافظات، وصولاً الى المطالبة بإنشاء اقاليم جديدة (مطالبة محافظة صلاح الدين بإنشاء اقليم اتحادي)، او تزايد المطالبة بانفصال اقليم كردستان، تخوفا من تكرار التجربة البعثية القديمة. وعليه، لا يوجد اي توافق او انسجام، بين المسار الاقليمي – المحلي والمسار المركزي، او الاتحادي.

والصراع على اشده، في العراق، حول هذه النقطة، تحديداً، ومعظم الآراء لا زال يُبرِز ضعف السلطة المركزية، في العراق، ويعتبره تحفيزاً للانفلات الامني، وطريقة للمساعدة في نشوء إمارات واقاليم وسلطات محلية، وسلطة طوائف وجماعات مختلفة، تؤدي في نهاية المطاف الى تقوية روح اقليمية ومحلية وعشائرية، ونزعات طائفية، وإعادة انتاج قيمها، وتساعد على ترسيخها على حساب القيم والأعراف الحضرية والديمقراطية، وتقوض الولاء للدولة والوطن، بينما الآراء المناهضة له تتمسك بالهويات الطائفية او العرقية (الاكراد والسنة)، لمناهضة النزعة المركزية المتصاعدة، او تعتبره في ذاته مناهضة للديمقراطية وللتعهدات الدستورية القديمة، وتكراراً للماضي البعثي الغاشم. وبالنتيجة، لايعرف العراق اين يتجه: في المسار الاقليمي- الاتحادي ام في المسار المركزي الشمولي.

هذا ويبدو أن الاشكالية العراقية، وصعوبة حلها، والسعي الى ايجاد حلول توفيقية لها – مثلها مثل سائر المشاكل الاخرى – ناتجة من اسباب اعمق بكثير. إن سيرورة تشكل الدول الوطنية والاتحادية كانت امتداداً لتطور الصناعة الداخلية، وسيطرة نمط الانتاج الرأسمالي، في مناطق جغرافية وديموغرافية محددة، في الغرب. وهي أوجبت تطور العلاقة بين الممالك والامارات والسلطات المحلية الى حالة ارقى، ثم الاندماج والتشكل والتمثل في دول وطنية واتحادية. أما في العراق – شأنه شأن الدول الاخرى، في الشرق الاوسط – فالعملية توقفت بمجرد بناء الدولة المركزية، واتخذت مع صعود العساكر الى السلطة منحى اكثر شمولية واستبدادية، ولم تبدأ السيرورة المعاكسة لذلك، اي تجزئة وتفكيك السلطة المركزية، في وحدات سياسية وادارية اصغر حجماً (المحافظات، الاقاليم، الكومونات والخ...)، استناداً إلى القاعدة الديمقراطية، والانتخابات الحرة.

لم يتم تشظي السلطة المركزية للدولة، بشكل ديمقراطي حر، وفي اطار صراع مدني وحضاري، وبأسلوب سلمي، عبر مؤسسات الدولة. واليوم فإن الخوض في تجربة كهذه، في بلد اصابه الدمار والخراب، سيرورة بالغة الصعوبة، في بلد لا زال يعيش وسط تناقضات طائفية وعرقية متعددة. وعلى رغم ذلك، فإنها خطوة لامناص منها للعراق، لتعزيز البناء الديمقراطي للدولة الحديثة، بغية تجنب العودة الى الماضي الشمولي الدكتاتوري، والوقوع في الفوضى ومستنقع الدويلات المحلية، والسلطات الصغيرة. ان فشل هذه الدول في البناء الديمقراطي اللامركزي يمكن ان يدوم لفترة غير قصيرة، ما يعني أن مصيرها قد يتعرض للتشظي والصوملة، في أسوأ الاحوال!

وثمة نقطة اخرى نود الاشارة اليها، وهي أنه، بخلاف ما يذهب اليه البعض، من أن تقسيم

السلطة المركزية (سواء بشكل اتحادي واسع، او ضيق) يحمل في ذاته بذور الانشقاق والانفصال. يكفي ان نشير الى تجربة الامبراطورية العثمانية، هذه الامبراطورية الكبيرة التي كانت تحكم العالم العربي لقرون، بل وصل سلطانها الى اوروبا الشرقية، لم تكن مركزية بما يكفي، وتركت لحكام كل بلد، وكل منطقة، سلطات واسعة لإدارة شؤون مقاطعاتهم، فلم يكونوا، في زمن العثمانيين، مقيدين بالحدود والاقفاص الجغرافية المصطنعة، كما هي حالنا الان. إن الاستفادة من تلك التجربة، في البناء الديمقراطي الحديث، كفيل ببناء دول ديمقراطية حديثة، ويهيىء مستلزمات وحدة الدول، من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستقبلاً. إن الوحدة الحقيقية، لا تلك الموهومة، في العالم العربي، وحدة مرجوة، مثلما نشهد، حالياً، في الاتحاد الاوروبي. وثمة، بالضرورة، دور لليسار الفعلي، في بلورة برنامجها، ووضعها موضع لتنفيذ.

خامساً: اليسار ومفهوم الدولة العراقية

لا زال العراق يعيش، بسبب حماقات البرجوازية العراقية وافكارها وسياساتها وممارساتها السلطوية، في نفق مظلم. وإن الطبقة العاملة والكادحين والطبقات المحرومة الاخرى، تدفع، بشكل يومي، ضريبة حماقتها وبلادتها. اما القوى اليسارية والتحررية فإنها متأثرة، بدرجة او باخرى، بالسياق الثقافي المهيمن، وبالقيم والمفاهيم والممارسات الراسخة فيه، وهي تردد في احايين كثيرة افكار غيرها.

هذا ولاتوجد بين القوى اليسارية، بالاضافة الى الخلاف النظري، الذي نترك التطرق اليه لفرصة اخرى، في المرحلة الراهنة، رؤيةٌ وبرنامج مشتركان حول قضية الدولة، التي هي قضية لها ارتباط مباشر بقضية الاصلاح والثورة.. فبعضها (الحزب الشيوعي العراقي، وبعض الجماعات اليسارية الصغيرة) أيد، في البداية، سلطة المحاصصة الطائفية والقومية الجديدة، مع تحفظات بسيطة، ثم غير موقفه، في الآونة الاخيرة، ليطالب بدولة علمانية ديمقراطية، والبعض الآخر (الشيوعي العمالي) رفضها جملة وتفصيلاً، ليطالب بإقامة جمهورية اشتراكية، عبر الاستيلاء على السلطة، بقيادة الحزب الطليعي الواحد، اي الحزب الشيوعي العمالي (!!!)، لتكون سلطة الحزب الواحد، في اطار الجمهورية المنشودة.

وهناك آخرون، مثل اتحاد الشيوعيين في العراق، ايدوا، منذ سقوط النظام الطاغي الصدامي، قيام دولة علمانية وديمقراطية معاصرة، على ان تكون، أولاً: دولة اتحادية (فيدرالية) حقيقية تستند إلى الانتخابات الحرة. ثانياً: تقر بوجود الاقاليم والوحدات الادارية ذات الصلاحيات واسعة (اقليم كردستان، اقليم كركوك او فيدراليته، المحافظات) على ان يكون لكل اقليم

حكومة اقليمية منتخبة من الاسفل الى الاعلى وله سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ثلاث.

ولاشك بأن الطروحات المذكورة لازالت تتسم بالبدائية، حيث تتطلب نقاشاً معمقاً، بين مختلف الفصائل اليسارية والشيوعية، والهدف يتلخص بايجاد الخطوات الضرورية لاعادة بناء المجتمع العراقي، والدولة، بشكل حديث، أولاً، وبدء سيرورة ثورية، ثانياً، تضعف فيها السلطوية واستبداد الدولة، وتدمر قمعها، وتفكك هيمنتها، وتتيح توفر الفرص لبناء المجالس والسوفيتات والنقابات، وشتى المنظمات المدنية والتطوعية والمجالس البلدية والكومونات، لتضطلع بدورها في التغييرات الاجتماعية. وهي لا تقل أهمية، على الاطلاق، عن دور الاحزاب الثورية والتحررية، كما أنها لا بد من أن تحاول حماية كل التراث الذاتي، الذي يفترض أن يساهم بنشاط، في خلق الشروط والمستلزمات الضرورية لإلغاء الدولة، بما هي دولة، واضمحلالها، في المجتمع الاشتراكي.

المهمات المذكورة صعبة للغاية، ولكنها مطلوبة وممكنة، حيث اننا نشهد تطور المجتمعات البشرية، وتزايد وعي المطالبة بالديمقراطية والمساواة الحقة، وبحقوق مواطنة عالمية، والتغييرات العاصفة، في ثقافة التحرر والتطور، والمظاهرات المليونية في قلب المدن العملاقة، التي تتحدى السماء.

إن على الحركة اليسارية والتحررية في العراق، من خلال هذا المنظور الاممي، ان تعي حقيقة دورها المصيري، وهي اهل لذلك. حيث ان نضالها، كجزء من نضال وقوة الطبقة العاملة والكادحة، ساهم في إنتاج الثورات والمعجزات، في تاريخ سابق. ولكن المصيبة ان هذا الوعي لم ينشأ بعد. ويجبرنا ذلك على أن نرجع الى النقطة التي انطلقنا منها، ونتساءل: الى اين يسير العراق؟



الابعاد الطبقية والتاريخية لصعود الحركات الاسلامية في لبنان

الابعاد الطبقية والتاريخية لصعود الحركات الاسلامية في لبنان

المنتدى الاشتراكي (لبنان)

ما شهدته الساحة السياسية اللبنانية، في الاسابيع القليلة الماضية، من تطورات سياسية وامنية في الشمال وبيروت[1]، هو مؤشر لا يمكن تجاهله، بما له من دلالات على مدى تأزم الواقع السياسي القائم، والتناقضات التي تحكم موازين القوى داخله، وبخاصة في ظلّ سيرورة الثورات العربية، ولا سيما منها الثورة السورية، مع ما تطرحه من مشكلات، امام الطبقات الحاكمة العربية، عموماً، واللبنانيةً، بوجه خاص.

وقد يحاول البعض تفسير هذه الاحداث كأنها حصلت عن سابق تصميم، من قبل المخابرات السورية، من جهة، او من قبل المخابرات السعودية، من جهة اخرى، في محاولة منهم لتهميش الدلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الحوادث.

١) عاش لبنان في الاسبوعين الاخيرين من شهر ايار ٢٠١٢ أحداثاً امنية خطيرة بدأت باعتقال احد قيادي التيارات السلفية في شمال لبنان وهو شادي المولوي، للاشتباه بعلاقته بتنظيم القاعدة (من دون ان يعرف حتى الساعة اذا ما كانت هذه التهمة فعلية او ملفقة). وتبعاً لعملية الاعتقال بدأت اعتصامات تخللها حرق للدواليب واقفال للطرقات استمرّت لايام في طرابلس، مما ادى ايضاً الى مواجهات ما بين مجموعات اسلامية متعددة والجيش اللبناني، وكما تخلل ذلك ايضاً مواجهات ما بين منطقتي باب التبانة (ذات غالبية سنية) وجبل محسن (ذات غالبية علوية).
وتبع ذلك مقتل الشيخين أحمد عبد الواحد ومحمد مرعب على يد عسكريين من الجيش اللبناني على حاجز للجيش في عكار من دون ان تتضح حتى الساعة ملابسات الحادثة، مما ادى الى حالة استنكار واسعة، وتحركات اهلية، وامتدت الشرارة الى طريق الجديدة (في بيروت) حيث خرج شبان من تيار المستقبل يحتجّون على مقتل الشيخين، ومن ثم آلت الامور الى حملة مسلّحة، وإلى اخراج شاكر البرجاوي رئيس «التيار العربي» (حليف قوى ٨ اذار) من محلة الطريق الجديدة. وبعد ذلك تم اطلاق سراح شادي المولوي بكفالة مالية، وصرّح الاخير ان اطلاقه «عزّة لطرابلس وللاصوليين».

فكل من قوى ١٤ و٨ اذار تبنّت بشكل واضح الحلّ الامني، وإن اعتمد كلّ منهما لباساً مختلفاً، فمثلاً دعت قوى ١٤ اذار، في بيانها، تعقيباً على احداث طرابلس، الحكومة الحالية للاستقالة، معتبرةً «ان الهدف من الاستقالة ليس الاقتصاص من حكومة ميقاتي، وانما المجيء بحكومة انقاذية تستطيع ان تقدم معالجة جذرية للانكشاف السياسي والامني في البلاد.»[٢]

بينما كان ردّ الوزير جبران باسيل الاكثر تعبيراً عن موقف ٨ اذار العام بهذا الشأن، حيث قال: «لماذا يريدون اسقاط الحكومة، حتى تحل محلها حكومة التكفيريين، ومشاهد الفلتان والتسيب وحكومة تهديم الجيش وحكومة «الجيش السوري الحر»»؟[٣]

فالمنطق الذي تعتمده القوى الحاكمة، بمواليها ومعارضيها، والذي يختزل معظم المسائل في البلد في مقاربات مؤامراتية، يرتكز على مقاربة سياسية تعتبر ان اسباب هذه الانفجارات الموضعية، في الواقع السياسي اللبناني، هي نتيجة التصرّف اللاعقلاني للاهالي. إنه، كما يصفونه: «غضب الاهالي»، او كما وصفه وزير الداخلية مروان شربل: «فشّة خلق».

وبالطبع، فالاهالي هم بطبيعتهم «لا عقلانيون»، بحسب طريقة الرؤية هذه، ينجرّون الى ايعازات ومؤامرات الدول الاقليمية المؤثّرة، كالنظامين، السوري والسعودي. بينما هم، أي القوى الحاكمة، يظهرون دائماً في الزّي العقلاني، المدني، الذي يتسلّح بسلطة الدولة والقضاء والمؤسسات المدنية والعسكرية (لتهدئة الاوضاع ومعاقبة هؤلاء الاهالي اللاعقلانيين!). وهذا هو فحوى مواقف كل من جماعتي ٨ و١٤ اذار في مطالبتهما بحماية البلاد من خطر «الانكشاف الامني والسياسي».

هنا لا ننفي تدخّل الدول الاقليمية والعالمية في احداث لبنان، وخاصة كلاً من النظامين السوري والسعودي خاصةً، ولكن هذا التدخّل لا يأتي من دون بيئة تؤمّن له منفذاً، وهو بطبيعة الحال ناتج بشكل مباشر من سياسات الطبقة الحاكمة القائمة، وليس نتاج «لاعقلانية الاهالي» المزعومة، او «انتصار التقاليد والعادات على الدولة»، وخاصة انه كلّما تحصل هكذا حوادث، أكان في الضاحية الجنوبية لبيروت او في البقاع او في الشمال، وغيرها من المناطق، يبدأ أنصاف المثقفين حينها بترديد عبارات «كالتمرّد على هيبة الدولة» و«الهجوم على المؤسسات» الخ...

---

٢) جريدة الاخبار اللبنانية، الجمعة ٢٥ ايار، ٢٠١٢.

٣) المصدر نفسه

وهذا الخطاب هو السلاح الأبـرز من أجل تجاهل الخلفية الطبقية، والعمق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الحـوادث، وما تعكسه من تناقضات، على مستوى الساحة السياسية اللبنانية، فضلاً عن التناقضات الطبقية القائمة في واقعنا اللبناني، والعربي بشكل عام.

فمن جهة، هو يشكل محاولة لمعاقبة من يحاول «إفساد» حالة الانضباط داخل صفوف «الطوائف» - حيث ان هكذا احداثاً تقلل من هيمنة الأحـزاب الطائفية في قدرتها على ضبط الشارع - ومن جهة اخرى، هو ايضاً يضفي طابعاً «جاهلاً» على التعبير الطبقي الذي يتخذ هنا من الطائفية والدين مسرحاً للتعبير عن نفسه. ومن هنا تعمد السلطة الى اخفاء او تهميش البعد الطبقي والاجتماعي والسياسي لهذه الحـوادث، في محاولة منها لإعادة الانتظام، في الانضباط الطبقي- الطائفي، في آن واحد.

وهذا المنطق لا يبتعد بتاتاً عن المقاربة التي اعتمدها جزء لا يستهان به من الناشطين اليسارين واليسار الستاليني والقومي خصوصاً، والتي تنبئ بمنهج عصبوي لا يختلف عن العصبية الطائفية، التي تروّج لها الطبقة الحاكمة نفسها. فأمام كل تكرار لأعمال شغب، او احداث امنية مماثلة، يصيح هؤلاء «اليساريين» بشعار، مثل «الجيش خط احمر»، الذي اعتمده الحزب الشيوعي اللبناني، كردّ على اعمال الشغب التي جرت في الـ٢٠٠٤ في حيّ السلم، احتجاجاً على الوضع المعيشي، وفي حرب نهر البارد التي ادت الى تدمير منازل اكثر من ٣٠،٠٠٠ لاجئ فلسطيني. واليوم يستخدم في بعض الاحيان لتبرير الدعوة المباشرة لقتل «المجموعات الاسلامية في الشمال»، حيث يكتب احد الناشطين «اليساريين» المزعومين على الفايسبوك، رداً على الاحداث الاخيرة في طرابلس: «السلفي الممتاز هو السلفي الميت.»

وهنا من الضروري بالنسبة إلينا، كماركسيين ثوريين، أن لا ننجرّ الى هذا الخطاب العصبوي، وأن ننظر الى الابعاد الطبقية والاجتماعية والتاريخية، التي تنتج هكذا حركات سياسية، ونهتم بمواجهة هذا الواقع من منظور ثوري، يخدم مصلحة المجتمع ككل، وليس من منطق الاصطفاف الفئوي والعصبوي، الذي يعيد انتاج النظام الطائفي والعنصري القائم، والذي يساهم في تعزيز محاولات السلطة لاعتماد المقاربات الامنية البحتة، كما ذكرنا سابقاً (في محاولة لطمس ما تنبئ به هذه الاحداث، بخصوص مستوى الاحتقان الطبقي القائم، وتناقضاته، التي ادت الى نمو هذه التيارات السياسية الاسلامية). هذا مع العلم بأن الحلّ الامني كان دائماً خيار السلطة البرجوازية الطائفية القائمة، من اجل اعادة انتاج مسببات وجودها السياسية، واعادة انتاج خطابها الطائفي والطبقي.

في الظروف التاريخية للتعبير الديني والطائفي

ان الحركات الدينية (والطائفية)، في العالم، صعدت في واقع مجتمع تكسّرت قواعده الاجتماعية والاقتصادية، بفعل التحوّل الرأسمالي - أولاً، بفعل فرضه من قبل الهيمنة الامبريالية، وبعد ذلك بفعل التحوّل الحاد للعلاقات الاجتماعية الداخلية، ما ادى مع الوقت الى صعود طبقة برجوازية محلّية، ونشوء دولة رأسمالية برجوازية».[٤]

طبقات جديدة حلت محل طبقات قديمة، ولكن هذا التحوّل الرأسمالي لم يكن واضح المعالم، بل انه تمّ بشكل متفاوت ومركب، بنفس الوقت. وقد أوضح ليون تروتسكي هذه السيرورة، على الشكل التالي:

«بالرغم من كونها مضطرّة الى اللحاق بالدول المتطورة، فالدولة المتخلّفة في تطورها لا تدخل في نفس تسلسل المراحل التي اتبعتها الدول المتقدمة في انتقالها الى الرأسمالية، فإن امتياز التخلّف التاريخي يدفع الى اعتماد ما هو متوافر في الدوّل المتقدمة، متخطية سلسلة من المراحل»[٥]

هكذا يرمي الفلاحون/ات ادواتهم/ن الزراعية، وينتقلون/ن الى العمل في المصانع والمشاغل الصغيرة، او في المحلات والمؤسسات التجارية، او يمتهنون قيادة سيارات الاجرة، من دون المرور بالطريق الطويل، الذي ادّى الى تحوّل وتطوّر ادوات الانتاج هذه.

ففعل الصدّمة هذه إثر التحولات الرأسمالية الحادة، كان الحافز الاساسي مثلاً لهجرة سكان جبل لبنان ما بين ال١٨٦٠ وال١٩١٠. ويعلّل اكرم فؤاد خاطر كيف ان الازمات الاقتصادية التي مرّت بالجبل، حينها، وضعت الفلاحين امام معضلة، وهي:

«كيف يمكن ان تُجنى الاموال بشكل سريع حتى يضمنوا لانفسهم مكانة «مالك للارض»، لا ان ينزلقوا الى صفوف العمال المعدمين (اي معدمي الملكية)، وكانت الهجرة الخيار الوحيد الذي يبدو ممكناً في الافق الاقتصادي».[٦]

---

٤) كريس هارمن، النبي والبروليتاريا، مجلة الاشتراكية العالمية، خريف ١٩٩٤.
٥) ليون تروتسكي، «تاريخ الثورة الروسية»، بلوتو برس، ١٩٧٧، ص. ٢٦ - ٢٧.
٦) اكرم فؤاد خاطر، اكتشاف الوطن: الهجرة، النوع الاجتماعي والطبقة الوسطى في لبنان ١٨٧٠ - ١٩٢٠، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠١.

لكن قانون التطوّر المتفاوت والمركب إذا كان يفسر، بشكل أساسي، السيرورة الاقتصادية – الاجتماعية في البلدان المتخلفة، فهو ليس حكراً على التحوّل الرأسمالي في دول العالم الثالث فقط، بل قد ينطبق على جوانب من عملية تطور بلدان ما يسمى الشمال أيضاً، من بعض النواحي. فمثلاً هو الذي يمكن أن نفهم بواسطته واقع تقدّم كل من المانيا والولايات المتحدة رأسمالياً على بريطانيا، في مطلع القرن الماضي.

على أن الدول الرأسمالية الكبرى، ذات التطلعات الاستعمارية، عند بلوغ درجة متقدمة، نسبياً، من تطورها الرأسمالي، وازدياد حاجتها إلى المواد الاولية، والى اليد العاملة الرخيصة، والأسواق المفتوحة؛ هذه الدول ومن اجل تسهيل سيطرتها، سعت دائماً من خلال سياساتها لاستغلال التعددية الدينية والطائفية القائمة في البلدان التي احتلتها، وتصنيفها كـ «انقسامات» طائفية ودينية، وما يتلازم مع هذه السياسات من نتائج ادّت الى تفاوت في العلاقة بالثروة والنمو الاقتصادي، في ما بين المنتمين إلى هذه الأديان أو الطوائف، في المستعمرات وأنصاف المستعمرات. لا بل باتت تلك الانقسامات، وما نتج عنها من صراعات داخلية متفاوتة احتداماً، ذريعة سهلة لتدخلها فيها، لا بل لاحتلالها، تحت شعار «التدخّل الانساني» بحجة نقلها إلى الحضارة والتمدن والحداثة!

ويشرح اسامة مقدسي، في كتابه «الثقافة الطائفية»، هذه الظاهرة، بما يخص منطقتنا، في الاسطر التالية:

«الدين اصبح موقع التدخّل للقوى الاستعمارية في السلطنة العثمانية، ومن ضمن هذا الاطار عرّف الديبلوماسيون الاوروبيون معالم الاصلاح من خلال خطاب حداثي، مَصوغ بمصطلحات تعزز فكرة الصراع الحضاري الديني. كلا المشكلة (الإسلام) والحلّ (العقلانية المسيحية الاوروبية) حُدِّدا من خلال مصطلحات دينية متجانسة. علاوة على ذلك، فإن ديبلوماسيين مثل كانينغ، لم يروا في الامبراطورية العثمانية كونها متعددة الاعراق والاديان والطوائف، بل كونها دولة مسلمة ذات اقليات واسعة من المسيحيين، منتشرة في مختلف المدن والمحافظات. وهذا الفهم للامبراطورية بكونها فسيفساء، حيث ان المجموعات الاثنية والدينية تتواجد كوحدات ثقافية ومادية منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض، كان شديد الوضوح في وصف كانينغ للمسيحيين المحليين على أساس كونهم طبقات مقهورة»[٧]

٧) اسامة مقدسي، الثقافة الطائفية، مطبعة جامعة كاليفورنيا، تموز ٢٠٠٠، ص. ١٠،١١.

وهذا لا يعني ان السياسة الاوروبية هي السبب الوحيد لنشوء الطائفية، بل قابلتها ايضاً السياسة التي اتبعتها السلطنة العثمانية، والبرجوازيات التابعة المحلّية. ولعل اكبر دليل على استكمال هذا النهج هو ما نسمعه اليوم (بعد اكثر من قرن من الزمن) من السياسيين اللبنانيين، الذين يستعملون مصطلحات كـ «الغبن المسيحي» – و«كرامة اهل السنّة» و«الحرمان الشيعي»، وما إلى ذلك. حيث اصبحت هوية التعبير السياسي عن النمو المتفاوت، في التحوّلات على المستوى السياسي والثقافي والاقتصادي، تتخذ من الدين مسرحاً لها، ولكنها وفي نفس الوقت لا تعبّر عنه (اي الدين) بل عن واقع اقتصادي او اجتماعي او سياسي، ناتج من عدم التوازن في الانماء.

«فالغبن»، و«الحرمان»، و«الكرامة،» هي تعابير طبقية بامتياز، وهي تعابير جامعة في حالتها المجرّدة، بينما التعابير الطائفية المعتمدة تقلّصها من حالتها الطبقية الجامعة، لتحوّلها للخاصية الطائفية، كما أن هذه التعابير هي ترجمة للانصهار ما بين التعبير الطبقي الموضوعي، والخطاب والايديولوجية المهيمنة للطبقة البرجوازية/الطائفية الحاكمة.

وهذا ما يؤكده ايضاً اتفاق الطائف في العام١٩٩٠، حين أضيفت الى مقدمة الدستور العبارات التالية: «الانماء المتوازن للمناطق، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، هو ركن اساسي من اركان وحدة الدولة، واستقرار النظام». علماً بأن هذا التعبير الديني والطائفي يتواجد ضمن بنى تحتية طبقية رأسمالية، وهذا ايضاً ما تعززه مقدمة الدستور، بالفقرة التالية: «النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة».

التعبير الديني/الطائفي كمسرح للصراع السياسي والطبقي

إن التيارات الطائفية والدينية، خاصة، القائمة اليوم، هي تعبير عن التناقضات التي حكمت هذه التحولات داخل المجتمع اللبناني. ومع انحسار القوى اليسارية والعمالية، إبان الحرب الاهلية، رأينا ظهور الاحزاب الطائفية، كتعبير اكثر حدة، مقارنة مع الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، عن هذه التحولات الرأسمالية. فرأينا تراجع الاحزاب العابرة للطوائف، وصعوداً للاحزاب ذات النقاء الطائفي، وذات الوجه الديني العقائدي.

النزوح الى المدينة واندثار المجتمع القروي

لقد أفضت التحوّلات الرأسمالية، في لبنان، الى تطوير بعض الصناعات الحديثة، وان بشكل محدود، وهي تتواجد جنباً الى جنب مع قطاعات واسعة من الورش والصناعات واماكن العمل الصغيرة والتقليدية، التي لا يتعدى عدد العمال في معظمها الخمسة، والتي تشكّل حوالى

ال٩٠٪ من اماكن العمل[٨]. بينما الحروب المتتالية، وتوجّه الاقتصاد نحو القطاعات الخدماتية، ورفع الحماية عن القطاع الزراعي، ادت الى حصر عدد كبير من الاراضي بأيدي الملاكين الكبار، او الاوقاف والكنائس. كما تحوّل عدد واسع من الفلاحين المتوسطين الى مزارعين صغار. ولكنّ هذا الواقع ادى ايضاً الى نزوح اعداد كبيرة منهم الى المدن والضواحي، خاصة، حيث يحصّلون لقمة عيشهم من خلال العمل المياوم، او الاسبوعي، في المشاغل او في المحال التجارية. وادى التوّسع الكبير للقطاع التعليمي الى تخريج اعداد كبيرة من طلاب الثانويات او الجامعات، بينما لا يجدون في السوق اي فرص عمل تتيح لهم الترقي الاجتماعي، وحتى سد الرمق. فبعضهم يعمل كسائق اجرة أو هم من سائقي الفانات، او يعملون في السوق غير الرسمية، او غير الشرعية.

هذا وإن واقع هذا النزوح يترجم بشكل مباشر بالكثافة السكانية الكبيرة في المدن، بينما تتقلص نسب السكان في القرى، بصورة كارثية. ففي العام ١٩٥٠ كان يقدّر عدد سكان المدن (في لبنان) بحوالى ٢٢،٧٪، بينما في العام ١٩٧٠، ازداد الى ما بين ال٥٠ وال٥٩٪، وفي العام ٢٠٠٠ قدّر عدد سكان المدن ما بين ال٨٧ و٩٢٪.[٩]

وهذا الارتفاع في اعداد السكان كان يتمركز بشكل اساسي في الضواحي، فمثلاً «ما بين العام ١٩٢٥ والعام ١٩٦٩، نمت منطقة الشياح (عين الرمانة والشياح) من قرية مؤلفة من ٥٧٥ عائلة الى ضاحيتين مؤلفتين من ٤،٥٨٧ منزلاً، موزعة على ٥،٠٥٤ عائلة نووية، ما قارب حينها ٢٨،٥٦٨ شخصاً. وكان يشكّل النازحون ٧٥٪ من السكان في تلك المنطقة»[١٠]

تضخّم الطبقات المتحوّلة او الهجينة الرأسمالية

ومع تفاقم الازمات الاقتصادية على المستوى العالمي، تفاقمت هذه التناقضات، فوجدت الصناعات الحديثة الاقتصاد الوطني صغيراً جداً لها لتعمل بكفاءة، بينما ان الاقتصاد العالمي شديد التنافسية، فلا تستطيع ان تستمر هذه الصناعات من دون حماية الدولة (مثل برامج دعم الطحين مثلاً)، بينما الصناعات الصغيرة والورش غير قادرة على التطوّر من دون دعم الدولة، وغير قادرة على تعويض فشل الصناعات الحديثة في تأمين الوظائف للاعداد

٨) دراسة الاحوال المعيشية للاسر اللبنانية، وزراة الشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٧.

٩) نقلاً عن احصائيات الامم المتحدة في ال٢٠٠٢، هانز غونتر بروش، التوسّع المدني، والكوارث الطبيعية في النمو السكاني لدول البحرالمتوسط، والتغيّر المناخي في القرن الحادي والعشرين، آفس برس.
http://www.afes-press.de/pdf/Brauch__Urbanization__Natural__Disaster.pdf

١٠) فؤاد خوري، من القرية الى الضاحية، جامعة شيكاغو، ١٩٧٥، ص. ٢١،٣٣.

الكبيرة التي تقطن المدن والضواحي.

وهذا ادى من جهة الى تزايد في حجم البرجوازية الصغيرة (اصحاب المحلات الصغيرة، ومن يعملون لحسابهم)، واتساع حجم السوق غير الرسمي، ما ادى طبيعياً الى ازدياد نمط العمل العرضي (العمال المياومون، والاسبوعيون).

فيقدر مثلاً حجم البرجوازية الصغيرة في لبنان بحوالى ٢٣،٣٪ من مجمل القوى الناشطة اقتصادياً بينما تقدّر نسبة العمال العرضيين بحوالي ١٠،٣٪ من مجموع القوى العاملة في لبنان.[١١]

بالمقابل، فإن قطاعات اخرى، كالمصارف والعقارات والخدمات استطاعت ان تصنع لنفسها علاقات متينة مع الرأسمال الاقليمي والعالمي، وان تجد لها حلفاء سياسيين يؤمنون لها الظروف المؤاتية لتراكم ثرواتها. وفي نفس الوقت نرى تمركزاً كبيراً للثروة، ويبدو ذلك ساطعاً في الاسواق، في وسط المدينة، ولا سيما على مستوى ناطحات السحاب، ومظاهر الثراء الكبير، الواضحة تماماً، خاصة في بيروت. ما يؤدي، بشكل طبيعي، الى خلق احتقان متنام، في ما بين الاثرياء الكبار، من جهة، والعمال العرضيين (المياومين، او العمال الاسبوعيين، أوالعاطلين عن العمل)، ناهيكم عن الشرائح العمالية العادية، من جهة أخرى، واحتقان آخر اقلّ حدية، في ما بين البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الكبرى المهيمنة.

لكن سؤالاً بالغ الأهمية لا بد من ان ينطرح: على الرغم من هذا الواقع وما قد يخلقه من مشاعر العداء الطبقي، ما الذي يجعل هذه الفئات الدنيا بالذات تتقبل الخطاب الطائفي والديني، لا بل تلجأ إليه، في العديد من الاحيان؟

وهنا يمكن القول إنه مع غياب الخدمات والضمانات الاجتماعية والصحية، وفرص العمل، والاستثمارات في القطاعات المنتجة، وغياب الأمان الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات، ومع تراجع الحركة العمالية، في الحرب الاهلية، ولا سيما في التسعينيات من القرن الماضي، على اثر الهجمة الشرسة التي قامت بها البرجوازية المحلية، وداعموها والمتواطئون معها، المحليون كما الخارجيون (كالنظام السوري، ومخابراته، والمكلفون بمتابعة الموضوع اللبناني بين مسؤوليه)، ضد التنظيمات النقابية والعمالية، التي كانت تشكل نقطة ارتكاز لحركة الشارع بمجملها، وللتعبير السياسي للعمال والطبقات المحرومة، وجدت تلك الفئات نفسها من دون

١١) الدراسة الوطنية للاحوال المعيشية للاسر، وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٧.

صوت يمثّلها، وفي ظل واقع اقتصادي واجتماعي مُزْرٍ. وعندئذ بدت المؤسسات الدينية، كالجوامع والحسينيات والكنائس، تؤمّن، ولا تزال، ما يشّبه نقطة ارتكاز اجتماعية للقادمين «الجدد» الى «المدينة»، وتقوم المؤسسات الرعائية الطائفية، في هذه الأخيرة، عبر تقديماتها المختلفة، من دور الايتام، الى منظمات الرعاية الاجتماعية، والمستشفيات والمستوصفات والمدارس، بلعب الدور الاساسي في تأمين نوع من الحماية الاجتماعية، التي هي غائبة في هذه المناطق من قبل الدولة، مع ما يترتب على ذلك من انتاج لعلاقات تبعية بهذه المؤسسات، والفكر الذي تضخّه في المستفيدين من تلك الخدمات.

وعبر تلك المؤسسات تجد الاموال القادمة من قبل من تتعارض مصالحهم بشكل جذري مع مصالح غالبية الشعب – كالزعامات البرجوازية الطائفية، المسيطرة على مواقع السلطة المحلية، والمسخّرة جزءاً هاماً من أموال الدولة، لتقديم خدمات وتنفيعات غير شرعية لأزلامها والمرتبطين بها، ناهيكم عن السلطات الإقليمية الباحثة عن ولاءات شعبية لها في المجتمع اللبناني، سواء منها العربية الخليجية، كالسعودية، وقطر، وايران – تجد منفذاً لها، نقول، لتأمين ملاذ مادي وطائفي لهؤلاء الفقراء، وبالطبع في مقابل تأمين ولاء سياسي لها. وجميعنا يعرف مقدار التمويل العالي الذي تدفعه البرجوازية المحلية، وداعموها الاقليميون، في بناء مؤسسات رعاية طائفية ودينية، او جوامع ومراكز عبادة الخ...

وهذا هو صلب العلاقة الاعتمادية اوالتبعية التي يتم انتاجها ما بين هذه الفئات الشعبية (البرجوازية الصغيرة، والعمال العرضيين، والمعطلين عن العمل، وغيرهم من الفئات الشعبية المفقرة) من جهة، والزعماء او الاحزاب الطائفية من جهة اخرى.

وهنا فإن القدرة (المادية) لحزب الله على ضبط الشارع هي فعلياً قدرته على تأمين علاقة تبعية، عبر الضمانات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الفئات، وهذا يبدو جلياً في تركيزه على بناء الحسينيات والجوامع والمؤسسات الرعائية، التي تؤمن له امتداداً جماهيرياً. وهذا ما قام به رفيق الحريري ومن ثم سعد الحريري، من اجل خلق هذه التبعية من خلال مؤسسات الحريري والمنح وما هنالك من خدمات اجتماعية، وتوظيفية. وبناء على كل ذلك، يتمّ توجيه الاحتقان الطبقي، توجيهاً يتخذ من الخطاب الطائفي والديني خلفية «فكرية» ونفسية للعمل، ومن الفئات الشعبية المعوزة، وقدرتها على التحرك، مسرحاً له، للتعبير عن ذلك الاحتقان.

والاثبات الاكثر وضوحاً على تمظهر هذا التعبير، ضمن هذه الفئات الاجتماعية، هو من

خلال مراقبة المناطق التي تتخذ التحركات، فيها، من الخطاب الطائفي والديني مساحة لها، للتعبير عن اضطهاد ما، كالتحركات التي تحدث مثلاً في بعض مناطق الضاحية الجنوبية لبيروت، او طريق الجديدة، وبربور ورأس النبع وبرج ابي حيدر، وباب التبانة، وجبل محسن وعين الرمانة، وغيرها من المناطق. فهذه المناطق هي التعبير المديني الاكثر وضوحاً عن هذه الفئات الاجتماعية، وما تتعرض له من تلاعب بعواطفها وأفكارها، وانحيازاتها، في إطار البنية الطائفية السائدة.

هذا وإن الأرضية الجغرافية لنشوء هذه التيارات من اكثر الدلالات على صحة هذا التحليل، ويبدو ذلك اوضح بكثير من خلال النظر الى الاسباب المباشرة والراهنة، الخاصة بالشمال والبقاع، لنرى مدى استعداد هذه المناطق لصعود التيارات الاسلامية الاصولية والسلفية.

في الاسباب المباشرة والحديثة لنشوء الحركات الاسلامية، في الشمال والبقاع

ان الحركات الاسلامية في الشمال والبقاع ليست بجديدة، بل انها كانت تأخذ حيّزاً كبيراً من الحياة السياسية في هذه المناطق، منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وخاصة في ظل الهيمنة السورية على لبنان.

القبضة الحديدية للنظام السوري على المنطقة

كان كل من الشمال والبقاع قد عانى بشكل واسع من هيمنة النظام السوري على لبنان، حيث عمد هذا الأخير الى اساليب قمعية ورقابة اشدّ عليهما، من حيث انهما المنطقتان اللتان تؤمّنان معبَراً الى الداخل السوري.

> فالسياسة السورية في شمال لبنان كان لها «اهتمامات محلّية خاصة بالداخل السوري، فالسيطرة على المدينة اعطت الاسد في سوريا مكاسب اقتصادية وسياسية. وان سيطرة سوريا على السوق غير الرسمية في الشمال كانت شديدة الاهمية لعدم وجود الكثير من الخطوط الحمر في الشمال، وبسبب السياسة الخاصة التي اتبعها النظام على الشمال بسبب طابعه السنّي، ولذلك ابقيت المدينة تحت قبضة النظام السوري مباشرة.»[١٢]

هذا ولم تختلف كثيراً سياسات السلطة اللبنانية الامنية تجاه الشمال والبقاع عن سياسات

---

١٢) مركز الدراسات السورية، جامعة سانت اندروز، اسكتلندا.

النظام السوري، حتى بعد خروج القوات السورية في ال٢٠٠٥، وقد تبنت شعار الحرب على الارهاب من بابه الواسع، حيث عمدت الى قمع الحركات الاسلامية منذ التسعينيات، مع ما رافق ذلك من سياسات اعتقال تعسفية للكثير من الاسلاميين، من دون اي محاكمة. وشارك كل من ١٤ و٨ اذار في هذه السياسات، وخاصة في الاعتقالات التي تبعت احداث نهر البارد في ال٢٠٠٧ وال٢٠٠٨.

تدهور الواقع المعيشي للسكان

بالمقابل وبعد خروج الجيش السوري من لبنان في ال٢٠٠٥، تأثرت المنطقة بشكل كبير من خلال اغلاق الحدود مع سوريا، على اثر توتر العلاقات ما بين السلطة اللبنانية والسلطة السورية. ومن ثم اتت كل من الحرب الاسرائيلية في تموز من العام ٢٠٠٦، ومن ثم حرب نهر البارد في ال٢٠٠٧، مع ما افضى إليه ذلك من تدهور اكبر للواقع المعيشي لمعظم الاسر، في الشمال.

> ففي محاولة للتعويض عن الخسائر التي تكبدوها في حرب تموز ٢٠٠٦، قام بعض المزارعين باقتراض المال من اجل زيادة انتاجهم، ولكن مع اندلاع حرب نهر البارد، دمّر موسم حصاد آخر». بينما ان «٦٤٪ من الاسر التي تنخرط في العمل الزراعي عانت من تراجع في الانتاجية على اثر هاتين الحربين.» [١٣]

> بالاضافة الى ذلك فإن الشمال يعدّ من المناطق الاكثر حرماناً في لبنان. «يضم الشمال كله نحو ١٧ ألف مؤسسة، في مقابل ٧٣ ألفاً في جبل لبنان، و٧٢ ألفاً في بيروت، وفق إدارة الإحصاء المركزي. كما أن حصّة طرابلس من تسليفات المصارف للقطاع الخاص لا تتجاوز ٢٪، في مقابل ٨٣٪ في منطقة بيروت وضواحيها. وبالتالي فإن مقولة تقليص دور الدولة لمصلحة القطاع الخاص لا تجد صداها هنا، ولا يقوم «السوق» بتأمين فرص العمل للشباب، ما يجعلهم رهائن «الحاجة»، وهو ما تبرهنه معدلات البطالة الأعلى بالمقارنة مع المناطق الأخرى، وكذلك معدّلات التسرّب الدراسي والأمية بين النساء ووفيات الأطفال وضعف شبكات الحماية الاجتماعية (الضمان الصحي تحديداً)... ليصبح عدد كبير من أبناء هذه المدينة خاضعاً لمؤسسات اجتماعية خيرية تابعة للزعامات السياسية القائمة.» [١٤]

ومن ثم، ومنذ بداية الثورة السورية، تشهد الحدود الشمالية والشرقية اللبنانية السورية

---

١٣) عكار المنسية، جمعية مدى، بيروت، ٢٠٠٨، ص. ٢١.

١٤) رشا ابو زكي، رحلة المئة عام بحثاً عن الطعام، جريدة الاخبار، ١٥ ايار ٢٠١٢.

توتراً دائماً، وملاحقات امنية على طريق الحدود للمعارضين السوريين، ما اضاف الى ازمات الواقع المعيشي في الشمال والبقاع تعقيدات جديدة.

الثورات العربية والثورة السورية خصوصاً

ومع تمدد الثورات العربية، ونجاح الاخوان المسلمين في الانتخابات المصرية والتونسية، واستمرار الثورة السورية، رأت الحركات الاسلامية في الشمال عمقاً سياسياً جديداً لها، وخاصة في ظل امتناع جزء كبير من اليسار اللبناني في لبنان وفي سوريا عن دعم هذه الثورة والانخراط فيها، بسبب التحاقه بالانظمة القائمة وخيانته لمصالح الجماهير اللبنانية والسورية، فاتيحت الفرصة للحركات الاسلامية لأن تأخذ زمام المبادرة على المستوى السياسي. فالانحسار القائم على مستوى الخطاب للثورة السورية، بفعل بطش النظام وهجمته الشرسة على القوى والاصوات اللاطائفية واليسارية في سوريا، التي دعمت الحراك الثوري وانخرطت فيه، وما فعله النظام من بث للطائفية، ومحاولاته ارهاب الاقليات الدينية والعرقية، لمنعها من دعم الثورة، هذا كلّه ادى الى انحياز بعض قوى المعارضة السورية الى الخطاب الطائفي والديني.

– وهذا لا يعني ان الثورة السورية انحازت الى الخطاب الطائفي والديني، حيث ان الكثير من التحركات التي تقوم بها الجماهير السورية تبرهن على اصرار هذه الجماهير على الوحدة والبقاء خارج المنطق الطائفي والعنصري، ولكن توحيد صف جميع المعارضين، في ظل حكم ديكتاتوري مجرم هو صعب، وبحاجة الى الوقت –

وبناء على هذه التغيرات السياسية رأت القوى الاسلامية في طرابلس في الحراك السوري عمقاً سياسياً اسلامياً لها، لم يكن موجوداً، في السابق، ما اعطاها حافزاً لتتوسع، ولأن يكون لها اثر اكثر فعالية، على المستوى السياسي، وذلك انطلاقاً من النافذة التي فتحتها الثورة السورية. فتظاهرة الحركة السلفية بقيادة «الشيخ الاسير»، تضامناً مع الثورة السورية، في ساحة الشهداء في بيروت، في ٤ آذار ٢٠١٢، هي من الدلائل الكبرى على اتساع الحيّز السياسي لهذه القوى.

وما زاد من قوة الاندفاع لهذه التيارات هو حركة التهجير القسري الى مناطق الشمال والبقاع، وذلك على صعيد الجماهير السورية التي تهرب من بطش النظام بها، علماً بأن الأئمة وشيوخ الجوامع، والقيادات المحلية البلدية، لعبت الدور الاساسي في عملية التضامن مع اللاجئين، ما ادى الى ازدياد النقمة على موقف الدولة «النائية بنفسها» عن الاحداث

السورية، وعن حاجات اللاجئين السوريين، والى ازدياد الاحتقان الموجود اصلاً ضد النظام السوري المجرم.

انحسار دور تيار المستقبل في قيادة الشارع السنّي

من جهة اخرى، نلاحظ انحسار قدرة تيار المستقبل، بقيادة سعد الحريري، عن استيعاب هذه التيارات تحت رايته، وخاصة بعد الانتكاسة المالية التي تعانيها عائلة الحريري، وايضاً بعد هزيمته السياسية، بخسارته رئاسة الوزراء، وايضاً بعد خسارته في المواجهة في احداث ٧ ايار ٢٠٠٨.

هنا انتقلت هذه الفئات الى التوجّه نحو بعض القيادات الاسلامية كبديل من تيار المستقبل، الذي وإن كان لا يزال يحافظ على ولاء واسع في هذه المناطق، لكن اصوات هذه التيارات تشكّل في واجهتها تحدّياً اساسياً امام احتكار تيار المستقبل القرار السياسي، على الساحة السنيّة، وهذا بدا واضحاً اثر الانتقادات التي يتلقاها تيار المستقبل من هذه التيارات، ومن قاعدته الشعبية.

ومن جهة اخرى، فإن وقوف حزب الله الى جانب نظام الاسد، واحداث ٧ ايار ٢٠٠٨، التي ادخلت معادلة سلاح المقاومة الى الداخل اللبناني بلباس طائفي، بالاضافة الى استحالة تأمين اي اصلاحات جدية من ضمن النظام القائم، ادى ذلك كلّه الى توجه جزء من هذه التيارات الاسلامية في الشمال الى التسلّح، لضمان قدرتها على فرض واقع سياسي يضمن استمراريتها.

وهنا علينا التنويه بأن هذه الحركات الاسلامية ليست بجسم او نسيج سياسي واحد، وهي تتمايز فيما بينها في السياسة واليات العمل، وهي ليست بالضرورة مسلّحة، بل هي كما اي قوى سياسية اخرى في لبنان، منها من يعتمد العمل الجماهيري السلمي، ومنها من يعتمد العمل الامني المسلّح، او الاثنين في نفس الوقت. وهذا ليس غريباً فعلياً عن الساحة اللبنانية، فتاريخ نشوء حزب الله في الضاحية والجنوب مماثل، إذ إنه في بداياته اعتمد العمل المسلّح في الداخل، ومن ثم تراجع عنه ليحصر عمله في المقاومة في جنوب لبنان، حتى عودته مجدداً الى العمل المسلّح في الداخل اللبناني، في ال٢٠٠٨.

وعلى اثر هذه الاسباب جميعها، يتنامى اليوم التيار الاسلامي الاصولي والسلفي، في الشمال والبقاع، ما يؤثر في توازن القوى السياسية القائمة، فيضيف معادلة جديدة إلى تركيبة

التحالفات السياسية، في موقعيها الموالي والمعارض، امام انحسارالتمثيل الاحادي لتيار المستقبل للشارع السنّي.

الخاتمة

وهنا تقع المسألة الاساسية، التي على اليسار عموماً واليسار الثوري خصوصاً معالجتها، وهي كيف نستطيع ان نستقطب الجماهير - التي تنحاز اليوم الى هذه التيارات الاصولية، من جهة، والى التيارات الطائفية القائمة، من جهة أخرى - الى خارجها، وأن نكسبها الى موقف طبقي لا طائفي. ذلك أننا لن نتمكن من مقاربة هذه المسألة وكأن المجموعات الاصولية هي آتية من زمن غابر، او هي غريبة عن المجتمع، اوهي تعبير «لا حداثي»، وما يستعمله البعض من مبررات للدعوة الى «القضاء على» و«اجتثاث» السلفية والاصولية من المجتمع. ومن هنا يتغاضى هؤلاء عن ان اي رد امني على هذه المسألة من شأنه ان يحفّز الاقتتال الطائفي، ويساهم في خلق الظروف السياسية التي يستطيع النظام ان يجدد لنفسه من خلالها، اذ انها فعلياً تبرر الحرب على الفقراء، بينما تتم تبرئة من هو المسؤول الفعلي عن هذه الاوضاع، وعن تدهور الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الذي اسس لوجود تلك التيارات.

ومن هنا فإن على اليسار، بشكل عام، واليسار الثوري بشكل خاص، ان ينظرا الى معالجة هذه المسألة من خلال خلق البديل السياسي والعمالي الثوري، الذي يستطيع ان يستقطب هذه الجماهير، وهذه الفئات، الى خطاب لا طائفي، وعلماني، لا أن يعمد الى تجريم هذه الشرائح، بوصمها بالـ«طائفية» وبأنها جماهير «غبية»، لأن السبب الاول لانحياز هذه الجماهير الى التعبير الطائفي والديني هو غياب الطبقة العاملة عن الصراع السياسي والاقتصادي. فالطبقة العاملة هي الوحيدة التي تستطيع ان تشكّل نقطة ارتكاز لهذا الاحتقان الطبقي القائم، والى خلق مواجهة لا طائفية وعلمانية ضد الطبقة الحاكمة، تجنباً للدخول في صراعات طائفية قد تؤدي الى تدمير المجتمع بأكمله. وهو غياب كانت قد سعت البرجوازية المحلية وحلفاؤها الاقليميون، وخاصة السلطة السورية، إلى إحداثه بهدف تدمير الحركة النقابية، وافراغها من محتواها.

وفي مقال نشره عدنان الحاج، مسؤول الصفحة الاقتصادية في جريدة السفير (بمناسبة الاول من ايار ٢٠١١)، يقول بخصوص توزع الاتحادات النقابية، حالياً:

> «قلنا ان هناك حوالى ٥٨٠ نقابة عمالية يقدر عدد المنتسبين اليها بحوالى ٥٠ الف عامل والبعض يرى الرقم كبيراً ويقول ان الانتساب الى النقابات العمالية لا يتعدى

٢ الى ٣ في المئة في لبنان، وهو رقم قريب من الواقع في ظل النقابات الوهمية التي لا يعرف مسؤولوها اسماءها على حد قول احد المسؤولين في الاتحاد العمالي العام. هناك ٥١ اتحاداً تتوزعها القوى السياسية على الشكل الآتي: ١٥ اتحاداً لحركة امل، ٨ اتحادات للقوات اللبنانية، ٧ اتحادات لحزب الله، ٦ اتحادات للحزب الشيوعي، (وهي اتحادات مختلفة بعضها مع بعض اليوم حول العلاقة مع الاتحاد العمالي العام)، واتحادان للحزب القومي، و٣ اتحادات لحزب البعث، واتحاد واحد لكل من الحزب الاشتراكي وحزب الكتائب، اتحادان مستقلان، اتحاد لتيار المستقبل بالاشتراك مع حركة امل، وهو اتحاد الجنوب. اضافة الى بعض الاتحادات المموهة ولكنها تصب لدى مرجعيات سياسية ولو كانت بأسماء مستقلة ومشتركة. وهي اقلية بعدما كانت القوة الفاعلة ايام الحركة النقابية الموحدة».

إن الطبقة العاملة اليوم تتعرض لمحاولات مستمرة لقوى النظام لتقويض صوتها، بل إخراسها، إما من خلال المحسوبيات السياسية في التوظيف في اجهزة الدولة، وبعض شركات القطاع الخاص، او من خلال الامساك بالصوت العمالي من خلال اخضاع الاتحاد العمالي العام لقرار البرجوازيات القائمة. وهذا يبدو جليّا خاصة في السنوات الاخيرة الماضية، حيث ان كلا من حركتي ١٤ و٨ اذار برهنت على أنها لن تكون يوماً حليفة للعمال والعاملات، ومطالبهم/ن. ومن هنا تصبح ضرورة إعادة بناء العمل النقابي وبناء حركة عمالية مستقلة ولاطائفية، وعلمانية، أمراً ملحاً، بل في اعلى درجات الإلحاح، لأنها فعلاً هي الركيزة الاساسية لتصويب الصراع، ودرء خطر الانزلاق الى الاقتتال الطائفي والمذهبي في لبنان.

وهناك نقطة هامة ايضًا، وهي ضرورة الوقوف بوجه الحلول الامنية، التي تروج لها السلطة والاحزاب الطائفية المهيمنة، ضد هذه التيارات، والمطالبة بدخول الدولة الى المناطق اللبنانية كافة، بالضمانات الاجتماعية وفرص العمل، والعدالة والتنمية اولاً، وليس بالسلاح.
فاليوم، بات عناصر الجيش اللبناني، كما اهالي المناطق اللبنانية، يدفعون يومياً حياتهم ثمناً لألعاب القوى البرجوازية والامنية المهيمنة، ونتيجة لسياساتها الطائفية، والاقتصادية، القمعية، التي جعلت من البلد بأكمله يعيش في حالة حرب كامنة دائمة، وعنف اجتماعي متزايد. فلا مخرج لنا من هذه الدوامة إلا من خلال بناء حركة عمالية ثورية، هي الوحيدة القادرة على إعادة استقطاب الجماهير اللبنانية، لصالح مصالحها الطبقية الفعلية، هذه الجماهير التي تنسحب يوماً بعد يوم الى مواقع طائفية ودينية، للتعبير عن الاحتقان الطبقي، وخاصة في غياب اي خيار آخر.
المعادلة، اليوم، اكثر من اي وقت مضى، هي: «إما الثورة الاجتماعية أو البربرية».



لا تحرر للمغرب،من دون الانعتاق من التبعية للامبريالية

لا تحرر للمغرب،من دون الانعتاق من التبعية للامبريالية

تيار المناضل/ة (المغرب)

نمو اقتصادي ضعيف ومتقلب، وبطالة جماهيرية ودائمة، وفساد مزمن واسع النطاق، وتفاوت اجتماعي مهول، واستبداد سياسي مستحكم يعامل المواطنين كرعايا أذلاء. ضحايا كثر على مر السنين، منذ الاستقلال الشكلي لرأسمالية تابعة ومتخلفة. حقوق سياسية مصادرة وتشريعات قمعية وعنف دائم لدولة في خدمة الأغنياء. ولكن، أيضاً، حقوق اجتماعية تاريخية منتزعة، بتضحيات هائلة، يتم تفكيكها شيئاً فشيئاً، وأملاك ومؤسسات عمومية وضعت تحت رحمة نهب الرأسمال الخاص. إنه تركيب لعوامل متفجرة عديدة. وهذا ما يدفع طبقات وشرائح اجتماعية متنوعة لساحة النضال والاحتجاج.

استبداد يبحث عن مخرج بطرق متنوعة: إدامة التبعية للامبريالية، ودوام التخلف

لقد نشأت رأسمالية المغرب، منذ البدء، كتابعة لرأسمالية المركز الامبريالي، وكان نصيبها من قسمة العمل الدولية إنتاج مواد أولية وأخرى شبه مصنعة، صناعات معتمدة أساساً على وفرة اليد العاملة بخسة الثمن، مقابل استيراد مواد عالية القيمة المضافة، في ظل تبادل غير متكافئ يديم تخلف البلد. فالاقتصاد المحلي مرتهن تماماً بالسوق العالمية، سواء تمويلاً، أو تجهيزاً، أو استثماراً، فتصريفاً للسلع المنتجة محلياً.

هذه التبعية، المتعددة الأوجه، لازمتها تبعية سياسية ترعى مصالح رأس المال الامبريالي وشريكه التابع المحلي، تبعية تتجسد أقصى أشكالها في ما يسمى تعاوناً أمنياً، حيت تجعل الامبريالية من النظام السياسي القائم دركياً لحدودها، سواء ضد الهجرة، أو ما يعتبرونه

«الإرهاب»، كما تلجأ الامبريالية عبر حلف الأطلسي لخدمات النظام، في المناطق «المتوترة»، التي تسعى لاستعادة استقرار مصالحها فيها.

إن دمج اقتصاد البلد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي يبقيه هشاً للغاية، ويبقى إيقاعه مضبوطاً، وفق تطورات الأوضاع في المراكز الامبريالية. فالسياحة مثلاً شديدة التأثر بتنامي الخوف من هشاشة الأوضاع الأمنية في المنطقة، وهذا يحصل باستمرار، كما الحال، على سبيل المثال، خلال حرب الخليج، ومع «إرهاب» ١٦ ماي/أيار بالدار البيضاء، ومؤخراً مع تفجير مقهى، في مدينة مراكش.

هذا وينطبق الأمر على كل القطاعات الموجهة للتصدير، التي تضررت بشدة، بفعل تقلبات السوق العالمية، وبخاصة السوق الأوربية، ويفقد المصدرون حصص السوق لأنهم يصدرون منتجات ضعيفة المضمون الصناعي والتكنولوجي. والمشكل بنيوي، لأن التجارة المغربية تبقى مرتكزة على قلة من المنتجات وقلة من الأسواق، فضلاً عن وجود منافسة شرسة من جانب مصدرين آخرين لنفس الأسواق، من مثل الصين والهند وتركيا ... والشيء نفسه يقال بالنسبة للتمويل عبر القروض، أو الاستثمار الأجنبي المباشر، أو عائدات عمال المهجر، أو تقلب أسعار صرف العملةالخ...

إن سمة الوضع العالمي الراهن هي الغموض، وحتى التحاليل المتفائلة تقر بأن الأزمة مستفحلة في قلب الرأسمالية العالمية، وأنها ستدوم أطول من المتوقع. فثمة تباطؤ اقتصادي، وبطالة جماهيرية، وفقر أشبه بالحال في زمن الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى لسنوات ١٩٣٠. لا أحد يدري متى وكيف سيهدأ بحر الأزمة الهائج؟ وكيف و متى وهل سينجو المركب الأوروبي؟ أزمة شديدة في اليونان وإسبانيا وأيسلندا، والبرتغال، وتطول فرنسا وإيطاليا ... مشهد عالمي مضطرب، يشهد انبثاق قوى صاعدة، مثل الصين، بوجه أخص، مع معدلات نمو سنوية لا تقل عن ١٠ بالمائة، والهند بمعدلات تفوق ٧ بالمائة، إضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا ...

هذا ولم تقف الطبقة العاملة في البلدان الامبريالية، موقفاً سلبياً، وتقبل بأن تساق إلى محرقة الأزمة الرأسمالية، بطواعية، بل خاضت وتخوض نضالات هامة، مثل الإضرابات العامة باليونان واسبانيا والبرتغال، واحتلال وول ستريت، ومسيرات الشباب البريطاني، وحركة الغاضبين، كلها مؤشرات على رفض دفع فاتورة الأزمة، ولكن؟ ولكن الأمر يتعلق برفض أهوال الأزمة الراهنة، من دون امتلاك بديل إجمالي، فما من مشروع نقيض يحظى بدعم الملايين المحتجة. يمكن توصيف المزاج الراهن على أنه رفض متزايد للرأسمالية

الاحتكارية، وتوجسٌ من بديل اشتراكي ناتجٌ من فقدان المصداقية، الذي ألحقته الستالينية والاشتراكية الديمقراطية الخائنة بهذه الراية. وبالطبع، ليس بنفس صورة بداية التسعينيات، حيث من المؤكد أننا في المراحل النهائية، أو قبل النهائية، للمناخ الذي نتج من انهيار التجربة السوفييتية، ومثيلاتها في ما كان يعرف بالمعسكر «الاشتراكي» .

إن تطورات الأزمة العالمية، ونتيجة المنافسة بين القوى الرأسمالية العالمية، سيكون لها وقع ملموس على أوضاع البلدان الرأسمالية التابعة، والمغرب جزء هش من هذه السلسلة، وبالتالي يتأثر بتطوراتها بعمق، ولا سيما بتطوراتها في بلدان الاتحاد الأوروبي.

الارتباط القوي بأوروبا يعيق تنمية البلد

سبق أن أكدت تقارير رسمية عديدة، في السنوات السابقة، أن ضعف مردودية الاقتصاد المغربي مرتبط بفترات الانحسار والازدهار الاقتصاديين، اللذين يمر بهما الاقتصاد العالمي، وخصوصاً على صعيد دول الاتحاد الأوروبي.

فأوروبا هي السوق الرئيسية للاقتصاد المغربي، حيث تتلقى ٦٠٪ من صادراته، وما يقارب ٥٩٪ من النفقات مقوّمة باليورو، لذا فلأزمة الرأسمالية الأوروبية انعكاسات كبيرة على اقتصاد المغرب. ويرى اقتصاديون أن خسارة نقطة مئوية في نمو منطقة اليورو قد يقلّص النمو في المغرب ما بين ٠،٢ و٠،٣ في المائة عام ٢٠١٢، بسبب اعتماد الاقتصاد المحلي، في إيراداته الخارجية، على أوروبا، بما نسبته ٧٠ في المائة، خصوصاً في مجال الصادرات الصناعية والزراعية والسياحة والتحويلات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى ارتباط الدرهم المغربي بالعملة الأوروبية الموحدة، منذ عام ٢٠٠٤. والخطير في الأمر أن أي انتكاسة لعضو من أعضاء الاتحاد الأوروبي، مهما كانت قوته ومساهمته الاقتصادية، سيخلف آثاراً على حجم التدفقات المغربية الخارجية للسلع والخدمات.

القوتان الاستعماريتان القديمتان تواصلان ريادة الهيمنة على البلد

لقدكشف لقاء لاقتصاديين فرنسيين، في الغرفة التجارية الفرنسية بالدار البيضاء، يوم الثلاثاء ٢٧ دجنبر/كانون الأول ٢٠١١ حول «العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع المغرب، في ضوء التحولات الجارية في المنطقة العربية» وجود وضع هش، على صعيد هذه العلاقات، حين أشاروا إلى أن المغرب سجل في سنة ٢٠١٠ عجزاً في مبادلاته التجارية مع فرنسا قُدِّرت قيمته بـ٩٠ مليار درهم. كما بينوا أن فرنسا حافظت على مرتبتها الأولى كأول مستثمر في المغرب، حيث بلغ متوسط الاستثمارات الفرنسية المباشرة، خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٩،

حوالى ١٢ مليار درهم سنوياً. ويتجاوز عدد الشركات الفرنسية التي لها فروع في المغرب ٧٥٠ شركة، إضافة إلى ٣٤٠ شركة يحضر فيها الرأسمال الفرنسي كمساهم، وتُشغِّل تلك الشركات الفرنسية ما يزيد على ١١٥ ألف شخص. وتوجد في المغرب ٣٦ شركة فرنسية متعددة الجنسية من أصل ٤٠.

كما أن الوضعية المالية العمومية، الإسبانية والبرتغالية والأيرلندية والإيطالية، تدفع إلى تراجع قيمة اليورو مقابل الدولار الأميركي. ونظراً لارتباط الدرهم المغربي أكثر باليورو، وبنسبة ٨٠٪، مقارنة مع الدولار الأميركي، الذي يرتبط به بنسبة ٢٠٪، ارتفعت قيمة الدرهم المغربي مقارنة باليورو، وتراجعت مقارنة مع الدولار الأميركي، منذ ٢٠٠٩.

معدل الصرف والتبادل اللامتساوي يستنزفان مقدرات البلد

قبل زهاء السنتين كان اليورو يحوز ٤٩ في المائة من مبادلات المغرب الخارجية، وأظهرت دراسة أنجزها مكتب الصرف، المشرف على التجارة والعملات الأجنبية، أن التجارة الخارجية للمغرب ازداد اعتمادها على الدولار، مقابل اليورو الذي يرتبط به الدرهم المغربي، أكثر، منذ عام ٢٠٠٤: «باتت تعتمد على الدولار بنسبة ٥٢ في المائة في مبادلاتها التجارية، في مقابل ٤٥ في المائة لليورو ونحو ٣ في المائة لبقية العملات الدولية». ويرجع ذلك لارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية والزراعية، في السوق الدولية، والأزمة المالية والاقتصادية الأوروبية.

وقد استورد المغرب ب١٤٣ مليار درهم من السلع المقومة بالدولار، سنة ٢٠١١، وبلغت قيمة السلع المقومة باليورو نحو ١٢١ مليار درهم. وهو سدد بالدولار مشتريات البترول الخام والغاز وزيوت الطاقة والقمح والذرة والمواد الغذائية، والحديد والصلب، وسدد واردات السيارات والآليات ومواد التجهيز والطب والصيدلة والورق باليورو. وصدّر الفوسفات ومواد أولية بالدولار، ومواد غذائية وأسماكاً وملابس باليورو.

ويرتبط المغرب مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة باتفاقات تبادل حر. وتمثل التجارة مع هذه الأسواق ٧٢ في المائة من مبادلات السلع والخدمات، وتحديداً مواد التكنولوجيا والطائرات والسيارات، إضافة إلى القمح الذي يستورده المغرب. ويُصدر إلى هذه البلدان مواد أولية (فوسفات) وزراعية وصناعية (سيارات وقطع غيار وملابس وأحذية).

وقد حلّت الصين، ثم الولايات المتحدة والسعودية، في أعلى قائمة موردي المغرب بالدولار، فيما جاءت فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ثم ألمانيا في صدارة زبائنه باليورو.

وانعكس تغيّر خريطة التجارة الخارجية على احتياطي المغرب من العملة الصعبة، إذ بدأ الاتجاه نحو تعزيز الدولار على حساب اليورو، الذي تراجعت قيمته أمام الدرهم، ما دفع المصرف المركزي إلى زيادة الودائع من الذهب وحقوق السحب الخاصة. وفقد الاحتياطي أكثر من ملياري دولار بسبب ارتفاع عجز الميزان التجاري، وتراجع عائدات السياحة، وتقلّب أسعار صرف العملات الرئيسة.

هذا وسجلت تجارة المغرب الخارجية عجزاً بلغ ٨٠٠ مليون دولار (٧ بلايين درهم)، في الشهر الأول من العام الحالي، بعدما تجاوز ٢٠ بليون دولار العام الماضي. وكلما ارتفعت أسعار الطاقة والقمح بات الميزان التجاري مهدداً بمزيد من العجز، إذ تراجع مخزون تمويل السلع من ١١ شهراً قبل سنوات إلى ٥ أشهر حاليا.

ويمكن أن يكون لاستمرار تراجع قيمة اليورو تأثير سلبي على العجز في الميزان التجاري المغربي. فالصادرات المغربية نحو أوروبا ستتأثر قيمتها سلباً، بينما تزداد قيمة الواردات المقومة بالدولار، ما قد يؤدي إلى ارتفاع فاحش في فاتورة المحروقات. كما أن تراجع اليورو أمام الدولار من شأنه أن يعمق موجة التضخم على مستوى منطقة اليورو، ما سينعكس على الأسعار في المغرب، من خلال قناة التضخم المستورد. كما يقلّص استمرار ضعف اليورو من قيمة الاحتياط النقدي، ويزيد من قيمة الديون الخارجية، المقومة بالدولار، وبقية المشتريات التي تتم بالعملة الأميركية، بخاصة من آسيا والصين.

عائدات المهاجرين تحت عنف الأزمة وتنامي البطالة وسط المهاجرين

ويُذكَر أن اسبانيا تمر في أزمة خانقة، بنتيجة تراجع بعض القطاعات، كقطاع العقارات الذي تسبب في تراجع مختلف المهن المرتبطة به، مثل النجارة وإنتاج مواد البناء والنقل وبيع المعدات المنزلية، وهي المهن التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من المهاجرين المغاربة. وحالة اسبانيا تنطبق على مجموع أوروبا، فجميع الدول الأوروبية تتحدث عن الأزمة الاقتصادية، وعن وتيرة تسريح العمال، وفشل الشركات الكبرى، وخسائر البنوك.

فالأزمة الحالية تعني انتهاء دورة من الاقتصاد العالمي والأوروبي، وهو اقتصاد لم يعد قادراً على خلق مناصب الشغل، وهذا يعني أن الدول المتقدمة لم تعد قادرة على استيعاب مزيد من المهاجرين، واللافت أنه بدأت عمليات الطرد الممنهجة، وعمليات الترحيل، وحدث توقف شبه نهائي للهجرة من المغرب نحو أوروبا. كما يسجل إقبال مواطني الدول الأوروبية على الأعمال التي كانوا يرفضونها في الماضي وكان يقوم بها المهاجرون.علماً بأن نسبة ليست بالهينة من

المغاربة، الآن، في مجموع أوروبا، تعيش في وضع غير قانوني، وأساساً في اسبانيا وإيطاليا، وهم مهددون بالترحيل والطرد إلى المغرب. وبالفعل بدأت عمليات الترحيل، خاصة للذين يفقدون بطاقة الإقامة، طالما أن تجديد بطاقة الإقامة مرتبط بتقديم عقد عمل، والحصول على عقد عمل يعتبر صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، في الظروف الحالية.

وتحول الجالية المغربية في المتوسط نحو خمسة مليارات يورو، بينما كانت تقدر إيرادات السياحة بـ ٦ مليارات يورو (قبل الأزمة)، وتستخدم الرباط هذه العائدات في تمويل عجز التجارة الخارجية، الذي ارتفع بدوره، بسبب ضعف الطلب الأوروبي على الواردات، وضعف اليورو والقدرة الشرائية لمجموع السوق الأوروبية.

اقتصاد عرّت الأزمة مكامن هشاشته

لقد عانى اقتصاد المغرب التابع انخفاضاً في الطلب الأوروبي، وارتفاع أسعار النفط والمنتجات الغذائية، وأنقذته الأمطار، التي سمحت بمحاصيل فلاحية جيدة، وارتفاع أسعار الفوسفات، وأيضا حيوية الاستهلاك الداخلي، وكلها عوامل ظرفية وشديدة التقلب. فالمغرب شهد فترات قصيرة للفورة الفوسفاتية، أشهرها في السبعينيات من القرن الماضي، الأمر الذي شجع الدولة على الاستدانة المفرطة...

هذا وقد توقعت مؤسسة التصنيف الأميركية، «ستندار آند بورز»، أن ينمو الاقتصاد المغربي ب ٤،٨ في المائة سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢، وهي تقريباً النسبة ذاتها التي توقعها صندوق النقد الدولي، توقعات تمت مراجعتها مراراً من طرف الحكومة الحالية، ومؤسسات رسمية أخرى تتوقع نمواً أقل من ٣ في المائة، في السنة الجارية. لكن الاقتصاد المحلي يحتاج إلى نمو نسبته نحو سبعة في المائة لامتصاص بطالة الشباب المتعلم، وزيادة حجم الاستثمارات العمومية... ولتحسين الأجور ورفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة وسكان القرى، وتجنب الاستدانة الخارجية. ولتحقيق ذلك، يجب توفر محيط إقليمي مساعد، أقلّه عودة الانتعاش إلى الاقتصاد الأوروبي، واستقرار الأوضاع في شمال المنطقة المغاربية والعربية.

وبالتالي، يبقى الترقب سيد الموقف. والمقصود انتظار مآل عمليات إنقاذ الاقتصاديات المتعثرة بأوروبا، وتطورات السيرورات الثورية الجارية، من جهة، والتعلق بإمكان تحقيق موسم فلاحي إضافي جيد، من جهة أخرى. هذا علماً بأن عجز الاقتصاد المغربي عن الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية دليل على تخلفه، حتى بمنطق السوق نفسه، أي عجز عن بناء اقتصاد قوي يفرض مكانة جيدة على منافسيه، وهم كثر. هذا العجز، بالإضافة لضعف الاستثمار الأجنبي، وعدم ارتباط القطاع المالي بالخارج، سمح بالحفاظ على التوازنات الكبرى، قبل أن

تبدأ الأزمة في إحداث أثرها المدمر، في البنية الإنتاجية المحلية.

ويرتكز الاقتصاد المغربي بالأساس على السياحة، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، ومداخيل صادرات الفوسفات وبعض المواد الغذائية والنسيج. بالإضافة إلى المداخيل الجبائية التي سجلت في ٢٠٠٧ نسبة نمو استثنائية، لتصل إلى ما يفوق ١٥٠ مليار درهم، أي ما يعادل ٨٩،٤ ٪ من مجموع المداخيل (من دون احتساب مداخيل الخوصصة). وتمثل بذلك ٢٥٪ من الناتج الداخلي الإجمالي. هذا بالرغم من الإعفاءات الضريبية التي تُضَيِّع على الدولة مداخيل هامة بلغت ٢٣،٦ مليار درهم، في ٢٠٠٧. وكلفت الدولة منذ ٢٠٠٦ حتى الآن أزيد من ١٥٠ مليار درهم.

وقد أكدت مديرية الدراسات والتوقعات المالية ارتفاع مداخيل الدولة، خلال ١٠ أشهر من ٢٠١١، حيث بلغت ١٥٩ مليار درهم، منها ١٣٥ مليار درهم مداخيل ضريبية. و سجل تقرير للمديرية تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأزيد من ١٦ في المائة، بالإضافة إلى تراجع الموجودات الخارجية، بحسب هذه المديرية التابعة لوزارة المالية. و بلغ العجز التجاري خلال ١٠ أشهر من سنة ٢٠١١ حوالى ١٥٢ مليار درهم، بالإضافة إلى تراجع مؤشرات البورصة. فقد شهدت البورصة سنة ٢٠١١ ثاني أزمة خطيرة، بعد أزمة ٢٠٠٩، بفعل الأزمة العالمية، من جهة، وعدم الاستقرار السياسي بالمنطقة، من جهة أخرى. ما أدى لسحب المؤسسات المالية، خاصة الأجنبية منها، أموالها، واضطرار المساهمين الصغار لبيع أسهمهم، في انتظار ما ستؤول إليه الأوضاع. كما انعكس اضطراب البورصة على حجم الاستثمارات، خاصة الخارجية منها.

الفوسفات والفلاحة والسياحة وعائدات الهجرة مرتكزات سهلة العطب

بلغت مبيعات الفوسفات ومشتقاته في غشت/آب ٢٠٠٨ مبلغ ٣٧،٥ مليار درهم، محققةً ارتفاعاً بنسبة ١٦٧،٤٪، أي ما قدره ٢٣،٥ مليار درهم. وقد تأتى ذلك بفضل ارتفاع أثمان المواد الأولية في الأسواق العالمية، بحيث تضاعف سعر الفوسفات ثلاث مرات في ظرف ٦ أشهر. مع ذلك فصادرات الفوسفات ومشتقاته، التي تتراوح مساهمتها في مجموع الصادرات بين ١٥ و ١٨ في المائة، وتساهم في تغطية قيمة واردات النفط الخام، مرتبطةٌ بتقلبات أسعار الطاقة في السوق الدولية، وأيضاً بتقلب أسعار المواد الأولية، ومن بينها الفوسفات نفسه، وأسعار الغذاء. فالمغرب مستورد للطاقة ولنسبة هامة من المواد الغذائية...

وعلى رغم استفادة المغرب من الأسعار الدولية، في مجال الفوسفات والمعادن، التي تمثل ثالث أهم مصدر للدخل، بعد السياحة والتحويلات، إلا أن السوق الأوروبية تبقى المستورد

الأكبر للسلع المغربية، وعلى رأسها قطاع النسيج والملابس، الذي يعمل فيه نحو نصف مليون شخص. لذا تقدم أزمة اليونان نموذجاً لما يمكن أن يلحق بالاقتصاد المحلي جراء استفحال الأزمة الاقتصادية الأوروبية، التي لا يبدو أنها قالت كلمتها بعد.

لقد مكنت الثلاثة أعوام الماضية، بفضل الظروف المناخية الملائمة، من تحقيق محاصيل زراعية قياسية، ما ساعد على تحمل الصدمات الخارجية. ومع انطلاق موسم الحرث الجديد، في سبتمبر/أيلول من العام الماضي، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير لإنجاح الموسم الزراعي، منها وضع ١,٣ مليون قنطار من البذور المختارة، رهن إشارة المزارعين، مع زيادة الدعم الحكومي (حكومة الفاسي) للمزارعين مقارنة مع ٢٠١٠، وكل ذلك طلباً لموسم فلاحي جيد لا تبدو مقدماته مبشرة، بفعل شح الأمطار. ليس تأثير المواسم الفلاحية في المغرب شبيهاً بتأثيرها في الاتحاد الأوروبي. فكلما كانت السنة الفلاحية جيدة في المغرب، يسجل الاقتصاد المغربي معدلات نمو تفوق ٦ أو ٧٪، لتصل أحياناً إلى ١٠ أو ١١٪. وفي المقابل، كلما كانت السنة جافة تتراجع هذه المعدلات إلى نسب ضعيفة، قد تتدنّى أحيانا تحت الصفر.

ولا يزال القطاع الزراعي في المغرب، الذي يمثّل ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و٤٠ في المائة من فرص العمل، متقلّباً للغاية، ومرتبطاً ارتباطاً شديداً بالظروف المناخية. فنسبة ١٥ في المائة فقط من الأراضي، في المملكة، مرويّة، فيما تعتمد النسبة الباقية على مياه الأمطار. ويُخَصّص نحو ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة لزراعة الحبوب، كما أن غالبية المزارعين يملكون مساحات محدودة لا تكفي للاستثمار في التقنيات الحديثة. فسبعة من أصل ١٠ مزارعين لا يملكون أكثر من ٢,١ هكتار من الأراضي، في المتوسط، ويتعرّضون إلى موجات جفاف متكرّرة، في ظلّ عدم استفادتهم من أي آليات دعم حكومي مناسبة للحماية.

المغرب بلد شبه قاحل يبقى معرضاً للتقلبات المناخية، التي تؤثر بسرعة في الناتج الداخلي الخام، مثل الإنتاج الزراعي، الذي يتأثر بها مباشرة، كما تتأثر بذلك قطاعات أخرى، كالجلد والصناعة الغذائية. ومنذ سنوات عدة لم يصل المغرب لتبني إصلاح زراعي حقيقي، ولتطوير سقي اصطناعي فعلي، والقطع نهائياً مع هذا الخضوع للتقلبات المناخية، التي أصبحت شبه اعتيادية. وهذه سياسة إرادية رهنت السيادة الغذائية للبلد بالخارج، وتدعم فلاحة رأسمالية كثيفة موجهة للتصدير، وتترك غالبية الفلاحين الفقراء لرحمة الطبيعة.

وللتراجع المُتوَقّع لمساهمة القطاع الزراعي في مستوى النمو، في المغرب، تبعات متعددة اقتصادياً واجتماعياً. فالجفاف يؤثّر مباشرة في مستوى إنتاج الحبوب، التي تُعَدّ المكوّن الأساسي في النظام الغذائي للأُسَر المغربية، خصوصاً الأُسَر ذات الدخل المتوسط والضعيف. بيد أن اللجوء إلى استيراد كميات ضخمة من الحبوب، لتغطية الطلب الاستهلاكي المحلي، سيؤدي إلى تفاقم العجز التجاري، الذي وصل إلى مستويات قياسية خلال السنوات الأخيرة، وإلى استنزاف احتياط العملة الصعبة الذي لم يَعُد كافياً لتغطية أكثر من خمسة أشهر من الواردات، في مقابل تسعة شهور قبل سنتين.

ونظراً إلى استمرار ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المادة الحيوية، ستجد الدولة ذاتها مرغمةً على زيادة الموازنة المُخَصّصة للدعم، من أجل تفادي إرهاق القدرة الشرائية، المتدهورة أصلاً، ما سيفاقم عجز الموازنة الذي تجاوز عتبة سبعة في المائة، خلال السنة الماضية. وتزيد المستويات المرتفعة لأسعار النفط في الأسواق العالمية من احتمال حدوث هذا الأمر، خصوصاً أن إعداد قانون المالية اعتمد على متوسط ٩٥ دولاراً للبرميل، في حين يتجاوز السعر حالياً ١٠٥ دولارات.

كل ذلك والحكومة ليست جادة في تحسين مستوى تنمية البلد الاجتماعية والاقتصادية، المتدنية جداً (المرتبة ١٣٠، بحسب مؤشر الأمم المتحدة التنموي)، فهي ماضية في وضع سياسة زراعية مضادة للإصلاح الزراعي الجذري الضروري لوضع أسس صلبة لازدهار البلد. والسياسة التي وضعت أراضي المعمرين، في السبعينيات من القرن الماضي، بين أيدي حواريي النظام، تتم مواصلتها حالياً، بوضع أيديهم على ما تبقى منها بيد الدولة.

وبدون شك، فإن معظم هذه التراجعات تعزى إلى تناقص الطلب الأوروبي على المنتجات الصناعية المغربية، وهو ما تترجمه أرقام مكتب الصرف دائماً، والتي تشير إلى أن نصيب الأوروبيين من منتجات السوق المغربية انحدر إلى ٦٣،١٪ في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، ثم إلى ٦٢،٤٪ شهر فبراير/شباط، بعدما كان يتجاوز هذه النسب من قبل.

إن استفحال التبعية، بكل أشكالها السياسية والتجارية والمالية والاقتصادية والتقنية والعسكرية، هو الذي يرهن اقتصاد البلد، ويجعله عرضة للصدمات الاقتصادية، التي تهز الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبخاصة تلك التي تضرب الاتحاد الأوروبي. ويوجد المغرب في قلب العاصفة لأنه قام بتحرير مبادلاته، وبفتح حدوده، ويخضع كلياً للإملاءات الامبريالية.

المغرب وخدمة المصالح الامبريالية بالمنطقة

لا ريب في أن لتطورات المنطقة العربية والمغاربية، والشرق الأوسط عموماً، تأثيراً في الوضع السياسي بالمغرب. فأي تطور محتمل في التصعيد مع إيران ستكون له نفس مفاعيل تجارب الحرب على العراق، والهجمات الصهيونية علي لبنان وغزة. وهي تجارب أكدت تفاعل الشعب المغربي، ليس للتضامن فقط بل على صعيد مطالب محلية، على رغم تلك اللجان الوطنية (الرسمية) للتضامن مع الشعوب المعنية، التي اعتادت تحويل الأمر إلي مجرد استعراض جماهيري لتنفيس الغضب، من دون أي مطالب عمالية وشعبية واضحة، لا بل يجري تجاهلها قصدًا.

إلى ذلك، لسنا في نهاية المسار الذي فتحته الثورة التونسية، والحصيلة، حتى الآن، هامة ونوعية. فما اعتبر استثناءً «عربيا» أصبح طي الماضي، وتزعزعت بقوة قرون الاستبداد. وبالطبع ما زالت أمهات القضايا عالقة، ولم تحلها السيرورات الثورية الجارية، بفعل أزمة القيادة السياسية وانعدام مشروع إجمالي بديل. ولكن أهم المكاسب هو الاقتحام الشعبي للنضال السياسي، وبأساليب عالية الجذرية. علماً بانه ما زالت قوى الاستبداد تناور لاستعادة مواقعها، وما زالت الشعوب تترقب النتائج التي قاتلت من أجلها.

ويراهن النظام المغربي على إطلاق دينامية الاتحاد المغربي، كصمام أمان، أمام مخاطر الأزمة التي تعصف بمنافذه الأوربية التقليدية، معزّزاً، من جهة، برغبة الامبريالية الأوروبية في تشكل سوق كبيرة على ضفتها الجنوبية، ومن جهة أخرى بتجربة برجوازية محلية قوية قارياً، ومتلهفة لاقتناص فرص سانحة، في المنطقة المغاربية. إن اقتحام السوق الجزائرية المتخمة بعائدات المحروقات، والتي توفر فرص مشاريع ضخمة، في البنية التحية، وتعد سوقاً استهلاكية هامة، إلى جانب مشاريع إعادة بناء ما دمرته سياسة إجرام القذافي، بميزانية تقارب ١٥٠ مليار دولار، كلها مبررات تفسر الإلحاح المستمر لإطلاق السوق المغاربية، وفتح الحدود بين المغرب والجزائر، التي تمثل حجر زاوية المشروع.

كلا النظامين، الجزائري والمغربي، مطوقان بصعود الأخطار السياسية والأمنية والاقتصادية بالمنطقة، ومجبران، رغم بعض الاختلاف، على الخضوع لمشاريع الامبريالية، في عموم المنطقة، وشمال إفريقيا خاصة. علماً بأن هناك تنافساً امبريالياً حاداً بين الامبرياليات التقليدية، فرنسا وأمريكا وغيرهما، على تشكيل المنطقة، وفق مصالحها الإستراتيجية، ولكنها صارت تلقى منافسة شديدة من قبل قوى صاعدة أخرى، على رأسها الصين، بشكل خاص. هذا كله

يجعل التقارب بين النظامين مرتقباً، في مواجهة تلك التحديات. ومن شأن ذلك تخفيف الأزمة الاقتصادية، وتلطيف السخط الشعبي، كأهم رهانين يشكلان تهديداً للأنظمة.
وتبقى قضية الصحراء الغربية، التي لا يبدو أنها ستحل قريباً، عائقاً أمام الاتحاد المغاربي، وتساهم في توتر العلاقات بين النظامين. غير أن الامبرياليات الأمريكية والفرنسية والاسبانية حسمت أمرها بضرورة حسم الصراع في الصحراء الغربية، على أرضية مفاوضات سياسية لن تتيح بناء دولة مستقلة. وطبعاً، تمارس الامبريالية ضغطاً خفيفاً على المغرب لتقديم تنازلات إضافية، ولكن من دون المساس بسيادته على الإقليم.

ذلك ما يجعل من المرجح خضوع جبهة البوليساريو لمسار الوقائع، وستسعى للتوصل إلى تسوية مع النظام المغربي، وسيكون ذلك، إن تحقق، انتصاراً كبيراً للنظام سيستثمره لتعزيز قوته.

يضاف لكل ذلك تمتين العلاقات مع تحالف الملكيات الخليجية، فهذه الأخيرة شكلت دوماً منقذاً للنظام المغربي. لقد تحملت السعودية قسطاً وافراً من نفقات تسليح النظام ودعمه، في حرب الصحراء، و تزوده بالنفط، مقابل سعر يقل عن سعر السوق العالمية، ومحت جزءاً من الديون المستحقة عليه... طبعاً كل ذلك مقابل أدوار تعاون وخدمات يقدمها النظام. لذا ستقدم الدول الخليجية خدمة عظيمة للنظام إن ضخت أموالها الوفيرة في خزينته، وان استوعبت جزءاً من عمالته العاطلة...

كل ما جئنا على ذكره، عوامل خلخلة للوضع السياسي المحلي تجعله مفتوحاً على احتمالات عدة، وهذا يلقي على عاتق اليسار، عموماً، والثوري بخاصة، أدواراً هامة، في رفع درجة الكفاح والوعي والتنظيم، وهي أدوار ينبغي الاضطلاع بها، لتأمين شروط قطيعة عميقة مع نظام الاستغلال والاستبداد.

تنفيس السخط الشعبي بالمناورة

هذا وتشير التقديرات الحالية إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل الركود، والأزمة المنطلقة قبل أزيد من سنتين لن تضع أوزارها بعد. وقد تكون البلدان التابعة، الحلقةُ الأكثر هشاشة في النظام الرأسمالي، مسرحاً لتداعيات خطيرة، فالتجربة على مر تاريخ الرأسمالية دلت على أن أزمات المراكز الامبريالية تنتج كوارث كبرى في دول المحيط. فالأزمة الحالية ستزيد من سوء أوضاع الفئات الشعبية، التي أنهكتها السياسات الإجرامية، المتمثلة في آلية الديون الناهبة، والمجاعة الناتجة من التبعية الغذائية، والبطالة الجماهيرية المستشرية بنتيجة تدمير

القطاعات الإنتاجية، من جراء المنافسة الأجنبية، وخصخصة المؤسسات العمومية الكبرى.
لقد كلف صندوق المقاصة ١٥٠ مليار درهم مغربي، خلال خمس سنوات، ٧٥ في المائة منها ذهبت للأغنياء، و٢٠ في المائة من المعوزين استفادوا من ١ في المائة فقط من هذا المبلغ (بلغ حجم دعم صندوق المقاصة ٥،٧ مليار درهم سنة ٢٠٠٢، مقابل ١،٨ مليار درهم سنة ١٩٩٣).
وتستعمل موارد الصندوق لدعم مواد موجهة للتصدير، ومقاولات تنتج للسوق المحلية ضاعفت أرباحها، لدرجة أنها أصبحت مكتفية باحتكار هذا الريع. وارتفع الدعم، في السنة الماضية، بشكل قياسي، لشراء السلم الاجتماعي، في سياق متسم بالهلع، على صعيد النظام القائم، من السيرورات الثورية، والحالة النضالية الاستثنائية، التي يشهدها المغرب، ما يظهر نفاق الدولة حول ندرة الموارد المالية لدعم القدرة الشرائية لأغلبية ساحقة مقهورة ومفقرة. طبعاً لم يصل للطبقات المحرومة من ٥٠ ملياراً مخصصة للصندوق، سنة ٢٠١١، سوى الفتات، ما يطرح ضرورة إخضاع الأغنياء لضريبة تصاعدية تسترد قسماً هاماً من الأموال، لضخها في ميزانيات اجتماعية فعلية.

إن الدولة تجيد الإلهاء، وهي تربط كل شيء بالنمو الاقتصادي، والكل يقر حالياً بأن النمو ليس كافياً، بل كيف يتم تحقيقه، ولخدمة من؟ قد يرتفع النمو لكنه لا يخلق تنمية فعلية تقضي على البطالة والفقر والتفاوت الاجتماعي، وعلى تدمير البيئة الخ...، وذلك ما حصل فعلاً، خلال السنوات العشر الأخيرة، التي شهدت نمواً لم يصل إلى مستوى السبعينيات، لكنه لم يترافق مع تراجع فعلي للبطالة الجماهيرية والفقر الواسع الانتشار. فمثلاً يجري هذه الأيام، في إطار التطبيل للمساعدة الطبية، الإقرار بوجود ٨،٥ مليون فقير بالمغرب، أي ما يمثل ثلث المغاربة تقريباً.

ويظهر من مثال القطار فائق السرعة الضخم، الذي سيكلف ٢٠ مليار درهم، نفاق إيلاء الأهمية للمسألة الاجتماعية، في رهانات الدولة السياسية، التي تخصص في المقابل زهاء ٣ مليارات درهم للتعليم، و١٠ مليارات درهم، خلال ٥ سنوات، للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. علماً بأن النظام الصحي أيضاً يعاني عدة مشاكل، مثل الضغط على المنشآت الصحية، وسوء إدارة خدمات المستعجلات، والاختلال الصارخ بين الجهات وبين القرى والمدن...

ويبين مؤشر جيني، بحسب دراسة قام بها مهندسون من المعهد الوطني للإحصاء سنة ٢٠٠٨، لصالح البنك العالمي، حول نظام الدعم بالمغرب، أن ال١٠٪ المحظوظين جداً من بين السكان يتلقون ٢٥٪ من الدعم، في حين يتلقى ال١٠٪ الأكثر حرماناً زهاء ٢٪ فقط.
إنه دعم موزع بشكل سيىء جداً على السكان، ويثقل كثيراً ميزانية الدولة، وهو مرشح

بارز للزوال، بحسب الدولة والمؤسسات المالية الدولية. غير أن هذا الدعم، على بؤسه، يقوم بوظيفة أساسية جداً، في دعم الأغلبية الساحقة المقهورة، ولولاه كانت نسبة هامة من السكان ستلقى إلى البؤس. وكل مساس بصندوق المقاصة من شأنه إلحاق بالغ الضرر بالبنية الاجتماعية للبلد، المهددة بمزيد من الهشاشة إذا تم تفكيكه. لهذا ينبغي تخليص صندوق دعم الأسعار من اختلاله، لأنه يساهم في ثبات أسعار الحبوب والسكر وغاز البوتان، كما يجب إعادة تغطيته لأسعار مواد واسعة الاستهلاك تمت إزالتها تدريجياً، منذ بداية سنوات ال٨٠. كل ذلك مع تحميل تمويله للدولة والأغنياء، عبر ضرائب تصاعدية على الثروة وغيرها. ومن شأن ذلك إتاحة هامش أمام الدولة لاستبعاد اللجوء للاستدانة، وبيع ممتلكات الشعب المغربي، في المزاد العلني.

وهذا ممكن لأن النظام الضريبي غير عادل بتاتاً، فهو مرتكز على تضريب (فرض ضريبة على) نفقات الاستهلاك، والأساسية أساساً، بدل تضريب تلك المرتبطة بمستوى عيش باذخ (مثلاً آلات ومعدات النقل، ولوازم القنص، ومواد الزينة، والأجهزة الإلكترونية، التي انخفض تضريبها كثيراً، بين ١٩٨٤ و٢٠٠٨).

إن السياسات الاقتصادية المنتهجة، والمفروضة منذ انتهاء الاستعمار المباشر، لم تؤد لتقليص الفوارق، بل عمقتها. لقد كان مؤشر جيني ٠،٣٤٠ سنة ١٩٦٠، و٠،٤٠٨ سنة ١٩٧١، و٠،٣٩٢ في ١٩٨٤-٨٥، ثم ٠،٣٩٥ في ١٩٩٨-٩٩، وانتقل إلى ٠،٤٠٦ في٢٠٠٠-٠١، ثم ٠،٤٠٧ في ٢٠٠٦-٠٧. ومؤشر جيني هو عدد متغير بين ٠ و ١، حيث ٠ يعني مساواة كاملة و١ يعني لا مساواة تامة. البلدان التي تنعم بالمساواة، على الاقل الشكلية منها، تاريخياً، لديها مؤشر يبلغ ٠،٢، وتلك غير العادلة لديها مؤشر يصل إلى ٠،٦.

وفي سنة ٢٠٠٧، تبين أن الهوة بين متوسط النفقات السنوية لل١٠٪ الأكثر فقراً بالقرى، ومثيلتها الأكثر غنى بالمدن، بلغت حوالى ١٩ مرة. ومع هذه الأرقام والسياسات الليبرالية الجديدة، المعتمدة، ليس منتظراً انخفاض هذا التفاوت الصارخ في النفقات. ففي سنة ١٩٦٠، كانت نفقات استهلاك الأسر، بحسب العشر الأكثر غنى، ومثيله الأكثر فقراً، ٢٥٪، و٣،٣٠٪ على التوالي. وسنة ١٩٧١ كانت ٣٧٪ و١،٢٠٪، لتصبح ٣٣،١٠٪ و٢،٦٠٪ في ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧. ويصل التفاوت الاجتماعي بالمغرب، منذ الاستقلال الشكلي بين العشرة بالمئة الأكثر فقراً و١٠٪ الأكثر غنى، بحسب إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط، حوالى ١٣ مرة.

وهذا الواقع المتسم بالتدهور البالغ لأوضاع الأغلبية الساحقة هو ما تسعى الدولة لتنفيسه،

عبر المناورة، بضخ أموال طائلة في صندوق الدعم، وزيادة استثنائية في حجمها في الأجور، وتشغيل قسم من المعطلين، وتخصيص أموال للتنمية البشرية، والتطبيل لتعديات على الحماية الاجتماعية، تحت مسمى المساعدة الطبية للمعوزين...

أزمة لا تنفك تستفحل

يشهد المغرب في العمق أزمة اقتصادية واجتماعية قوية. يلج كل سنة أزيد من ٣٠٠ ألف مغربي سوقَ الشغل، بعد تخرجهم من الجامعات والمعاهد العليا...، لكنهم لا يجدون فرص العمل التي يطمحون إليها. فالاقتصاد المحلي لا يخلق في أحسن الأحوال سوى زهاء ١٠٠ ألف منصب شغل فقط، ما يعني أن ٣/٢ المغاربة في سن الشغل لا يعثرون على فرص الشغل؛ وهم يُضافون إلى جحافل العاطلين الذين يزدادون عاما بعد عام.

بعد أكثر من نصف قرن من استقلال المغرب الناقص، ما تزال وتيرة النمو الاقتصادي هشة ومتقلبة، مرتهنة بشدة بتقلبات السوق العالمية والأوروبية، خصوصاً، وبضعف تصنيع البلد، وتجاهل تنمية مناطق بأكملها. وبشكل خاص غياب إصلاح زراعي جذري، ودعم فعلي لقدرات أغلبية الفلاحين الفقراء الإنتاجية. بدل ذلك، تقوم الدولة بتمويل المشاريع الكبرى والاستثمارات العمومية الضخمة من المال العام والاستدانة، وهي مشاريع لا يستفيد منها السواد الأعظم من المغاربة، بل أقلية فقط مستحوذة على الثروة والسلطة.

لأجل ذلك، لا حل لمعضلة الاقتصاد الرأسمالي التابع المتخلف، من دون القطع مع ارتهانه بالامبريالية ومصالحها. وهذا ما يجعل مهمة فك الارتباط بالامبريالية وبناء اقتصاد وطني قوي، مرتكز على الذات، وعلى التصنيع أساساً، وإصلاح زراعي حقيقي، مهمة راهنة ومُلِحة. تلك مهمة أخذها على عاتقهم المناضلون ضد الاستعمار، ومن أجل التحرر الوطني والاجتماعي، وبتركيب من قمع الدولة الدموي، والخيانات التاريخية الكبرى للبرجوازية المسماة وطنية (الحركة الوطنية البرجوازية)، وعدم انبعاث قوى تحررية جديدة وجماهيرية، طيلة العقود الخمسة الأخيرة، وتعثر المحاولات الجدية في ذلك السبيل بفعل القمع، خاصة، تبقى تلك المهمة المركزية آنية وملقاة على عاتق قوى التحرر الحقيقية: الطبقة العاملة المستندة لفقراء الأرياف والمدن، ولطبقاتها الشعبية، ومنظماتها الكفاحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية...

لقد انفتحت مرحلة جديدة من النضال من أجل التحرر الوطني والاجتماعي، ولن يكون باستطاعة النظام العودة إلى ما قبل ٢٠ فبراير، مع أن بإمكانه، وفقاً للشروط النضالية الحالية، الصمود لوقت أطول. ذلك أنه لن يدوم مفعول المُسَكِّن «الإسلامي» طويلاً، وطبيعته

تتكشف منذ الآن. ولكن الأهم من ذلك أن السياق الحالي يعد بانبعاث قوى جديدة، حاملة للتحرر الاجتماعي والثقافي والسياسي، ويمكنها أن تصير قادرة على تشكيل بديل ذي مصداقية، في وجه القوى الدينية. لذا تقع على عاتق اليسار الثوري مهمة النهوض بهذا البعد التحرري وتعميقه. على اليسار الثوري أن يكون جريئاً في عقلانيته وعلمانيته، وفي التزامه السياسي وصدقه النضالي.



المديونية الخارجية والثورة التونسية

المديونية الخارجية والثورة التونسية

فتحي الشامخي – رابطة اليسار العمالي (تونس)

ليست المديونية الخارجية مسألة ثانوية، في الصراع الاجتماعي الدائر في سيرورة الثورة التونسية الراهنة، وإنما تقع في قلب هذا الصراع، باعتبارها تثير مسائل اقتصادية وسياسية واجتماعية تتعلق بمسألة السيادة الشعبية الوطنية، والهيمنة الأجنبية، وتقاسم فائض القيمة والحقوق الاجتماعية لعموم التونسيات والتونسيين.

إنّ محاور هجوم الثورة المضادة عديدة ومتنوعة، لكنّ أبرزها على الاطلاق هي المديونية والاستثمار الأجنبي والتبادل الحرّ. ولقد مثلت المديونية قبل الثورة آلية نهب واستغلال للمجتمع التونسي، وهي لا تزال كذلك بعدها. ولقد كانت حجر الزاوية في نظام بن علي، الذي ثار ضده الشعب التونسي، فيما يمثل استمرارها شرط بقاء هذا النظام. لذلك فإن نجاح الثورة يتطلب الشروع في القطع مع منطق المديونية السائد، وتعطيل سير هذه الآلية.

ويُعَد البنك المركزي المؤسّسة الأساسية التي تمارس من خلالها الدوائرُ المالية الامبريالية سيطرتَها على الاقتصاد المحلي، والتي يتم بواسطها التحكم في السياسة العامة للدولة. وهو ما يفسر حدة الجدل حول دور هذه المؤسسة، وموقعها في الصراع الاجتماعي الذي أطلقته الثورة، وخاصة دورها في إدارة ملف المديونية الخارجية.

نشأ البنك المركزي التونسي، سنة ١٩٥٨، كرمز للسيادة الوطنية ضد الاستعمار، لكن هذه المؤسسة المالية الهامة تحولت، في ظل حكم بن علي، إلى الذراع المسلحة للإمبريالية، إلى آلية دمار شامل ضد تونس. ثم عندما تمكنت الثورة من طرد الدكتاتور، استولت الدوائر المالية

الامبريالية على هذه المؤسسة، لتستعملها كسلاح ضدّ الثورة، حيث تم تنصيب أحد كبار موظفي البنك في واشنطن، التونسي الجنسية، على رأس البنك، منذ يوم ١٧ جانفي/كانون الثاني٢٠١١، وهو لا يزال في منصبه، على رغم الانتخابات التي أزاحت من السلطة كل الطاقم السابق، وأفسحت في المجال للحكومة الائتلافية الحالية. لكن محافظ البنك المركزي، الذي يساوي منصبه رتبة وزير، ظلّ في مكانه لا يكترث بالانتخابات، ولا تقدر عليه الحكومة التي جاءت بنتيجتها.

إن قوى الثورة المضادة تدرك تماماً القيمة الاستراتيجية لمعركة المديونية، لذلك فهي ما انفكت تدفع الحكومات التونسية المتعاقبة، بعد الثورة، بما فيها الحكومة الائتلافية المنتخبة الحالية، نحو المزيد من الاستدانة.

يقول جون أدامس، الرئيس الثاني للولايات المتحدة الامريكية: «هناك طريقتان لغزو أمة ما وإخضاعها: الاولى بواسطة السيف، والثانية بواسطة الديون». وهو ما يؤكده تاريخ تونس، حيث مثلت المديونية خلال القرن التاسع عشر مدخلاً أساسياً لفرض الاستعمار المباشر عليها. وهو ما يتأكد كذلك من خلال تجربة نصف القرن الأخير، وخاصة بعد بداية الثورة. ما دفع جون زيغلار، وهو صديق الثورة التونسية للقول بأنّه «لم تعد هناك حاجة إلى رشاشات ونابالم ومدرعات لاستعباد الشعوب ولإخضاعها، فالمديونية تضمن ذلك اليوم.»

وفي هذا الإطار تمّ، يوم ٢٠ أفريل/نيسان٢٠١١، في مقر البنك العالمي بواشنطن، أي في مقر أحد أبرز مراكز قيادة العمليات الحربية الاقتصادية، الموجهة ضد شعوب العالم، التوقيع على اتفاق نوايا تمنح بمقتضاه الادارة الأمريكية، زعيمة الامبريالية العالمية، الحكومة التونسية، ضمانها لقروضها الخارجية القادمة.وتأتي هذه الهدية المسمومة في إطار الخطة الامبريالية الرامية إلى إنقاذ النظام القائم، وتحصينه ضد الثورة، وذلك من خلال تمكين الحكومة من معالجة الأوضاع المستعجلة عن طريق كم هائل من الديون الخارجية لن تزيد تونس إلا تبعية وخضوعاً للنظام الرّأسمالي العالمي.

أمريكا عدوّة الشعوب! هذا الشعار يعكس الطبيعة اللاديمقراطية للإدارة الأمريكية، منذ قرن من الزمن على الأقل، أي تاريخ الحروب الامبريالية ضد الشعوب التي تتوق إلى الانعتاق والتحرر الوطني. وللتذكير فقط نستشهد ببعض الحروب العدوانية البارزة، منها تلك التي خاضتها ضد فيتنام (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥) والعراق (٢٠٠٣ ـ ٢٠١١) وأفغانستان (منذ ٢٠٠١) وبشكل خاص العدوان المتواصل من ما يزيد عن نصف قرن ضد الشعب الفلسطيني، من

خلال دعمها المتواصل واللامشروط للكيان الصهيوني. وهي تمنح اليوم الحكومة التونسية، التي يتزعمها حزب النهضة الاسلامي، ضمانها، لكي يتسنى لها الحصول في أقرب الآجال وعلى نطاق واسع على المزيد من الديون الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الثانية التي تمنح فيها هذه الادارة هذا الضمان، بعد دولة إسرائيل سنة ٢٠٠٢.

ويعلم سادة العالم علم اليقين أن كل ثورة شعب يتحرّر من خلالها من الهيمنة والاضطهاد هي مرحلة جديدة في مسار واحد، هو مسار إسقاط الإمبريالية. وبالتالي يجب أن نفهم هذه المبادرة على اعتبارها عملاً عدوانياً تجاه الثورة التونسية، الغاية منه التصدي لمحاولة الافلات من قبضة الامبريالية، التي تضعها الثورة على جدول الأعمال في تونس. إنها محاولة انقلابية ضد هذه الثورة، كما كان الشأن في الماضي، حين مولت الإدارة الأمريكية عديد الانقلابات، مثل الانقلاب ضد محمد مصدق في إيران سنة ١٩٥٣، أو الانقلاب ضد سلفاتور ألندي في الشيلي سنة ١٩٧٣، أو تدبير اغتيال الزعيم الافريقي الشاب توماس سانكارا، رئيس بركينا فاسو سنة ١٩٨٧. لكن الفرق الوحيد هو في الشكل، إذ ليس من الضروري استعمال القوة العسكرية حيث تكفي الاجراءات الاقتصادية لتحقيق الهدف المنشود.

إن بقاء النظام، الذي كان يحرسه بن علي، يستوجب استمرار آلية المديونية. في حين يشترط تقدم الثورة التخلص من هذه الآلية. لذلك فإن أي جدل حول هذه المسألة يجب أن يوضح الخلفية الاجتماعية التي ينطلق منها، فإما استمرار النظام القائم، أو تجاوزه.

إن المطالبة بتعليق تسديد خدمة الدين، في إطار تعبئة الأموال العمومية للاستجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة للبلاد، وانجاز تدقيق للمديونية العمومية الخارجية، وصولاً إلى قرار وطني سيادي يقضي بإلغاء جزء منها أو كلها، بعد إثبات كونها ديوناً كريهة وغير شرعية، هي خطوة هامة في اتجاه التغيير الجذري للنظام القائم.

كما تعلم حكومات دول الاتحاد الأوروبي ما تحمله الثورة التونسية من محتوى تحرّري اجتماعي وديمقراطي معاد للإمبريالية، وتحولها إلى نموذج يحتذى، لا فقط من قبلٍ الشعوب العربية، بل وأيضاً من قبل أغلب الشعوب، بما فيها عديد الشعوب الأوروبية، وصولاً إلى وال ستريت، قلب المالية الرأسمالية العالمية.

لذلك، وبالإضافة إلى محور المديونية، تعززت الحرب الاقتصادية ضد الثورة التونسية بمحور آخر، كان له دور هام قبل الثورة، وهو مرشح لاحتلال مكانة هامة في الأشهر القادمة، يتعلق

بتوسيع دائرة التبادل الحرّ وتعميقه في إطار الاستراتيجية الامبريالية الأوروبية، التي تحمل اسم «الشراكة الأورو-متوسطية»، والتي كانت تونس سنة ١٩٩٥ أولى ضحاياه في منطقة جنوب المتوسط.

تحمل الخطة الجديدة اسم «منطقة التبادل الحر المعمق والشامل»، وقد أوكلها مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي للمفوضية الأوروبية، وتم الافصاح عنها من خلال بلاغ للمفوضية، بتاريخ ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. ويعد الهدف المعلن للخطة الأوروبية الجديدة، كما ورد في نص البيان الصادر عن المفوضية الأوروبية: «إدماج الاقتصاد في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي.» وتحديداً مواصلة تحرير القطاع الفلاحي وقطاع الخدمات، وبشكل خاص خدمات النقل الجوي والأسواق العمومية. كما تتضمن الخطة مشروع اتفاق حماية الاستثمارات الرّأسمالية الأوروبية في تونس، بالإضافة إلى قضايا الهجرة والأمن الأوروبي.

ولقد انطلقت المفاوضات بين الجانبين التونسي والأوروبي في كنف السرية. أما ما تم الاعلان عنه فلقد ورد في خطابات نوايا حول «الربيع العربي»، و«الانتقال الديمقراطي»، و«تعزيز التعاون المشترك»». ومما يدل على ذلك ما ورد في البيان المذكور من تأكيد على بدايتها. ثم تحول الوزير الأول حمادي الجبالي، يوم ٢ فيفري/شباط ٢٠١٢، إلى بروكسيل، لنفس الغرض، ثم استقباله، في تونس، يوم ٩ مارس/آذار، للوفد التفاوضي للمفوضية الأوروبية، الذي كان يقوده الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة شمال أفريقيا. علماً بأن هذه المفاوضات تجري الآن في ظل تعتيم إعلامي شبه كامل، بالأخص من الجانب التونسي. فعلى سبيل المثال اكتفت الخارجية التونسية بالبلاغ التالي حول زيارة الجبالي إلى بروكسيل: «تندرج هذه الزيارة في إطار تعزيز العلاقات ما بين تونس والاتحاد الأوروبي، وذلك بالخصوص في منظور شراكة متميزة ما بين الطرفين.»

وبالتالي فإن الحكومة المنتخبة التي حملتها الثورة إلى السلطة تمارس المفاوضات السريّة على الشعب الذي انتخبها، وذلك في مسائل هامة تحدد مصيره، تماماً كما فعل بن علي سنة ١٩٩٥، عندما شرع في التفاوض حول منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي. كما يمثل شروعها في المفاوضات بصدد الخطة الأوروبية الجديدة إجراء لا ديمقراطياً، إذ لم تتلق هذه الحكومة تفويضاً من الشعب التونسي لكي تتفاوض في مسألة استراتيجية، على غاية من الأهمية. لقد كان موضوع الانتخابات الأخيرة كتابة الدستور وليس التفاوض بخصوص مصير تونس، على امتداد العقود القادمة. لأن التفاوض حول اتفاق يضمن الحماية المطلقة للاستثمارات الرأسمالية والمصالح الأوروبية، بشكل عام، يعد تهديداً للسيادة الوطنية، وتكبيلاً

خطيراً للإرادة الوطنية، التي ستفرزها الانتخابات القادمة.

هذه هي بإيجاز أبرز محاور مناورات الثورة المضادة، ضد الثورة التونسية، التي تقودها الامبريالية العالمية، بتواطؤ مخز من الحكومة، التي يقودها الإسلاميون. ولكن الطبقات الشعبية التونسية، وفي مقدمتها جماهير الشباب، وخاصة منه المعطلين عن العمل، الذين طردوا الدكتاتور، غير مستعدين لأن يركعوا من جديد.

١ المشكلة الطائفية في مصر تتخذ حيّزا اوسع من الساحة السياسية المصرية وخاصة بعد تصعيد النظام وحلفائه الحملة ضد الاقليات الدينية والطائفية وضد الاقباط بشكل خاص، ويقوم عاطف شحات بشرح هذه المسألة بابعادها التاريخية، وبمقاربة في كيفية المواجهة.

٢ ان القضية الفلسطينية هي احدى القضايا المحورية في خريطة السيرورة الثورية العربية الحالية، نقدم لكم في هذا العدد قراءة سياسية تحليلية لنتائج اتفاق اوسلو على القضية الفلسطينية، وقراءة للاوضاع في غزة، واستراتيجية المقاومة

٣ بعد حوالي العام والنصف على الثورة السورية، ما هو نسيج المعارضة السورية، وما العلاقة التي تربطها بالجماهير الثائرة؟

٤ المشهد العراقي، ما هي مكونات الساحة السياسية التي تحكم الصراع على السلطة في العراق، وما هي افاق ومهمات النضال اليساري الثوري في العراق؟

٥ شهد لبنان في الاعوام القليلة الماضية صعوداً للحركات الاسلامية خاصة في الشمال والبقاع، فما هي الاسباب التاريخية والابعاد الطبقية لهذه الحركات؟ وكيف على اليسار الثوري التعامل مع هذه الحركات.

٦ هل يمكن للتحرر في المغرب ان يتم من دون الانعتاق من التبعية للامبريالية؟ وما هو واقع هذه العلاقات التبعية وما اثرها على الواقع المغربي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟

٧ ليست المديونية الخارجية مسألة ثانوية، في الصراع الاجتماعي الدائر في سيرورة الثورة التونسية الراهنة، وإنما تقع في قلب هذا الصراع، فما هي طبيعة هذا الصراع في ظل الثورة التونسية المستمرة؟